

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

قسم العلوم الاقتصادية

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وتمويل

تحت إشرافه :

د. خزار محمد

إعداد الطالب :

مولحسان آيات الله

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

مقرا

عضوا

عضوا

أ.د/ شرابي عبد العزيز

د/ خزار محمد

د/ بوباكور فارس

د/ بن عيشي بشير

السنة الجامعية 2004/2003

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا
ولا باليأس إذا أخفقتنا
ونذكرنا دوماً بالإخفاق هو التجربة
التي تسبق النجاح
اللهم إذا أعطيتنا فلا تأخذ تواضعنا
وإذا أعطيتنا تواضعاً فلا تأخذ اعتزازنا
بكرامتنا

ربنا وتقبل دعائنا

الإهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحاً أنار لي دروب الحياة، ورضائها عني
قوة زادتني

عزيمة إلى الوالدة الكريمة حفظها الله.

إلى من كان سبباً في وجودي والدي الكريم.

إلى من شد أزرعي وقوى ساعدي وعوضني فقر الدنيا بماله وفقر

الآخرة بنصائحه

أخي لزهر جزاه الله عني أفضل الجزاء.

إلى الذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا

العمل

ووصولي إلى أعلى المراتب، أخواتي حفظهن الله.

إلى أزواجهن وبناتهن وأبنائهن... وفقهم الله في مشاويرهم.

إلى حرم أخي حفظها الله، وإلى صغيريهما الكتكوتان يونس و أكرم

أبنتهما الله

نباتاً حسناً.

إلى العائلة الكبيرة.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى ما بعد التدرج.

إلى كل الأصحاب والأحباب والخلان سدد الله خطاهم وعوضهم الله

عنا

بأفضل من ذلك.

إلى كل رافعا للواء العلم ساطعاً أمام ظلمات الجهل...

أهدي هذا العمل

مولحسان آيات الله

شكر وتقدير

« ولئن شكرتم لأزيدنكم »

أرفع شكري وعظيم امتناني لربي وحده نصرني وأيدني والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله.

أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خزار محمد قرأت عن الإمام علي كرم الله وجهه قوله " إذا وصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروا أقصاها بقلة الشكر... وإذا أسديت إليك يد مكافئها بما يربي عليها، والفضل مع ذلك للبادئ، العلم وراثته كريمة والآداب حلل مجددة والفكر مرآة صافية".

أستاذي تحية واحتراما وشكرا وامتنانا فمن فيض علمك نهلت وإن هاتني بتقصيري الكثير وبعظيم أدبك وجميل خشيتك من ربك تأسيت بيد أن الأمر ليس باليسير وبوضاءة فكرك وصفاء ذهنك اهتديت إلى علم ما يمدح منه فهو لك وما يأخذ عليه فهو مني ... هو الله ما ضننت علي بشيء.

أستاذي لقد كانت نصائحك نورا ساطعا في ظلمات الحياة، ووقوفك لي جنبي قدرا واحتراما ودفعا إلى الأمام بالرغم من انشغالاتك الكثيرة.

أستاذي إن كان في هذا شيء من مكافئة فلك مع أكثر من ذلك من بعد الله الفضل.

مولحسان آيات الله

فهرس المحتويات

II	دعاء.....
III	الإهداء.....
IV	شكر وتقدير
VIII-V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال
أ - ز	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة
2	مقدمة الفصل.....
	المبحث الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية.....
3
3	المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.....
4	الفرع الأول: مؤتمر هافانا.....
6	الفرع الثاني: التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.....
13	المطلب الثاني: مكانة الجات من التجمعات والتكتلات الاقتصادية.....
13	الفرع الأول: المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة.....
16	الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الدولية.....
20	المبحث الثاني: اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.....
20	المطلب الأول: الطريق إلى دورة الأورجواي.....
21	الفرع الأول: الجولات الخمس الأولى للجات.....
22	الفرع الثاني: عرض وتقييم جولة كيندي (1964-1967).....
25	الفرع الثالث: عرض وتقييم جولة طوكيو (1973-1979).....
30	المطلب الثاني: دورة الأورجواي التاريخية ونشأتها.....
30	الفرع الأول: أسباب وظروف انعقاد جولة الأورجواي.....
32	الفرع الثاني: مراحل انعقاد جولة الأورجواي والعقبات التي واجهتها.....
35	الفرع الثالث: عرض نتائج جولة الأورجواي.....
36	المبحث الثالث: ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....
37	المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.....

37	الفرع الأول: خلفيات زوال الجات.....
39	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها.....
43	الفرع الثالث: طريقة الانضمام والانسحاب وهيئة حل المنازعات.....
45	المطلب الثاني: تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....
45	الفرع الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة.....
48	الفرع الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة.....
52	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثاني: مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية ومكانته في الاقتصاد الجزائري
55	مقدمة الفصل.....
	المبحث الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية 1969/1962 ومكانتها
	في الاقتصاد الجزائري.....
57	المطلب الأول: العناصر الأساسية لإجراء الرقابة على التجارة الخارجية.....
57	الفرع الأول: الرقابة على الصرف.....
58	الفرع الثاني: التعريف الجمركية.....
	الفرع الثالث: نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء.....
61	المطلب الثاني: مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الرقابة.....
62	الفرع الأول: تطور الميزان التجاري.....
63	الفرع الثاني: التركيبة السلفية للصادرات والواردات.....
64	المبحث الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1980/1970 ومكانتها
	في الاقتصاد الجزائري.....
66	المطلب الأول: العناصر الأساسية لإجراء الاحتكار.....
67	الفرع الأول: المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار.....
67	الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد.....
69	الفرع الثالث: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.....
71	المطلب الثاني: مكانة قطاع التجارة الخارجية في ظل تطبيق سياسة الاحتكار.....
73	الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي والجغرافي.....
73	الفرع الثاني: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية.....
77	المبحث الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية و مكانتها في الاقتصاد الجزائري.....
80	المطلب الأول: إجراءات تحرير التجارة الخارجية.....
81	الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد(1991/1990).....

83	الفرع الثاني: مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1993/1992).....
85	الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام (ابتداءً من 1994).....
86	المطلب الثاني: مكانة التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي.....
86	الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي.....
92	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية.....
96	الفرع الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية.....
98	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المحتملة على قطاع

التجارة الخارجية

101	مقدمة الفصل.....
	المبحث الأول : مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....102
102	المطلب الأول : المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
103	الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
106	الفرع الثاني : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
108	الفرع الثالث : الخطوات والإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
115	المطلب الثاني : ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
115	الفرع الأول : الالتزامات المتعلقة بتجارة السلع.....
119	الفرع الثاني : الالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات.....
121	الفرع الثالث : الالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.....
122	الفرع الرابع : الالتزامات المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق.....
125	المبحث الثاني : الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية للجزائر.....
125	المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع....
125	الفرع الأول : الآثار المحتملة لانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية.....
133	الفرع الثاني : الآثار المحتملة لانضمام على التجارة الصناعية الجزائرية.....
	المطلب الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات
140	وحقوق الملكية الفكرية.....
140	الفرع الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات.
	الفرع الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية
146	

.....	الفكرية
150.....	خلاصة الفصل
151.....	الخاتمة العامة
158	قائمة المراجع
170.....	الملاحق

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	تطور العضوية في اتفاقيات خلال الفترة 1947 / 1994	1
25	جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة 1947 / 1993	2
55	تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريف 1968	3
58	تطور الميزان التجاري للفترة 1963/1969	4
59	التركيبية السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963/1969	5
69	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970/1989	6
70	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة 1970/1989	7
71	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 1970/1989	8
73	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970/1989	9
74	تطور ميزان الخدمات للفترة 1970/1989	10
82	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990/2002	11
84	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة 1990/2002	12
85	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 1990/2002	13
87	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1991/2001	14
89	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001/1991	15
91	تطور ميزان الخدمات للفترة 1990 / 2001	16
	مراحل إلغاء تربييات الألياف المتعددة	17
	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1995/2001	18
	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 2000/1990	19
	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996/2000	20
	تطور الصادرات والواردات الصناعية خلال الفترة 1999/2002	21

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	38
2	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 / 1969	58
3	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 1969	60
4	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 1969	61
5	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990/2002	82
6	تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة 1990/2002	86
7	توزيع الهيكل الجغرافي لواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2001	88
8	توزيع الهيكل الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2001	90

المقدمة :

• إشكالية البحث :

عقب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينات القرن العشرين، فكان التفكير في إنشاء منظمة عالمية تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية وتجنب النزعة الحمائية، وعلى الرغم من أن هذه المنظمة المقترحة لم تحظى بتأييد بعض الدول الأوروبية، وكذلك لم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي، إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم، وتم سد الفراغ بتوقيع في جنيف عام 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948 وأخذت مدينة جنيف في سويسرا مقرها لها.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أنه وفي الوقت الذي مارست فيه اتفاقية الجات أعمالها سادت العلاقات التجارية الدولية سياسات حمائية مختلفة أدت إلى حدوث انكماش اقتصادي في أغلب بقاع العالم هدد بحدوث كارثة اقتصادية دولية، وقد ترتب على هذه السياسات أكثر من 200 نوع من القيود والعوائق التجارية مما خلق مناخا سلبا أمام التبادل التجاري يشوبه الشك وفقدان الثقة والحد من مما جعل أسواق الدول الصناعية معزولة عن قوى السوق العالمية.

وأمام هذا الوضع غير المناسب للاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد من بذل الجهود في سبيل إزالة الحواجز التي تكدست أمام حرية التبادل التجاري، لهذا قامت الجات بعقد عدد من الجولات التفاوضية بهدف تصفية الأجواء التجارية الدولية بلغ عددها ثماني جولات كانت أولها في جنيف عام 1947 وأخرها في بونتادليست بالأورجواي عام 1986 وانتهت رسميا بإعلان مراكش في 15/04/1994 التي أعلن فيها عن قيام منظمة التجارة ، وقيام هذه المنظمة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية عام 1995 أسدل الستار على ما كان يعرف في قاموس النظام الاقتصادي الدولي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، بعد أن سادت هذه الاتفاقية طيلة نصف قرن تقريبا، وحققت نتائج معتبرة كان لها أثرها الإيجابي على بعض الدول والسلبى على دول أخرى، وذلك عبر جولاتها المختلفة التي كانت عبارة عن عملية مد وجزر تتكيف والظروف الاقتصادية المتقلبة التي عرفها العالم طيلة هذه المدة.

إن ما يمكن قوله في الحقيقة أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية الذي أرسى قواعده اتفاقية مراكش لن يكون مقصورا على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بل ستتأثر بها جميع دول العالم في جانبيها السلبى والإيجابى بطريقة أو بأخرى، فعلى سبيل المثال الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية سوف يؤثر على جميع الدول المستوردة للغذاء بغض النظر على أنها تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أو لا تتمتع بها.

أما فيما يتعلق بوضع الجمهورية الجزائرية فإنه وانطلاقا من أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ينفذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ورغم العقبات لم تمنع الجزائر كدولة تنتمي إلى مجموعة الدول العربية والنامية لأن تبدي استعدادها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة الجزائرية يوم 25 سبتمبر 1995 والذي كان متبوعا بتقديم تقرير مفصل عن واقع وآفاق تطورات المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير، وفي واقع الأمر هذا التقرير جاء كنتيجة لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وبالرغم من أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنما تعتبر كعضو مراقب فقط، إلا أنه من المتوقع على ضوء الإعلان الأخير الصادر من قبل وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح، والذي يقر فيه بأن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة خاصة وأنها قد بدأت مفاوضات مكثفة في الفترة الأخيرة مع البلدان الأعضاء من أجل الانضمام، وإن ما يعتدل في الجزائر من إجراءات في الفترة الأخيرة وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، المتمثلة في تحرير

التجارة الخارجية، تنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحقيق معدلات نمو عالية، والتغلب على اختلال ميزان المدفوعات وتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، هذه الإجراءات في واقع الأمر تنسجم تماما مع أهداف منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي فالمنظمة تمارس دورا رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي، كما أنها تدير العلاقات التجارية والمعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال، وهنا أحسن أنه من المناسب الحديث عن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية، بعد حصول الجزائر على العضوية في المنظمة والتي تعتبر موضوع الدراسة.

ضمن هذا الإطار يتبين أن البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا في ظل التطورات الجديدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي من أجل تحرير التجارة الدولية، وجدت نفسها أمام خيارين إما الانضمام إلى هذه المنظمة ومحاولة الاستفادة من هذا الانضمام أو عدم الانضمام وتحمل النتائج التي تنجر عن ذلك، من كل ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي :

ما هي الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية في ظل ما تشهده البلاد والساحة الدولية من تحرير للتجارة والانفتاح على العالم الخارجي؟

• فرضيات البحث :

- لمعالجة إشكالية البحث ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة في هذه الدراسة، تم اعتماد الفرضيات التالية :
- 1-إن العوامل التي أدت إلى بروز الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات"، تشبه إلى حد بعيد الظروف التي أدت إلى إسدال الستار عنها وبروز المنظمة العالمية للتجارة.
 - 2-يعتبر احتكار التجارة الخارجية الجزائرية ضرورة أملتها ظروف اقتصادية بحتة.
 - 3-إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليس كفيلا بإخراج قطاع التجارة الخارجية من بوتقته.
 - 4-إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب التخلص من القيود التي تعرقل سير المبادلات التجارية الدولية.

• أهداف الدراسة :

- ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها :
- 1-كشف الغطاء على أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة .
 - 2-محاولة معرفة أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية للجزائر، وكذا أهم الإجراءات المتخذة خلال كل مرحلة من هذه المراحل.
 - 3-محاولة معرفة أهم الخطوات الإجرائية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية قصد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وإلى أي مدى وصلت هذه المفاوضات مع أعضاء هذه المنظمة.
 - 4-إبراز الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إظهار هذه الانعكاسات أو الآثار في المجالات المختلفة(تجارة السلع، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) قصد التعرف على الفوائد التي ستجنيها والإيجابيات التي ستحدثها المنظمة، وكذا السلبيات التي قد تلحق بالجزائر من جراء هذا الانضمام.

• أهمية الدراسة :

تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت كعولمة الاقتصاد ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد موقع للجزائر في النظام الاقتصادي الدولي وخاصة بعد إعلان منظمة التجارة العالمية كمؤسسة متخصصة في الإشراف على التجارة التي تحتم مستويات عالية من التنافسية وتتطلب الإنتاج الكبير.

وتتزايد أهمية هذه الدراسة أكثر من منطلق أن الاقتصاد الجزائري وعلى غرار العديد من الدول النامية تتحدد حالته -تقريبا- على حسب حالة أوضاع قطاع التجارة الخارجية من خلال ما يدره من عوائد مالية، نفطية في الأساس الأول، أو ما يوفره من تمويل سواء للآلة الإنتاجية أو للجموع الهائلة من السكان، خاصة في ظل ظروف التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق الذي يشهده الاقتصاد الجزائري.

• أسباب اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في الآتي :

- 1-حادثة هذا الموضوع خاصة وأنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم والعامه.
- 2-أهمية الموضوع واقتترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلقة منها بتحرير التجارة الخارجية.

3-الحرص على دراسة قطاع التجارة الخارجية نظرا لمكانته في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة مدى تأثيره خصوصا مع الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4-اقتراح عملية تأثير المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية بعدة مجالات (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) عكس ما يعتقده البعض باقتصارها على تجارة السلع فقط.

5-إثراء المكتبة العربية بموضوع جديد.

أما عن المبررات الذاتية فهي كمايلي :

1-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتجارة وإبراز خصوصية البحث فيها.

2-محاولة المعرفة والخوض في غمار المواضيع المستجدة.

3-إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع.

• منهج الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي في اعتماده على البيانات المستقاة من مصادر مختلفة باللغتين العربية والفرنسية. وتتضمن هذه المصادر الكتب والدوريات والبحوث العلمية المتخصصة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى القوانين والأوامر والنصوص التشريعية المنظمة لقطاع التجارة الخارجية، وكذا الاحصاءات والتقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية والدولية.

• صعوبات البحث :

- بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل التحليل والنائج، نورد بعضها فيما يلي :
- 1-التضارب الكبير في الإحصاءات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة والتحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.
 - 2-الإجراءات البيروقراطية التي استخدمها بعض المسؤولين كسلاح في وجهنا بما لم يسمح بالحصول على بعض الإحصاءات والتقارير والتفسيرات لقضايا نراها هامة.
 - 3-أمام حداثة موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودراسة الآثار المحتملة الوقوع من جراء انضمامها على التجارة الخارجية، اصطدنا بالنقص الكبير في المؤلفات والمراجع التي تعالج هذا الموضوع.
 - 4-الممارسات والإجراءات الإدارية التي تعطل من فعالية البحث العلمي في الجزائر والذي يتعامل معه كأى عمل عادي.

• خطة وهيكل البحث :

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها التي استلهمنا من خلالها توصيات ومقترحات لنتهي بعد ذلك إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث .

و قد تناول الفصل الأول المعنون بالجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة المراحل والتطورات التي مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة حتى تصل إلى ما هي عملية الآن وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة من حيث نشأتها ومكانتها من التجمعات و التكتلات الاقتصادية في القرن العشرين، في حين خصص المبحث الثاني للتطرق إلى أهم المفاوضات التي عقدت تحت مظلة الجات انطلاقا من جولة جنيف و انتهاء بجولة الأورجواي مركزين على الجولات الثلاثة الأخيرة (كيندي، طوكيو الأورجواي) لكونها عرفت مشاركة كبيرة للدول المتخلفة، كما أنها زامت أحداثا اقتصادية دولية برزت فيها النزعة الحمائية و الخلاف الحاد بين الدول المتقدمة من جهة و الدول المتخلفة من جهة أخرى التي تسعى لإثبات وجودها في السوق الدولية، وقد تم التركيز أكثر على الجولة الأخيرة التي عرفت باسم جولة الأورجواي لما لها من أثر بالغ في التوصل إلى استكمال النظام التجاري العالمي الجديد، أما في معرض المبحث الأخير من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لعرض أهم الأجهزة التي تكون هذه المنظمة، وكذا استعراض أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة ومستقبلها في ظل التحديات التي تواجهها .

أما في الفصل الثاني والمعنون بمراحل تطور قطاع التجارة الخارجية ومكانته في الاقتصاد الجزائري فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة مرحلة

رقابة الدولة للتجارة الخارجية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية مبرزاً مكانة التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة، ليتم التطرق في المبحث الأخير إلى مرحلة التحرير مستعرضين أهم الإجراءات المتخذة من أجل تحرير التجارة الخارجية ومبرزين مكانة هذه الأخيرة -التجارة الخارجية- في ظل الانفتاح الاقتصادي.

ويعالج الفصل الثالث والأخير ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثارها المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، خصص الأول منهما لدراسة مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال التطرق لأهم الخطوات الإجرائية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية، وكذا عرض أهم الالتزامات التي أقرتها المنظمة على الدول النامية والجزائر واحدة منها، في حين خصص المبحث الثاني منهما إلى استقراء أهم الآثار-الإيجابية والسلبية-المتوقعة من انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على تجارتها الخارجية، وبالتبعية على وضعها الاقتصادي والتنموي بوجه عام، نظراً لما يشكله قيام هذه المنظمة واتفاقاتها الجديدة من تحديات أمام الاقتصاد والتجارة الخارجية في مختلف فروعها.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته وأن يستفيد القارئ منه ولو بالشيء القليل، عسانا أن نفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

مقدمة الفصل:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين أحداثاً هامة ومتلاحقة على جميع الأصعدة-السياسية والاقتصادية والعلمية-وبدأ بعصر العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، متزامناً مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في منتصف شهر أبريل عام 1994.

وبقيام هذه المنظمة العالمية للتجارة الجديدة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية عام 1995، أسدل الستار على ما كان يعرف في قاموس النظام الاقتصادي الدولي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، بعد أن سادت هذه الاتفاقية طيلة نصف قرن تقريباً وحقت نتائج معتبرة كان لها أثرها الإيجابي على بعض الدول والسليبي على دول أخرى، وذلك عبر جولاتها المختلفة التي كانت عبارة عن عملية مد وجزر تتكيف والظروف الاقتصادية المتقلبة التي عرفها العالم طيلة هذه المدة. ومن ثمة فإن إقرار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد تكملة للثلاثية المفقودة الحلقة، ونقصد بالثلاثية في هذا المجال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العلمية للتجارة التي بإنشائها يكون العالم قد استكمل أجهزته المسيرة والمؤطرة لسيرورة وميكانيزمات نشاطه.

ولتسليط الضوء أكثر على المنظمة العالمية للتجارة، سعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى كشف الستار على المراحل والتطورات التي مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة حتى تصل إلى ما هي عليه الآن، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من حيث نشأتها ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية في القرن العشرين، ليعرج من خلال المبحث الثاني للتطرق إلى أهم المفاوضات التي عقدت تحت مظلة الجات انطلاقاً من جولة جنيف وانتهاءً بجولة الأورجواي مركزاً على الجولات الثلاثة الأخيرة (كيندي، طوكيو، الأورجواي) لكونها عرفت مشكلة كبيرة للدول المتخلفة، كما أنها زامت أحداثاً اقتصادية دولية برزت فيها النزعة الحمائية والخلاف الحاد بين الدول المتقدمة من جهة والدول المتخلفة من جهة أخرى، والتي تسعى إلى إثبات وجودها في السوق الدولية. أما في المبحث الثالث والأخير فقد خصصه الباحث لعرض أهم الأجهزة التي تكون هذه المنظمة، وكذا عرض أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة ومستقبلها في ظل التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت ضرورة ملحة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فخرجت الاتفاقية للتعريفات الجمركية والتجارة إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشتملت هذه العملية على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقيات بريتون وودز* سنة 1944، وكان من المقرر إقامة منظمة للتجارة الدولية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك بقوة على اعتبار أن اتخاذ القرارات بشأن التجارة الخارجية في أمريكا هو من اختصاص الكونجرس وقد يؤدي قيام منظمة بهذه الصورة إلى الانتقاص من هذه الاختصاصات، لذلك فقد عملت الولايات المتحدة وكبديل لهذا المقترح للجوء إلى الحل الوسط والمتمثل في الموافقة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كمعاهدة دولية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة تتشابه في الخط العام لتوجيهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى في أنها تنقيد بالخط العام ألا وهو تحرير النظام العالمي تجارياً، إلا أنها تختلف في ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط. وبناء على ما تقدم ارتأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المبحث وفي جزئه الأول إلى مراحل إعداد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وذلك انطلاقاً من ميثاق هافانا، ليعرج في جزئه الثاني إلى دراسة مكانة هذه الاتفاقية من التجمعات والتكتلات الاقتصادية في القرن العشرين.

المطلب الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

بينما كان العمل يجري لتحضير ميثاق منظمة التجارة الدولية من خلال ميثاق هافانا، اتفق في الوقت نفسه مندوبوا 23 دولة* من بينها عشر دول صناعية ودولتين عربيتين وثلاث دول من أمريكا اللاتينية ودولتان من إفريقيا وخمس دول من آسيوية ودولة من أوروبا الشرقية، على الدخول في مفاوضات تستهدف تخفيض التعريفات وهي من الأهداف التي وضعت لمنظمة -الجمركية ورفع القيود على التجارة في ما بينها وقد دارت المفاوضات في البداية على أساس كل سلعة على حدة، وبين -التجارة الدولية كل دولتين، ثم عممت هذه الاتفاقيات الثنائية ووضعت في قالب واحد يتضمن اتفاقاً موحداً، متعدد الأطراف ، أطلق عليه اسم " الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " أو ما يسمى بالجات، نسبة إلى الأحرف الأولى من تسمية هذه الاتفاقية باللغة " . وفي 30 أكتوبر 1947 تم Genera Agreement on Tariffs and Trade الإنجليزية"

* انعقدت اتفاقيات بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من الأول إلى 22 جويلية من سنة 1944 و شاركت فيها 44 دولة، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى المدينة التي عقدت بها.

** الدول هي: أمريكا ، بريطانيا، استراليا ، نيوزلندا ، كندا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورغ ، النرويج ، سوريا، لبنان ، تشيكوسلوفاكيا ، البرازيل ، الشيلي ، كوريا ، جنوب روديسيا ، جنوب إفريقيا ، الهند ، باكستان ، الصين ، سيلان ، بورما.

التوقيع على الإتفاقية العامة "الجات" التي أصبحت نافذة المفعول ابتداء من الفاتح جانفي 1948⁽¹⁾.

على هذا الأساس وبناء على ماتقدم، رأى في الدراسة تخصيص هذا المطلب وفي فرعه الأول للحديث عن المساعي والمحاولات المختلفة التي بذلت من أجل إقرار ميثاق دولي، ينظم سلوك دول العالم في مجال المبادلات التجارية الدولية، وكان من أهم هذه المحاولات بالطبع ميثاق هافانا، لتعرض الدراسة بعد ذلك ومن خلال الفرع الثاني إلى الإطار التنظيمي للجات وكذلك الأهداف والمبادئ التي قامت عليها هذه الأخيرة.

الفرع الأول : مؤتمر هافانا

بعد الحرب العالمية الثانية سعت الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولتحقيق هذا الهدف دعت الحكومة الأمريكية عددا من الدول للدخول في مفاوضات لإبرام اتفاق متعدد الأطراف قصد التخفيض المتبادل للتعريف الجمركية، وقدمت لائحة عن طريق سكرتير الدولة " تحمل اقتراحات خاصة بتوسيع التجارة العالمية والتشغيل"⁽²⁾ Byrens بيرنس " وفيفري 1946 تبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة لائحة تقدم بها مندوب الولايات المتحدة الأمريكية تدعوا إلى عقد مؤتمر لصياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه نشرت الولايات المتحدة مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية، وعليه فقد انعقد هذا المؤتمر بلندن في أكتوبر 1946، واستكمل أعماله في أفريل 1947 وانتهت المناقشات إلى إقرار الصيغة النهائية للمشروع في 22 أوت 1947، وفي 21 نوفمبر 1947 انعقد المؤتمر الدولي للتجارة بمدينة هافانا عاصمة كوبا واستمر إلى غاية 24 مارس 1948 وتم بموجبه التوقيع على الميثاق الذي عرف باسم " ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة" أو "ميثاق التجارة الدولية"⁽³⁾.

والجدير بالذكر أن هذا الميثاق الذي اشتركت فيه 55 دولة بينما وقعت عليه وفود 53 دولة فقط والذي لم يحضره الاتحاد السوفياتي وقتذاك، قد أبرز اتجاهات السياسات التجارية للدول الأعضاء والمساواة في المعاملة الجمركية، والاهتمام بتخفيض مستوياتها سنويا عن طريق التفاوض، كما أجاز إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق للتجارة الحرة. وأن يكون هذا الميثاق الإطار العالمي الثالث المعني بالتجارة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كما وأن ميثاق هافانا منذ ذلك الحين قد استتنت مواد بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في حالات ثلاث، أصبحت بعد ذلك حالات متواترة في مختلف الإتفاقات التي عقدت على الصعيد العالمي. وهذه الحالات تتعلق بما يلي⁽¹⁾:

- السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية.

⁽¹⁾ سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عناية 29 - 30 أفريل 2002، ص. 278.

⁽²⁾ Jouanneau. Daniel , Le Gatt, Puf, que sais – je ? 2ème édition, paris, 1987, p.11.

⁽³⁾ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث " دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة"، الإسكندرية، مطبعة رمضان وأولاد هـ، 1999، ص. 13.

⁽¹⁾ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص ص 322-324

- إنشاء صناعات جديدة.

- عجز ميزان المدفوعات.

وترجع هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، وقد أعطى هذا الميثاق عناية هامة لقطاعات الإنتاج من خلال زيادة المنح والإعانات التي تقدمها الدول الغنية لهذه القطاعات، كما سمح للدول الأعضاء بمكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم تعويضي إذا لحق هذا الإغراق بصناعة محلية أو أثر على صناعة ناشئة.

وهكذا فقد قدم ميثاق هافانا* نموذجا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم. إلا أن هذه الجهود التي بذلت لم يكتب لها النجاح بسبب تراجع الدول الغنية عن تطبيق ما جاء به أحكام وميثاق هافانا، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الإدارة الأمريكية وقتذاك قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس الأمريكي للتصديق بالرغم من كونها صاحبة المبادرة في عقد هذا الميثاق، ولقد استمر هذا الموقف الأمريكي الغامض اتجاه الميثاق الجديد للتجارة الدولية حتى عام 1950 أين رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة، وخاصة في الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية وذلك خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية.

وفي ضوء ما تقدم يرى البعض أن ميثاق هافانا كان المقصود به أن يكون مكملا

لاتفاقية بريتون وودز وذلك لإعتبارين⁽²⁾:

- **الاعتبار الأول** : أن صندوق النقد الدولي يهدف إلى تصحيح اختلالات موازين المدفوعات الدولية، وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي وعلى حركات رؤوس الأموال، وإنشاء نظام للدفع متعدد الأطراف. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تحررت التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا.

- **الاعتبار الثاني**: إن البنك الدولي يقدم قروضه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة، إلا أن هذا المصدر لا يكفي وحده لتمويل التنمية بالمعدلات المطلوبة. ومن هنا لا بد أن يقترن ذلك بمصدر آخر للتمويل يتمثل فيما تقدمه الدول المتقدمة من معونات اقتصادية إلى الدول النامية، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا أيضا.

إذا فعلى الرغم من وضوح وأهمية ميثاق هافانا لتنمية اقتصاديات المجتمع الدولي، إلى أنه مع ذلك قد تعرض للنقد الشديد، إذ رأى الاتحاد السوفياتي (سابقا) ومعه مجموعة الدول الحليفة له أن هذا الميثاق ما هو إلا أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم، ورأى آخرون أن هذا الميثاق لا يتماشى مع الأوضاع السائدة في العالم الحديث. لأنه في رأيهم يتجاهل مسألة هامة، وهي توازن ميزان المدفوعات في مختلف الدول مع أنه شرط ضروري وهام لكل تنظيم اقتصادي على المستوى الدولي

* يتكون ميثاق هافانا من تسعة أبواب، ويتضمن 106 مادة وقد نص على أن يبدأ أسريانه بعد أن يتم التصديق عليه من قبل 27 دولة، أي أغلبية الدول الموقعة.

(2) حسين عمر، الجات والخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1997، ص. 10.

(1). وبذلك لم يكتب لميثاق هافانا الحياة، ولم تظهر منظمة التجارة الدولية التي جاءت في ظلها إلى الوجود، على الرغم من اتفاق جميع الدول المجتمعة في هافانا على تأسيسها.

الفرع الثاني : التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
تعرف اتفاقية الجات على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف، تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الأعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية والغير جمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية⁽²⁾. ولقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط، ومقرها الرئيسي بجنيف (سويسرا)، إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية (الجات) قد تم ابرامها قبل البدء في المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية التي بدأت فعليا في 1947/11/21 وانتهت في 1948/03/24⁽³⁾
وعلى الرغم من أن الجات قد اتخذت لنفسها منهاجا واضحا يرتكز في المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها، إلا أنها بالرغم من ذلك قد اختارت لنفسها مجموعة من الأهداف العامة والمبادئ، كما حددت النصوص الأساسية وأجهزتها وآلية عملها.

أولا : أهداف ومبادئ الجات

لقد قامت اتفاقية الجات على مجموعة من الأهداف والمبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي

:

1- أهداف الجات :

الجات شأنها شأن أي منظمة قامت على مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾:

تحرير التجارة الدولية، أي إزالة جميع الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية.

(1) جمعة سعيد سرير ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002، ص.145.

(2) حميد الجميلي، البعد الأيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية ، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة: منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية، بغداد 2002/03/19، ص ص. 1-2.

(3) أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ، 2002 ، ص ص. 37-38.

(1) عمرو حامد ، إدارة الأعمال الدولية ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999 ، ص ص. 98 - 99.

- عبد الفتاح مراد، شرح اتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية، 1996، ص.8.

- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة

الجديدة للنشر، 1998، ص ص. 255-256.

رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.

رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.

الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.
تنشيط الطلب الفعال.

السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة.
انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.
تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

2- المبادئ العامة للجات :

كما هو الحال بالنسبة للأهداف كان من الضروري تحديد المبادئ، وقد تمثلت المبادئ العامة للجات فيما يلي :

1.2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على هذا المبدأ العام والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات، والمقصود بهذا المبدأ هو حصول كل دولة عضو في الجات على كفاية المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، ويستثنى من ذلك المزايا التي تمنحها دولتين لبعضهما في إطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي، في هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقي أعضاء الجات⁽²⁾.

2.2 - مبدأ الشفافية :

ويقصد بالشفافية في هذا السياق أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الاجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته⁽¹⁾. وفي هذا الاطار أيضا تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفات الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

3.2- مبدأ المعاملة الوطنية :

(2) محمود يونس، اقتصاديات دولية ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999 ، ص ص 397 - 398.

(1) Emmmanuel Combe, L'organisation Mondiale du Commerce, France, Armand Colin, 1999, p.27.

ورد هذا المبدأ في المادة الثالثة من اتفاقية الجات، والذي يقتضي بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل الضرائب أو الرسوم أو القرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد⁽²⁾، بمعنى آخر التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً، دون تمييز ضد سلع دون دولة أخرى.

4.2- مبدأ التفاوض في إطار الجات :

تدعو الجات إلى ضرورة عودة الدول الأعضاء إلى التشاور والتفاوض لحل ما قد يطرأ من نزاعات وخلافات حول سياستها التجارية⁽³⁾، ويرجع اقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك سلطة الإكراه في التنفيذ أو الالتزام وعدم الإخلال بهذه الاتفاقية، على الرغم من أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها.

5.2- مبدأ عدم الإغراق :

يقصد بالإغراق حسب المادة السادسة من اتفاقية الجات على بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلد انتاجها، وكثيراً ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن انتاجها، مع اضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم ونقل وتأمين وغيرها⁽⁴⁾.

بعد ما تم التطرق إلى الأهداف والمبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات، رأى الباحث أنه من الضروري التطرق إلى النصوص الأساسية والإطار التنظيمي الذي تتكون منه هذه الإتفاقية، وهو ماسعالباحث إلى إظهاره من خلال العنصر الموالي.

ثانياً : النصوص الأساسية والإطار التنظيمي للجات

1- النصوص الأساسية (الاطار العام للجات):

تضمنت الاتفاقية الأصلية للجات والتي أبرمت في عام 1947، من 35 مادة موزعة على ثلاثة فصول لتنظيم عمليات تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام تبادل السلع الصناعية بين البلدان الأعضاء، وقد أضيف فصل رابع في عام 1965 حول تحرير تجارة السلع الزراعية والتنمية ومنح تسهيلات للدول النامية،

(2) حجير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ، 1998 / 1999 ، ص. 44.

(3) رشاد العصار وآخرون ، التجارة الخارجية ، عمان (الأردن) ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص. 114.

(4) فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص. 20.

ويتألف هذا الفصل من ثلاث مواد طويلة. وبذلك أصبحت اتفاقية الجات تشمل على 38 مادة وعدد من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية⁽¹⁾.

الباب الأول : ويتألف من مادتين، تنص المادة الأولى منه على أحكام تطبيق المبدأ الأساسي للاتفاقية وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية. كما تنص المادة الثانية على أحكام تطبيق مبدأ عدم التمييز والتي تنص على أن تجارة أية دولة سوف تلقى معاملة لا تقل إمتياز عن تلك التي تلقاها تجارة أي دولة متعاقدة أخرى.

الباب الثاني : ويشتمل هذا الباب على 21 مادة أخرى من المادة 3 إلى 23، ويتناول تأكيد التزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية ويحظر على تعرض المنتجات المستوردة لأي دولة عضو في الجات بشكل مباشر أو غير مباشر لضرائب أو رسوم داخلية من أي نوع كان. كما تنص هذه المواد على إلغاء جميع الاجراءات التي من شأنها ان تعرقل التبادل الدولي . أو تعيق حرية تجارة الترانزيت، بالإضافة إلى وضع إجراءات ضد ممارسة سياسة الدعم والإغراق. كما تنظم مواد هذا الباب الاستثناءات الممنوحة للدول لاعتبارات تتعلق بموازن المدفوعات والاستثناءات الأمنية⁽²⁾.

الباب الثالث : يتألف هذا الباب من 21 مادة (24 إلى 35)، وينص على استثناءات الدول التي تكون فيما بينها اتحادات جمركية أو تكتلا اقتصاديا تجاريا من منح أفضليات وميزات للدول الأعضاء خارج ذلك الاتحاد أو التكتل وفق منظور شرط الدول الأولى بالرعاية . كما تناول هذا الباب أسلوب عمل الجات وطريقة اكتساب العضوية، وأسلوب تعديل أحكام الاتفاقية والانسحاب منها.

الباب الرابع : وهو الباب الذي تمت اضافته بموجب بروتوكول 1965 بناء على طلب الدول النامية الأعضاء، ويدعى هذا الباب بالجزء الزراعي ويتألف من 3 مواد⁽³⁾.
المادة 36 : وتتناول المبادئ والأهداف التي من أجلها أضيف هذا الجزء إلى الاتفاقية، وتنص على ضرورة مساعدة الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين شروط المعيشة لشعبها، والعمل على تسيير تجارة المواد والسلع الأولية ، وتوفير المساندة الدولية لهذه الدول من أجل علاج مشكلة نقص حصيلة الصادرات.

المادة 37 : وتضع نوعين من الالتزامات على الأطراف المتعاقدة:

التزام الدول المتقدمة بعدة أحكام لخدمة مصالح الدول النامية، كإعطاء الأولوية في التنازلات الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية سواء كانت سلع مصنعة أو في صورتها الأولى، بالإضافة إلى الامتناع عن فرض رسوم جديدة على منتجات الدول النامية.

⁽¹⁾ فضل على مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، مرجع سابق، ص. 23.

⁽²⁾ أسامة مجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق، ص. 42.

⁽³⁾ راجع في هذا الخصوص:

- فضل على مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص. 25 - 28.

- أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق، ص ص. 42 - 44.

الالتزام بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الباب الرابع ،على
الدول النامية الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية من اجل دعم جهود التنمية
المستقبلية فيها.

المادة 38: وتنص هذه المادة على أن تتعاون الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق الأهداف
المنصوص عليها في المادة 36، عن طريق التوصل إلى اتفاقيات دولية تحسن من امكانية
تسويق السلع الأولية للدول النامية.

2- الاطار التنظيمي للجات

1.2- أجهزة الجات وآلية عملها

تتألف أجهزة الجات من مؤتمر الأطراف المتعاقدة ومجلس عام وسكرتارية ولجان
وعدد من الموظفين والمستشارين، وقد اختيرت مدينة جنيف بسويسرا لتكون مقرا دائما
للجات ، وهذه الاجهزة هي :

1.1.2- مؤتمر الأطراف المتعاقدة:

يتألف هذا المؤتمر من جميع الأعضاء المنضمين إلى الاتفاقية وهو يمثل أعلى
جهاز في اتفاقية الجات، وتنعقد اجتماعاته سنويا وغالبا ما تنعقد على مستوى وزاري،
حيث يتطلب حضور الأكثرية المطلقة للحصول على نصاب الاجتماع، وتمارس
الأطراف المتعاقدة سلطة إصدار القرارات والتوصيات المتعلقة بموضوع التجارة
الدولية، وتتخذ هذه القرارات عادة عن طريق توافق الآراء بالأغلبية البسيطة، كما تنظر
هذه الأطراف في المنازعات التجارية بين الدول، وتضع الحلول المناسبة لها⁽¹⁾.

أما فيما يخص التعديلات في نصوص الاتفاقية فهذا يتطلب موافقة ثلثي (3/2)
الأعضاء، مع الملاحظة أن لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن حجمه أو وزنه
النسبي في التجارة الدولية، ويقترح جدول أعمال هذا المؤتمر من قبل المدير العام
للجات، ويمكن لكل طرف متعاقد إدراج الموضوع الذي يراه ضروريا في جدول
الأعمال.

2.1.2- مجلس الممثلين :

أنشئ هذا المجلس بقرار من قبل الأطراف في 4 جوان 1960⁽¹⁾، وهو بمثابة
مجلس تنفيذي يجتمع حوالي تسع مرات في السنة وهو مكلف بالفصل في قضايا العاجلة
والروتينية، كما انه جهاز مختص في حل النزاعات التجارية ودراسة طلبات الإنضمام
الجديد ، والتنازلات وغيرها من المسائل المختلفة.

3.1.2- المدير العام والسكرتارية:

يعمل في سكرتارية الجات بجنيف نخبة من الموظفين الدوليين، وعلى قمة
السكرتارية شخص يطلق عليه السكرتير التنفيذي، ثم صدر قرار عن الأطراف المتعاقدة
Direteur General في 23 مارس 1965 يقضي بتعديل إسم هذه الوظيفة إلى مدير عام

⁽¹⁾ جمعة سعيد سرير ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص ص. 151 - 152.

⁽¹⁾ Michel Rainelli, L'organisation mondiale du commerce, Alger, Casbah editions, 1999, p.20.

ويشرف على تعيين وتحديد أعمال هذه النخبة من الموظفين المدير العام ويساعده في ذلك ثلاثة خبراء بدرجة مفوض عام، ومنذ عام 1956 أعطيت لوظيفة المدير العام أهمية متزايدة، حيث أصبح يقوم بدور حقيقي في الوساطة، ويساعد الهيئات القانونية على حل المنازعات. ولقد بلغت ميزانية الجات 75 مليون فرنك سويسري تقدم من قبل الأعضاء⁽²⁾ الذين بلغ عددهم حوالي 400 موظف كل بما يتناسب مع حصته في التجارة الدولية.

4.1.2- اللجان الفنية والإدارية:

تشكل هذه اللجان حسب الحاجة كما يشكل المدير العام مجموعات استشارية مؤقتة لمعالجة قضايا معينة تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية خاصة في حالة طلب الإنضمام لبحث الشروط التي يجب على الدولة استكمالها لاكتساب صفة العضوية، وأهم هذه اللجان هي لجنة القيود على الإستيراد، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة التجارة والتنمية.

2.2 - تطور عضوية الجات:

في GAAT تم الاتفاق على إقامة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة اجتماع جنيف عام 1947 بمشاركة 23 دولة، إن ظهورها كان في الأساس بتدبير وتخطيط الدول الصناعية من أجل تأمين مصالحها، ولم يكن للدول النامية بالرغم من أكثريتها من تحقيق أي دور فعال في المناقشات والمباحثات لوضع أسس وأنظمة هذه المؤسسة التي قدر لها أن تنمو ويكون لها شأن كبير في العلاقات الدولية فيما بعد.

ولم يصبح للدول النامية شأن يذكر في اتفاقية الجات إلى بعد ان تزايد عددها بشكل ملحوظ وتكتلت في إطار مجموعة السبع والسبعين في مؤتمر الأمم المتحدة "، وفي المنظمات والمجتمعات المختلفة للأمم المتحدة من UNCTAD للتجارة والتنمية " أجل إثبات وجودها ورفع صوتها للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يحقق العدالة في التعامل الدولي بين بلدان " الشمال " وبلدان " الجنوب"، وقد تطور عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية الجات من 23 دولة في عام 1947 إلى 117 دولة عام 1994، علما أن 80 % منها من الدول النامية كما هو مبين في الجدول رقم 1، غير أن هذا لا يعني بأن لهذه الدول القول الفصل في أمور تطبيق وتعديل الاتفاقية، لأن من يملك النفوذ الاقتصادي والقوة الدولية يسيطر على المفاوضات ويصوغ القرارات بما يخدم أغراضه. كما جرى في جميع جولات المفاوضات الثمانية التي عقدت تحت مظلة الجات.

جدول رقم 1 : تطور العضوية في اتفاقيات الجات (1947 – 1994)

العام	1947	1967	1979	1992	1993	1994
عدد الأعضاء	23	48	99	105	108	117

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من:

فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية، مرجع سابق، ص. 32.

(2) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص. 30.

س.انجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 23، جوان 1996، ص.4.

بعد الحديث عن نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ودراسة أهم المبادئ والأهداف التي قامت عليها هذه الاتفاقية، وكذا دراسة الأجهزة المكونة لها. تبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ماهي المكانة التي تحتلها هذه الاتفاقية من التجمعات والتكتلات الاقتصادية؟ للإجابة على هذا التساؤل نتطرق إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مكانة الجات من التجمعات والتكتلات الاقتصادية في القرن العشرين

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي شهدتها القرن العشرين، يلاحظ قيام العديد من المؤسسات المالية الدولية والمؤتمرات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف في الأسس والمبادئ والأهداف الخاصة بكل منها. إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من كون اتفاقية الجات هي بمثابة كيان أو إطاراً مؤقتاً تحول مع مطلع عام 1995 إلى منظمة للتجارة العالمية - وهو ما سنتطرق له من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل- إلا أنها قد احتلت مكانتها بين المؤسسات والمنظمات العالمية وأصبحت إحدى الاتفاقيات التابعة للأمم المتحدة، تتناسق في توجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، في أنها تنقيد بالخط العام ألا وهو تحرير النظام العالمي بالرغم من كون هذه المؤسسات المالية لا تعتبر من التكتلات الاقتصادية والإقليمية- إلا أنها تختلف في ذلك (توجهاتها) عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط.

على هذا الأساس سوف نتطرق الدراسة في الفرع الأول من هذا المطلب إلى استعراض مكانة الجات من المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة، أما في الفرع الثاني فسيتم دراسة هذه المكانة على مستوى التكتلات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة
سيتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى مكانة الجات من خلال المؤسسات والمؤتمرات التالية:

أولاً: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لقد تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية بريتون (بولاية نيوها مشير بالولايات المتحدة الأمريكية في Bretton Woods وودز) نهاية عام 1944، والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية، والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى (1).

(1) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان (الأردن)، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص. 286.

وقد قام بوضع التصميم الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير شأنه شأن صندوق النقد الدولي، وموظفوا حكومة الولايات المتحدة وبخاصة هاري ديكستر هوايت، مساعد وزير الخزانة هنري مورجنتو، بمعاونة محدودة من العالم الاقتصادي البريطاني لورد كينز⁽²⁾، ورغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أن للصندوق دورا مسبقا في هذا الصدد، فالدور الرئيسي للصندوق هو دور استراتيجي يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتي قد تؤثر في حركة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، فقد أوكلت إليه مجموعة من الأهداف، كان الاعتقاد سائدا بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقدي الدولي ويمكن اختصارها في النقاط التالية⁽¹⁾:

تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف.

تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.

رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

أما بالنسبة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير فإن مقره يقع مع صندوق النقد الدولي بواشنطن، ويعد ثاني أهم المؤسسات المالية التي تعمل على إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة، والنشاط الرئيسي للبنك هو الإقراض يهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات، وإصلاح السياسات الاقتصادية، ومعالجة ميزان المدفوعات.

إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن النظام الاقتصادي الدولي الذي أرست دعائمه اتفاقية بريتون رودز ظل طيلة الحقبة الماضية معتمدا على دعامتين رئيسيتين هما: -نظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد على الدولار الأمريكي كقاعدة عامة، أو عملة أساسية.

ب-ضمان تدفق التجارة الدولية دون اللجوء إلى سياسات أو إجراءات تمييزية في التجارة الخارجية، وتنظيم هذه الإجراءات يتم في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات".

ومن البديهي أن تساهم اتفاقية الجات في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية، وفي هذا السياق سنتناول في السطور التالية بيان أوجه العلاقة بين الجات من جهة ومؤسسات بريتون رودز من جهة أخرى، وتتحصر هذه العلاقة في المسائل التالية⁽¹⁾:

1-تحديد الاختصاصات :

(2) شيريل بيبار ، البنك الدولي دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، مصر ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص. 28.

(1) صالح صالح ، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقتصادية ، الجزائر ، دار الخلدونية ، العدد الأول ، السادس الأول ، 1999 ، ص. 91 - 92.

(1) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص. 378-382.

إن تحديد الاختصاصات بين الجات ومؤسسات بريتون وودز هي مسألة قانونية بحثة، ويمكن الإفصاح عن المبدأ العام الذي من الممكن أن يحكم توزيع الاختصاصات بالطريقة التالية :

-القضايا والمسائل التي لها طابع نقدي ومالي تخضع لاختصاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

-المسائل ذات الطابع التجاري والجمركي -بصفة خاصة المسائل المتعلقة بالمبادلات التجارية البحتة- تخضع لاختصاص الجات.

2-نظام اتفاقيات النقد الخاصة :

لقد تم إقرار نظام مستند على المادة 15 ذاتها في شكل استغناء يلزم الدول الأعضاء بالقيام بعمليات نقدية بالعملة الوطنية مع العلم أن قيام بعض الدول المتعاقدة في الجات وغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي لأبرام هذه الاتفاقيات النقدية الخاصة، قد أعطى للجات في ذلك الوقت فرصة لتحل محل صندوق النقد الدولي من أجل سد الثغرات التي يمكن أن تحدث في النظام الذي يراعه صندوق النقد الدولي. إن الممارسة العملية في مجال النقد والتجارة الدولية تعتبر في رأيي تقنيات قابلة للتداول فيما بينها بشكل عريض للوصول إلى نفس النتائج، كما وأن التحليل القانوني لممارسات صندوق النقد الدولي، وفحص القواعد التجارية لاتفاقية الجات والممارسة العملية في المجالين السابق ذكرهما ، تؤدي دون شك إلى تداخل الاختصاصات بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى الدخول في مفاوضات للتشاور ووضع حدود معينة لترسيم حدود الاختصاصات.

3-نظام التشاور :

من أهم العلاقات الايجابية المبرمة بين الجات والؤسسات المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هو ذلك الاتفاق المبرم عام 1948 بين الجات وصندوق النقد الدولي، لغرض تطوير وتحسين نظام التشاور وكذا تبادل المعلومات المشتركة بين هاتين المؤسستين الدوليتين، وقد حدد الاتفاق العام مبدأ التشاور مع صندوق النقد الدولي حول الإجراءات التجارية ذات التأثير النقدي وخاصة حول المسائل المتعلقة بالاحتياطات النقدية وميزان المدفوعات.

ثانيا : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "

ترتبط نشأة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "بجمهورية مصر العربية التي دعت لاجتماع خاص بالدول النامية في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 18 جويلية 1962، و صدر عن هذا الاجتماع وثيقة سميت " إعلان القاهرة " وأوصى المؤتمر بالدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه التوصية، و انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام 1964

(1). ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المؤتمر الدولي الثاني للتجارة الذي عقد في رحاب الأمم المتحدة بعد مؤتمر هافانا (2).

وكان أبرز هدف لمؤتمر الأونكتاد هو تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن الأسس التي تقوم عليها اتفاقية الجات، لذلك فالأونكتاد تعكس مطالب الدول النامية والفقيرة تجاه الدول المتقدمة والغنية، ومن ثم فهي تسعى إلى ضرورة قيام نظام تجاري دولي على أسس تمنح للدول النامية دون غيرها، مزايا خاصة مع رفض مبدأ التبادلية في المفاوضات متعددة الأطراف، وإعطاء هذه المجموعة من الدول حق الحماية الجمركية والامتناع عن الإغراق، بالإضافة إلى تضيق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف. إلا ان هذا الحلم الذي ظل يراود المؤتمر منذ إنشائه لم يتوفق في الوصول إلى تحقيقه.

من هنا يتضح أن منظمة الأونكتاد تسعى إلى إعادة النظر في اتفاقية الجات لعدم نظرتها للتجارة الدولية على أنها أداة فعالة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول الآخذة في النمو، علاوة على أن الجات حتى في وقت قريب لم تكن تضم في عضويتها دول أوروبا الاشتراكية، إضافة إلى أنها لم تتضمن اتفاقيات دولية تضع ترتيبات خاصة للتجارة الدولية في السلع الأساسية⁽¹⁾.

ثالثا : المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو "

أنشئت هذه المنظمة عام 1967 لتعمل بجانب الأونكتاد على تبني وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها ولكن في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا، وتعتبر هذه المنظمة الجهة الإدارية الدولية المسؤولة عن إدارة العديد من الاتفاقيات التي تهتم بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية، وقد لاقت الويبو مثلها مثل الأونكتاد معارضة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة، وكانت سببا رئيسيا للدول المتقدمة في التركيز على اتفاقيات الجات لتحقيق مطالبها.

رابعا : مؤتمر الجزائر للدول النامية " مجموعة 77 "

لعل من أبرز أعمال الأونكتاد، هو مولد وحدة الدول النامية من بين أعضاء هذا المؤتمر، ولقد عقدت هذه الدول المكونة من 77 دولة نامية أول اجتماع لها في الجزائر خلال شهر أكتوبر عام 1967، وذلك بقصد التحضير لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثاني في نيودلهي عام 1968، ومن هنا سميت هذه الدول فيما بعد بمجموعة السبعة والسبعين، حتى بعد أن ازداد عددها في المؤتمرات اللاحقة. كما قام هذا المؤتمر بتحضير أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد بسنتياجو في 1972، بعد مؤتمر ليافي عام 1971، ومن المهم ان اعمال مجموعة الـ 77 لم تخرج من المضمون العام الخاص بتحسين شروط التبادل التجاري الدولي.

(1) سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94، الاسكندرية ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص 24.

(2) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مرجع سابق، ص. 35.

(1) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مرجع سابق، ص. 36.

بعد استعراض مكانة الجات من المؤسسات والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة من خلال الفرع الأول، رأى الباحث أن يتطرق في الفرع الثاني إلى دراسة هذه المكانة على مستوى التكتلات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني : التكتلات الاقتصادية الدولية

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى دراسة مكانة الجات من التكتلات الاقتصادية الدولية التالية:

أولا : الاتحاد الأوروبي :

لقد بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد ما بين 1 و 2 جوان 1955 حيث عرض * ، المكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، مذكرة للمناقشة Benlux اتحاد البنولكس حول إمكانية تخفيف المزيد من التعاون الأوروبي وكان ذلك في مدينة مسينا، وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع إقامة سوق أوربية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01⁽¹⁾ . وقد تزايد عدد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية، حيث بلغ 9 أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك في 22 جانفي 1972 . وفي عام 1982 تم إنضمام اليونان ليرتفع العدد إلى 10 أعضاء، وبإنضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1986 أصبح العدد 12 دولة⁽²⁾ . ليرتفع فيما بعد عدد الأعضاء إلى 15 عضو سنة 1995 بعد انضمام النمسا وفلندا والسويد، وقد وقعت الدول الأعضاء في المجموعة على معاهدة ماستريخت في مارس 1992 والتي نصت على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوربية الموحدة " اليورو " ابتداء من 1999/01/01 لتصبح متداولة بين الأفراد ابتداء من 2002/01/01، وقد رفض الدخول في نظام العملة كل من المملكة المتحدة والسويد والدانمارك ليصبح العدد الحالي 12 دولة.

ويضم الاتحاد الأوربي 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43 % من التجارة العالمية، كما تمثل تجارته البيئية 73 % من إجمالي تجارة مع العالم⁽³⁾ . إن ما يمكن قوله هو أن المجموعة الاقتصادية الأوربية بدأت علاقتها مع الجات وكأنها وحدة واحدة منذ مفاوضات جولة كيندي، وقد تجسدت هذه العلاقات بصفة عامة في المواضيع المتعلقة بمسائل التعريفية الجمركية، وقد ساهم هذا الإجراء في دعم تماسك المجموعة الاقتصادية الأوربية في علاقاتها التجارية مع الجات والدول الأخرى، وقد ترتب عن ذلك بالطبع أن المجموعة الأوربية لم تعد كيانا واحدا، بل أصبحت على المستوى التجاري شريكا واحدا. وعليه فقد أصبح لهذا التجمع أو الإتحاد دور هام في صياغة النظام التجاري العالمي وعناصر التحول فيه⁽⁴⁾ .

ثانيا : تكتل المنطقة الاقتصادية الأوربية " الأفتا "

وقعت اتفاقية إقامة المنطقة الاقتصادية الأوربية في ماي 1992 بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية، وتضم اتفاقية " الأفتا " في عضويتها سبع دول هي:

* كلمة البنولكس Benelux مركبة من الحروف الأوائل لأسماء ثلاث دول : حرفا BE تشيران إلى بلجيكا BELGIUM ، وحرفا NE تشيران إلى الأراضي الواطئة NETHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاثة Lux تشير إلى لكسمبورغ LUXMBURG .

(1) حسين عمر ، الجات والخصخصة، مرجع سابق، ص.ص. 37 - 38.

(2) فؤاد محمد الصقار ، جغرافية التجارة الدولية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة ، 1997 ، ص. 169.

(3) سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق،

ص. 288.

(4) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص.ص. 386-387.

النمسا، فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا، ليشتنشتاين، ايسلندا⁽¹⁾، وقد أنشئ هذا التكتل لأجل دعم وتطوير الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إزالة كافة العوائق أمام حركة التجارة بين دول الأفتا وبينها وبين دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشر، هذا ويسمح في إطار اتفاقية الأفتا بحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التي تسري على الاتحاد الأوروبي.

ثالثا : اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا " النافتا "

لقد تم التوقيع على اتفاقية النافتا بين ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في نوفمبر 1993 على ان يبدأ العمل بها مع بداية جانفي 1994. وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاثة، كما يتم تخفيف القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينها⁽²⁾، وتضم هذه الدول ما يقارب 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17 % من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم⁽³⁾.

ويرجع سبب ظهور هذه الاتفاقية إلى الظروف الغير طبيعية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي الذي يحمل في طياته العديد من الانعكاسات على صعيد السياسة الاقتصادية الدولية، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق المزيد من المكاسب التجارية في سياق المفاوضات التجارية التي جرت في نطاق الجات خلال جولة الأورجواي، وكذلك رغبتها المحمومة في خلق كيان أو تكتل تجاري إقليمي كوسيلة ضغط من أجل إجبار الآخرين على الاستجابة لمطالبها⁽⁴⁾.

"ASEAN رابعا : تجمع بلدان جنوب شرق آسيا "

أنشئ هذا التجمع سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من: أندونيسا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من: بروناي، فيتنام، ميانمار ، لاوس، وبذلك أصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997، ويهدف هذا التكتل إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يركز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة وإقامة اتحاد جمركي، كما يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر . ويضم هذا التجمع حوالي 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25 % من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية* 36 % من إجمالي تجارته مع العالم⁽¹⁾.

(1) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94 ، مرجع سابق، ص ص.27-28.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية ، الدر الجامعية ، 2000، ص ص. 237 - 238 .

(3) سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق ، ص. 288.

(4) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص 387.

* يقصد بالتجارة الدينية تلك التجارة القائمة بين بلدان تنتمي إلى نفس المجموعة أو نفس التكتل ومثال ذلك التجارة القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها، أو التجارة القائمة بين البلدان العربية فيما بينها.

(1) سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق ، ص. 288.

لمزيد من المعلومات أنظر :

- J. E Mittaine , F. pequerul, les Unions économique régionales, Armand colin , Paris, 1999, p. 47

بعد التطرق إلى نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وعرض مكانتها من التجمعات والتكتلات الاقتصادية خلال القرن العشرين، رأى الباحث أن يتعرض خلال المبحث الثاني إلى دراسة أهم المفاوضات التجارية التي عقدت تحت مظلة الجات مبرزاً أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه المفاوضات، وذلك انطلاقاً من جولة جنيف سنة 1947 وانتهاءً بجولة الأورجواي التي كان من أهم نتائجها مولد المنظمة العالمية للتجارة.

من كل ما سبق يمكن القول أن هذه التكتلات قد حضيت بوزن خاص في اتفاقية الجات نظراً لمكانتها الهامة في التجارة الدولية، فحسب نص اتفاقية الجات يتعين على أي تكتل للتجارة الإقليمية أن يلغي الحواجز الجمركية على الجانب الأكبر من تجارته، إلى أن هذه التكتلات تستبعد وإن كان على الأقل جانباً من التجارة من التحرير، وهذا ما سوف يؤدي إلى تزايد النزعة الهيمنية بين هذه التكتلات، وبالتالي ستكون هذه التكتلات امتحاناً صعباً يواجه الجات-وفيما بعد المنظمة العالمية للتجارة- لعدم توافق أهدافها وأهداف هذه التكتلات الذي يسعى كل تكتل منها إلى ضمان مصالحه في ظل النظام الدولي الجديد.

المبحث الثاني : اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

لما كان الغرض الأساسي من إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هو تحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، وإزالة كافة العوائق التي من شأنها أن تؤثر على حركة انسياب السلع والخدمات، فقد كان من الضروري تحقيقاً لهذا الهدف، إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة، تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة.

وكنتيجة لذلك فقد أدارت الجات منذ انشائها ثمانية دورات للمفاوضات التجارية، وقد استغرقت هذه الدورات حوالي خمسين عاماً. وما تجدر الإشارة إليه ان الجولات الخمس الأولى التي عقدت تحت مظلة الجات تميزت بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية⁽¹⁾. أما الجولات الثلاثة الأخيرة (كينيدي، طوكيو، الأورجواي) فإنها تحتل مكاناً متميزاً لما حققته من نتائج معتبرة - من حيث تخفيض التعريفات الجمركية والمشاركة الكبيرة للدول المتخلفة، بالإضافة إلى إدراج موضوعات لم يتم التطرق إليها ضمن الجولات السابقة كالخدمات والزراعة... إلخ.

وفي ضوء ما تقدم رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المبحث وفي جزئه الأول لعرض أهم الجولات التي عقدت تحت مظلة الجات انطلاقاً من جولة جنيف عام 1947 وانتهاءً بجولة طوكيو عام 1979، ليعرج في الجزء الثاني إلى دراسة أهم وأطول جولة في تاريخ الجات وهي جولة الأورجواي، مبرزاً أهم المراحل التي مرت بها هذه الجولة والصعوبات التي واجهتها.

المطلب الأول : الطريق إلى دورة الأورجواي " مفاوضات ما قبل الأورجواي "
لقد قامت سكرتارية الجات منذ نشأتها عام 1947 وإلى غاية نهاية 1961 بعقد 5 جولات بين الدول الأعضاء من أجل تنظيم عمليات التجارة الدولية، وتخفيض التعريفات الجمركية وتسهيل تبادل السلع، وقد اختلفت هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها إلا إنه بالنظر للمستجدات الاقتصادية والخروقات العديدة لقواعد ومبادئ الاتفاقية العامة كان لا بد من إعطاء أهمية أكثر للمفاوضات وطرح المشاكل التي ظلت عالقة ومؤجلة طوال الدورات الخمس الأولى التي كانت تدور حول التعريفات الجمركية فقط، لذا فقد دعت الجات إلى عقد مؤتمرات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للوقوف أمام هذه المشاكل وإيجاد مخرج لها في إطار اتفاقيات إلزامية وتفاهمات واضحة للأطراف المتعاقدة والتي تركت أثراً على الاتفاقية العامة والتي تستمد منها فعاليتها، وبالفعل تم عقد جولتين هما جولتا كينيدي وطوكيو اللتان كانتا ممهدة للدورة الكبيرة وهي دورة الأورجواي.

وبناء على ما تقدم فالدراسة ستتطرق من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم الجولات التي سبقت جولة الأورجواي، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة

(1) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، مطابع الأمل، 1995، ص. 231.

فروع، حيث خصص الفرع الأول لدراسة الجولات الخمس الأولى للجارات، في حين خصص الثاني للحديث عن دورة كيندي، ليتطرق بعدها الباحث ومن خلال الفرع الثالث إلى جولة طوكيو والتي كانت بمثابة طريقا ممهدا لعقد الجولة التاريخية ألا وهي جولة الأرجوي.

الفرع الأول : الجولات الخمس الأولى للجارات

لقد شهدت اتفاقية الجارات خلال الفترة (1947 – 1961) سلسلة من المفاوضات التجارية بلغ عددها 5 جولات، شاركت من خلالها الدول المتعاقدة للدفاع عن مصالحها التجارية العالمية. ولقد كانت هذه الجولات على النحو التالي:

أولا : جولة جنيف 1947

عقدت هذه الجولة في جنيف بسويسرا عام 1947 وهي الجولة التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الجولة 23 دولة، وتم فيها التنازل عن 45 ألف تعريف جمركية تشمل سلعا قيمتها 10 مليارات دولار، وتشكل 45 % من مجموع قيم التجارة العالمية⁽¹⁾.

ثانيا : جولة أنسي 1949

وقد عقدت هذه الجولة بفرنسا وتعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجارات، واتفق من خلالها على تخفيض خمسة آلاف تعريف جمركية على السلع الصناعية. كما انضمت عشرة دول* جديدة إلى عضوية الجارات ليصبح عدد الأعضاء 33 عضو.

ثالثا : جولة توركاى (1950 – 1951)

جرت مفاوضات هذه الجولة في توركاى بإنجلترا خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أبريل عام 1951، بين الدول السابقة الأعضاء في الجارات، وبين كل من ألمانيا والنمسا وجواتيمالا والبيرو والفلبين وتركيا⁽²⁾ وقد تم خلال هذه الجولة تخفيض 7800 تعريف جمركية بما يعادل 55 % من مستوى التعريف التي كانت عليها عام 1948، وقد تميزت هذه الجولة بالارتفاع الملحوظ في عدد الدول المشاركة حيث وصل عددها إلى حوالي 38 دولة، ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

رابعا: جولة جنيف 1956

عقدت هذه الجولة في جنيف عام 1956 بمشاركة 26 دولة، وتم فيها تخفيض التعريف الجمركية لسلع تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار. وقد جاءت هذه الجولة لتعيد الحياة للاتفاقية بتحقيق بعض التقدم،

(1) فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص. 49 .

* هذه الدول هي : اليونان ، إيطاليا ، فنلندا ، السويد ، الدانمارك ، الدومنيكان ، هايتي ، نيكارجوا ، أورجواي ، ليبيريا .

(2) جمعة سعيد مرير ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 183 .

ويلاحظ المتتبعون لتلك الفترة من عمر اتفاقية (الجات) أن كثرة الاستثناءات وانفراد الدول المتقدمة باتخاذ قرارات- لصالحها بطبيعة الحال- أدى إلى إعاقة الاتفاقية عن تحقيق أهدافها، وكان نتيجة لضعف سلطة الجات عدم قدرتها على تحقيق تقدم كبير من حيث خفض القيود الكمية على الواردات مثلما حدث مع التخفيضات على الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة الدول النامية من قرارات الاتفاقية.

خامسا : جولة ديلون (1960 – 1961)

جرت هذه الجولة بجنيف وسميت بهذا الاسم نسبة إلى "دوغلاس ديلون" وهو نائب السكرتير العام الأمريكي الذي اقترح هذه المفاوضات وكان المحرك الأساسي- فيها- وشاركت في هذه الجولة 26 دولة، كما تم خلالها تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 20 % ، بالإضافة إلى ذلك فقد جرى خلال هذه الجولة نقاش حول مباشرة المجموعة عن معاهدة روما عام 1957⁽¹⁾. الأوربية لأعمالها الناتجة

إن الشيء الذي يمكن قوله أنه من الملائم كثيرا تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة أو معا وذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وتركزت جميعها في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع⁽²⁾. فضلا عن ذلك محدودية عدد الدول المتفاوضة في هذه الجولات الخمس، وعلى هذا الأساس سوف يتم من خلال الفرعين القادمين التنازل التفصيلي لكل من جولة كينيدي وطوكيو لما لهاتين الجولتين من أهمية خاصة على صعيد تناولهما للمشكلات التجارية التي تعوق تدفق السلع وذلك بجانب التنازلات الجمركية.

الفرع الثاني : عرض وتقييم جولة كينيدي (1946 – 1967)

بعد انتهاء الجولات الخمس الأولى للجات أصدرت الأطراف المتعاقدة في ماي 1963 قرارا حددت فيه الأسس والمبادئ التي يجب أن تجري على أساسها جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجديدة والمعروفة بجولة كينيدي. ولدراسة هذه الجولة ارتأى الباحث أن يستعرض أولا الأسباب التي أدت إلى انعقاد هذه الجولة، وكذا مضمونها ومن ثم عرض أهم النتائج التي تمخضت عنها.

أولا : أسباب انعقاد جولة كينيدي

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي عجلت بانعقاد جولة كينيدي فيما يلي:

1- إنشاء المجموعة الأوربية المشتركة والتي شكلت اتحادا جمركيا، حيث اعتمدت هذه جمركية موحدة. واقصت كل القيود الكمية في ما بينها - في إطار المجموعة - ههما أثارة احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) René Sandretto, Le commerce international, paris, Armand colin , 1999, p. 42.

(2) عبد الواحد العفوري، العولة والجات " التحديات والفرص "، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص. 48 .

2- موجة التحرر الكبيرة التي عرفتھا الدول المتخلفة وبحثھا عن سوق لتصريف منتجاتھا

النصف مصنعة في ظل نظام تجاري عادل.

3- المفاوضات السابقة لجولة كيندي الذي كان موضوعها الأساسي التعريف

الجمركية، ولم تهتم بالقيود غير التعريفية، أي الحواجز الجمركية.

4- الحماية من خلال التحايل على نصوص الإتفاقية.

5- قيام الولايات المتحدة المريكية بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل،

ليحل محله قانون التجارة الذي يخول للرئيس السلطة لتخفيض التعريفية الجمركية على

أساس المبادلة بالمثل بنسبة 50 %

من المستوى الذي تكون عليه حينما يصح القانون نافذ المفعول، وبالتالي يصبح للرئيس

إمكانية تقييد التجارة أو تحريرها وذلك تماشيا مع المعطيات الاقتصادية التي برزت في

هذه المرحلة.

6- تميزت الجولات السابقة بإبرام اتفاقية الألياف المتعددة سنة 1961 كإجراء قصير

الأجل يطبق لمدة سنة واحدة، ولكن استمر تطبيقه إلى حين إعلان مراكش، وهذه

الاتفاقية تقييد صادرات المنسوجات والملابس في الدول النامية إلى أسواق الدول

الصناعية بحصص كمية، وهي تنطوي على خرق لقاعدتين من قواعد الجات، فهي

تستخدم نظام الحصص بدلا من التعريفية الجمركية في حماية الصناعات المحلية، كما

أنها تنطوي على التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وتحديدًا فإن التمييز هنا ضد الدول

النامية⁽¹⁾.

في ظل هذا الجو المتأزم تمت الدعوة إلى عقد جولة جديدة ترتب السادسة منذ نشأة

الجات والتي كانت مهمة من حيث عدد المشاركين ومن حيث أهدافها، وسميت هذه

الجولة بجولة كيندي فما هو ضمون أو محتوى هذه الجولة؟

ثانيا: محتوى جولة كيندي

انطلقت جولة كيندي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف رسميا في 4 ماي

1964 بجنيف، واستمرت إلى غاية جويلية 1967، حيث شاركت فيها 62 دولة وقد

دعيت بهذا الإسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق " جون كيندي " - الذي بادر في

رسالة إلى الكونجرس الأمريكي، يدعو فيه إلى ضرورة القيام بمفاوضات في نطاق

اتفاقية الجات، لإجراء المزيد من التخفيضات في الرسوم الجمركية والحواجز التجارية-

وقد أوضح الرئيس الأمريكي الدوافع الأساسية التي أدت به إلى عرض هذه المقترحات*

وتعد جولة كيندي بمثابة نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة

الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة، من

بينها إنشاء المجموعة الأوربية ذات التعريفية الموحدة، ولقد أسفرت هذه الجولة على

⁽¹⁾ Alain Samuelson, "Economie internationale contemporaine, aspects réels et monétaires ", Alger, OPU, 1993, p. 38.

* يقول البعض بأن الدوافع الأساسية وراء طرح الرئيس الأمريكي لهذا العرض في ذلك الوقت تنحصر في هدفين :

الأول : المساومة من اجل تخفيض وإزالة التعريفية الموحدة التي تطبقها السوق الأوربية المشتركة.

الثاني : إبطال أثر التفضيلات الممنوحة من السوق الأوربية المشتركة إلى الدول الإفريقية.

تحقيق تخفيض جمركي بنسبة 50 %⁽¹⁾ كما تم خلال هذه الجولة الإتفاق على إجراء تخفيض جوهري يصل إلى 35 % في مقدار التعريفية الجمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، ويكون هذا التخفيض تدريجيا على مدى خمس سنوات⁽²⁾.

ثالثا : نتائج جولة كيندي

كان للتطورات الاقتصادية المثيرة التي واكبت جولة كيندي- وعلى رأسها إنشاء المجموعة الأوروبية المشتركة والتي انتهجت سياسة جمركية موحدة، وهو ما زاد من حدة المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة، إضافة إلى تزايد عجز الولايات المتحدة - تأثيرها البالغ في نتائج هذه الجولة، وعليه فقد أملت هذه التطورات على الإدارة الأمريكية ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة بهدف احتواء التكتل الاقتصادي لأوروبا الغربية ومواجهته. ويمكن تلخيص اهم النتائج التي تمخضت عنها جولة كيندي فيما يلي:

1- التوصل إلى اتفاق لمكافحة الإغراق في أواخر عام 1967، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جويلية 1968، بحيث أن المادة السادسة من اتفاقية الجات أعتبرت كقاعدة لإبرام هذه الاتفاقية ووضحت أسلوب ووسائل مكافحة الإغراق، وقد تم تطوير هذه الاتفاقية لاحقا خلال جولة طوكيو، ثم أصبحت أحد الاتفاقات الأساسية (كما سنرى ذلك فيما بعد) التي أسفرت منها جولة الأورجواي⁽³⁾.

2- التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيض التعريفية الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 35 % ويكون هذا التخفيض تدريجيا على مدى 5 سنوات (1968- 1972) لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، ويختلف متوسط التخفيض حسب الوزن النسبي لكل طرف متعاقد في الصناعة العالمية، وفي هذا الإطار وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من السلع الصناعية بنسبة 50 %، أما المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد وافقت على تخفيض تعريفاتها بنسبة 35 %، أما اليابان فإن معدل متوسط التخفيض بلغ نسبة 30 %، وبالنسبة لكندا فهو 24 %، أما المملكة المتحدة فخفضت تعريفاتها بنسبة 38 % وبالتالي التخفيض المتوسط المشترك للتعريفية الجمركية كان 36 % . أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد تم تخفيض الحقوق الجمركية عليها بنسبة 20 %⁽⁴⁾.

3- ارتفاع عدد الأعضاء من الدول النامية خلال هذه الجولة، نتيجة إضافة نص في فقرة التجارة و التنمية و جاء فيه ما يلي على منتجات الدول النامية، وأن تمنع وضع عن إقيل جديدة أمامها بناء على ما تقدم يتفق المحللون في شؤون التجارة الدولية باختلاف وجهاتهم، أن هذا إذا كانت مهمة

المفاوضات لم تحقق نتائج مهمة للدول النامية وخاصة في المجال الزراعي، إلا أنها نجحت في تحقيق خطوة

(1) أسامة الجندوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000، ص.151.

(2) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مرجع سابق، ص. 50.

(3) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات " التحديات والفرص "، مرجع سابق، ص. 49.

(4) Michel Rainelli ,l'organisation mondiale du commerce ,op - cit, p .57.

مهمة في تاريخ تحرير التجارة الدولية، ويقول "جون أدلمان" معلقا على نتائج دورة كيندي "بأن المفاوضات عملت بشكل جيد في مصلحة الدول المتقدمة"⁽¹⁾.

من كل ما سبق يمكن القول بأن جولة كيندي لم تلقى نجاح كبير بالنسبة للدول النامية وخصوصا في القطاع الزراعي، في حين أنها حققت نتائج معتبرة بالنسبة للدول المتقدمة فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية.

على هذا النحو أتت جولة كيندي على نهايتها، لتعرف اتفاقية الجات جولة جديدة (جولة طوكيو) و ذلك ما سنبينه من خلال الفرع التالي :

الفرع الثالث : عرض وتقييم جولة طوكيو (1973 – 1979)

بعد عرض وتقييم جولة كيندي، كان لزاما على الباحث أن يتطرق إلى عرض وتقييم جولة طوكيو باعتبارها أطول الجولات السبع التي عقدت تحت مظلة الجات، والتي تناولت موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل، زد على ذلك أن هذه الجولة كانت ممهدة للدورة الكبيرة، ألا وهي دورة الأورجواي. وعلى هذا الأساس سوف يتطرق الباحث من خلال هذا الفرع إلى عرض الأسباب التي أدت إلى انعقاد هذه الجولة، ليعرج بعد ذلك إلى مضمون هذه الجولة وأهم النتائج التي خرجت بها.

أولاً : أسباب انعقاد جولة طوكيو

إن أسباب وظروف انعقاد جولة طوكيو كثيرة ومتعددة يمكن حصرها فيما يلي :

1- تزامن الجولة مع مرحلة كانت تتسم بعدم استقرار ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لأول مرة يسجل الميزان التجاري عجزا كان سنة 1971، وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى الدعوة لإجراء مفاوضات جديدة وبأقصى سرعة ممكنة، وهذا التسارع في الدعوة لإجراء المفاوضات يمكن تفسيره أو إرجاعه إلى نقطتين⁽²⁾:

أ- نتيجة التغير الهيكلي الذي حدث في الاقتصاد العالمي منذ عشرين سنة، بحيث تراجع ثقل الولايات المتحدة الأمريكية مقابل توسع المجموعة الاقتصادية الأوروبية من 6 إلى 9 أعضاء، وهذا التغير يمكن أن يؤثر على القرار الأمريكي.

ب - تدهور القدرة التنافسية لبعض القطاعات في الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للدول
¹¹ 2- بدأت الدورة أو الجولة في ظروف اقتصادية وسياسية مختلف تماما عن الدورات السابقة، حيث تزامنت هذه الجولة مع فترة الانسحاب من تطبيق سياسة تحرير التجارة الدولية وبداية فترة قيل عنها أنها بداية للحماية التجارية الجديدة . و قد ظهرت هذه الموجة الجديدة التي عرفت باسم الحمائية الجديدة (بسبب الأزمة النفطية الأولى التي بدأت بعد حرب أكتوبر Neo Protectionisme) 1973.

(1) جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة: الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص.64.
(2) Jouanneau Daniel , op – cit , pp. 53 – 54.

3- تزعزع الثقة في جودة المنتج الأمريكي، يضاف إلى ذلك أن جولة كيندي لم تتوصل إلى نتائج ايجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن زيادة صادرات الدول الآخذة في النمو⁽¹⁾.

في ظل هذه الظروف جاءت الدعوة لعقد الجولة السابعة في تاريخ الجات والمعروفة بجولة طوكيو، والعنصر التالي يوضح محتوى هذه الجولة.

ثانيا : محتوى جولة طوكيو

تعد هذه الجولة من أطول الجولات التي سبقت جولة الأرجواي وأهمها، نظرا لتعرضها لمواضيع لم يسبق التطرق إليها من قبل، ومن أهمها الإطار القانوني للتجارة العالمية، التقييم الجمركي، والتجارة في المنتجات الاستوائية، ولقد سميت هذه الجولة بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها في العاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر 1973، ولقد اتسع نطاق مشاركة الدول فيها ليصل إلى 102 دولة⁽²⁾، إلى أن مفاوضات هذه الجولة لم تبدأ فعليا إلا في سنة 1977 والسبب الرئيسي في إعاقة انطلاق المفاوضات هي الأزمة النفطية التي قامت مباشرة بعد قبول التصريح بمفاوضات طوكيو⁽³⁾.

وقد أتفق أن تقوم الدول الصناعية الرئيسية في هذه الجولة بتخفيض نسبة ضرائب الاستيراد بمعدل 33 % على جميع السلع مع السماح لكل دولة باستثناء أي قائمة من السلع التي تعتبرها حساسة، وقد استمرت هذه الجولة لحوالي 6 سنوات من سبتمبر 1973 إلى نوفمبر 1979، وأسفرت على إعلان طوكيو الذي حدد مجال نقاش هذه الجولة بستة مجالات هي⁽⁴⁾ :

- تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية.
- إزالة الحواجز غير الجمركية.
- وضع نظام للضمان متعدد الأطراف وفقا للمادة 19 من الاتفاقية العامة.
- منح معاملة خاصة للمنتجات الإستوائية (قهوة، شاي، كاكاو... إلخ)، للبلدان النامية وذلك من خلال تخفيض القيود التي تعرقل تجارة هذا النوع من المنتجات.
- إجماع احبر عدد محص من اسون وحبوبها في اجاب من اجن إبحاح المعوصاب.
- وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الجولة تكملة للجولات السابقة. كما تعد بمثابة أول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية، ومدرسة النيوكلاسيك الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية و التخلص من روااسب فكر المذهب التجاري التي أسهمت في السياسات الحمائية، وفرض القيود غير التعريفية على الواردات.

(1) عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص. 264 - 265.

(2) أسامة الجندوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق، ص. 47 - 48.

(3) Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine , op- cit, p. 35.

(4) أنظر في هذا الصدد :

- جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 190.

- علاء كمال، الجات ونخب الجنوب، مصر ، مركز المحروسة للبحوث والتدوين والنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص. 29-30.

ثالثا : نتائج جولة طوكيو

لقد أسفرت جولة طوكيو على التوصل إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات بلغ عددها تسعة اتفاقات إضافة إلى أربعة تفاهمات تناولت المواضيع التالية⁽¹⁾ :

اتفاق حول الدعم المالي والضرائب والتعويضية.
اتفاق حول القيود الفنية على التجارة.

اتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد.

اتفاق حول المشتريات الحكومية.
اتفاق خاص بالتقييم الجمركي.
اتفاق خاص لمكافحة الإغراق.
اتفاق خاص باللحوم والثروة الحيوانية.
اتفاق خاص بالألبان.

اتفاق خاص بتجارة الطائرات المدنية.

أما فيما يتعلق بالتفاهمات الأربعة فقد دارت حول :

1- المعاملة التفصيلية والتمييزية، بالإضافة إلى المعاملة بالمثل والمشاركة الشاملة للدول النامية.

2- التصريح بالإجراءات التجارية المتخذة لأغراض ميزان المدفوعات.

3- العمل لضمان أغراض التنمية.

4- التفاهم على الإشعار والتشاور وتسوية النزاعات والرقابة.

وعليه فقد اعتبرت نتائج هذه الجولة (طوكيو) نجاحا كبيرا لأنصار الحرية التجارية، حيث حققت هذه الجولة تخفيضا متوسطا للتعريفات لا سيما ما بين الدول الصناعية بمتوسط يعادل 30% من التعريفات المعمول بها، وشمل مجال التخفيض الصناعات غير الإلكترونية والكميائية ومعدات النقل ومنتجات الخشب ومشتقاته.

أما بالنسبة للدول النامية، فقد منحت معاملة تفضيلية حسب نص اتفاق طوكيو، وتتمثل تلك المعاملة في إعطاء الدول المتقدمة معدلات تعريفية جمركية أفضل في إطار النظام العام للتفضيلات، والسماح بعقد اتفاقيات فيما بين الدول النامية سواء على المستوى الجهوي أو على الصعيد العالمي، لكن الواقع كان غير ذلك، فبالإضافة مع اتفاق طوكيو تم إصدار ما يسمى بإعلان النوييا الطيبة* من قبل السوق الأوروبية واليابان للعمل على تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية التي تفرض على صادرات الدول النامية، وذلك وفقا لبيان طوكيو الذي ينص على المبادئ التي من شأنها أن تحكم البلدان النامية خلال هذه المفاوضات.

لكن الدول الصناعية رأت أن تطبيق مبدأ عدم التبادلية على جميع الدول النامية بدون إعتبار لمستوى التنمية والقدرة على المنافسة من شأنه أن يضر بجميع الدول، لذلك طلبت بتطبيقه على الدول حديثة التصنيع والقدرة اقتصاديا على التفاوض على أساس

⁽¹⁾ Michelle Rainelli, l'organisation mondiale du commerce, op – cit, pp.36-64.

* اعلان النوييا الطيبة كان من بين مبادئه، مبدأ عدم التبادلية لصالح الدول النامية تطبيقا للمواد 36، 37، 38 من الاتفاقية العامة والخاص بالتجارة والتنمية.

تبادلي، وأمام هذا الإختلاف في الآراء تم التوصل إلى حل وسط يتمثل في إقرار شرط الأهلية- والذي ينص على إمكانية المعاملة بالمثل عند بلوغ مستوى معين من التنمية، وهو ما يسمى بمرحلة التنمية المنجزة، وتم إضافة هذا الشرط في المادة 20- وقد قبلته الدول النامية بالرغم من إدانتها له.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن القرارات التي خرجت بها جولة طوكيو من اتفاقيات، يمكن القول بان القرارات التي خرجت بها على الرغم من عدم تلبيةها لحاجات الدول النامية وإغفالها لبعض المجالات، إلا أنها كانت أرضية لإنطلاق جولة أخرى من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات أخرى لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية، وهو الأمر الذي حدث بالفعل عندما بدأت الجولة الثامنة للمفاوضات (جولة الأورجواي) لتبنى على ما تم إنجازه في جولة طوكيو. وفيمايلي جدول لموجز للنتائج الإجمالية التي أفرزتها جولات الجات التفاوضية.

جدول رقم 2 : جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة (1947 – 1993)

أهم النتائج المحققة	عدد الأطراف المشاركة	السنة	جولة المفاوضات
- تخفيض التعريفات بـ 50 % من التجارة الدولية.	23	1947	جنيف (سويسرا)
- حوالي 5000 تخفيض جمركي جديد.	13	1949	أنسي (فرنسا)
- تخفيض 25 % لحوالي 55000 منتج.	38	1951-1950	توركاوي (انجلترا)
- تخفيض التعريفات الجمركية تقدر بـ 2.5 مليار دولار.	26	1956	جنيف (سويسرا)
- تخفيض التعريفات الجمركية لحوالي 6000 منتج. - إنشاء تعريفات جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي. - البد في المفاوضات الزراعية.	26	1961-1960	ديلون) جنيف)
- تخفيض الرسوم الجمركية بـ 35% على السلع الصناعية وبـ 20 % على المنتجات الزراعية. - اتفاقية حول اجراءات مكافحة الإغراق.	62	1967-1964	كيندي) جنيف)
- تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفية والدعم، الإغراق، الألبان... الخ - تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية إلى 4.7 % - بالنسبة للدول الصناعية. - أربع ترتيبات خاصة.	102	1979-1973	طوكيو) اليابان)
- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، وتخفيضات الحقوق الجمركية	117	1993-1986	الأرجواي

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقاً من :

- صالح صالح، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة الدراسات الاقتصادية ، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الثاني، 2000 ، ص. 98.

محمد سيد عايد ، التجارة الدولية ، الاسكندرية ، مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999 ، ص. 449.

- عبد الباسط وفاء، النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفات الجمركية ومستقبلها في ظل الجات، دار النهضة العربية، 2000، ص. 264.

المطلب الثالث : دورة الأرجواي التاريخية ونتائجها

مثلما ظهرت الجات عام 1947 ، في إطار قيام الدول الصناعية الكبرى بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية للعالم غداة الحرب العالمية الثانية جاءت الدعوة إلى عقد جولة الأرجواي ، هذه الجولة التي تعد الثامنة والأخيرة في مفاوضات الجات استمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بدءاً من إعلان "بونتاد لبيت" بالأرجواي في سبتمبر 1986 وحتى الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في 15/12/1993، ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري في منتصف أفريل عام 1994 بمراكش. لقد كان الهدف من عقد هذه الجولة هو تحقيق المزيد من تحرير السلع وتوسيع نطاق التجارة الدولية، وتقوية دور الجات فيها مع دعم نظام التجارة المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى وضع إطار جديد لقواعد التجارة في الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات⁽¹⁾، وقد شاركت في هذه الجولة وفود 117 دولة منها 88 دولة نامية، ومن بينها 26 دولة صنفت رسمياً بالدول الأقل نمواً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجولة قد تناولت موضوعات جديدة لم يسبق تناولها خلال الجولات السبع السابقة من أهمها : إدخال مجال الخدمات في التجارة الدولية، كما تم الاتفاق على الحماية الزراعية وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وقضايا أخرى تتعلق بالاستثمار. لقد تم صياغة ما أسفرت عنه هذه الجولة من اتفاقيات في إطار قيام هذه الدول الصناعية بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم، ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد، الذي حظي بقوة دفع عظيمة إبان أحداث تصدع الاتحاد السوفياتي السابق وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، وتحقيق وحدة الدول الأوروبية، وظهور مجموعة من التكتلات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية في مناطق متفرقة من العالم.

بناء على ما تقدم رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الظروف التي أدت إلى انعقاد جولة الأورجواي وذلك خلال الفرع الأول، ليعرج في الفرع الثاني إلى مراحل انعقاد هذه الجولة والصعوبات التي واجهتها، أما في الفرع الثالث والأخير فقد خصصه لعرض أهم النتائج التي تمخضت عنها جولة الأورجواي.

الفرع الأول : أسباب ظروف انعقاد جولة الأورجواي
تعد جولة الأورجواي تاريخية بكل المقاييس ، فهي الجولة التي تمخض عنها ولادة المنظمة العالمية للتجارة أو كما يطلق عليها " الجات الجديدة " وذلك تمييزاً لها عن الجات الأصلية 1947، ولذلك تجد أنه

من الضروري التعرض إلى أسباب وظروف انعقاد هذه الجولة والتي نوجزها فيما يلي
(1).

(1) راجع راتب، الدخول إلى الأسواق الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996 ، ص ص . 178 - 179 .

(2) أنظر في هذا الصدد :

- 1- تزايد حدة الانفلات في النظام التجاري العالمي ، وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة للتحايل على تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية الجات من قبل مختلف الدول . بالإضافة إلى تزايد الشعور في الأوساط الاقتصادية الدولية بعدم فعالية وضعف آلية فض المنازعات التي تضمنتها جات 1947.
- 2- حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية في ما بينها، وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق.
- 3- تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أمام تنامي القوة الاقتصادية الآسيوية ممثلة في اليابان وبلاد الحافة الآسيوية أو ما يسمى بالنمور الأربعة (كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة) حديثة التصنيع، والتي تعاطمت أهميتها النسبية ليس فقط في الصناعات التقليدية، وإنما كذلك في بعض الصناعات التكنولوجية الرفيعة - كصناعة السيارات والالكترونيات والكهربائيات - خاصة وهي تسعى إلى فتح أسواق العالم أمام صادراتها من السلع الصناعية، ومن ثم دعم السياسات الليبرالية للجات.
- 4- انتشار السياسات الحمائية انتشارا عظيما، وذلك من جراء المنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية. إلا أن هذه السياسات تتعارض مع حرية التجارة التي دعت إليها اتفاقية الجات ومع التوجيهات الجديدة لبناء النظام العالمي الجديد، مما حدا بهذه الدول على طرح موضوع "القيود الرمادية" * ، للمناقشة في جولة الأرجواي للحد منها ومحاولة لإيقاف الحروب الجمركية التي سادت قبيل جولة الأرجواي.
- 5- قصور الجات عن تحرير بعض القطاعات ذات الأهمية النسبية للتجارة الدولية، خاصة مع تنامي رغبة الولايات المتحدة في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات التي يسيطر الأمريكيون على نسبة كبيرة فيها، وتوسيع نشاطها في كل أنحاء العالم، وإزالة العراقيل التي تقف أمامها، ونلاحظ أن هذه الرغبة تنامت لظهور عوامل عديدة منها⁽²⁾:
- سياسات الدعم الزراعي في أوربا وخاصة سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوروبية التي شكلت عبء على الدول الأوروبية من جهة، وأدت إلى تناقص نصيب الولايات المتحدة في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية من جهة أخرى.
- تنامي تجارة الخدمات التي أصبحت تشكل أكثر من 20 % من التجارة العالمية، والتي - أصبحت موضع اهتمام الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الكبرى التي تريد فتح المزيد من الأسواق اعتمادا على ما تملكه في هذا المجال من مزايا نسبية ضخمة.
- تنامي التجارة الخارجية في حقوق الملكية الفكرية ، مع ضعف القوانين السائدة لحماية - إضافة إلى مجمل الأسباب والظروف السابقة الذكر، هناك أسباب هذه الحقوق.

- عبد الباسط وفا ، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص ص. 291 - 300.

- عبد الواحد الغفوري ، العولمة والجات : التحديات والفرص ، مرجع سابق، ص ص. 51 - 53.

* سميت هذه القيود بالرمادية نظرا لأنها لا تتعارض مع الجات وفي نفس الوقت لا تتفق معها ، فهي تقع في منزلة بين منزلتين ،فلاهي بالصحيحة ولا هي بالباطلة ، ففي حالة التوسع الاختياري للواردات أو التقييد الاختياري للصادرات نجد ان هذين الإجراءين يتمان بالاتفاق بين طرفين، وهذا ما يرفع عنهما صفة البطلان، ولكنهما في نفس الوقت يشتملان على تقييد للتجارة الدولية بطريقة تماثل عمل القيود غير التعريفية مما يرفع عنهما صفة الصحة.

(2) Mourad Ben achenhou, 'inflation, devolution, Marginalisation' Alger, Dar Ech Rifa, 1992, pp. 98-102.

أخرى ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للإسراع في عقد جولة الأورجواي وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية، وتفجر مشكلة - المديونية الخارجية عام 1982، مع ظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى نكسة شديدة في النظام التجاري العالمي.

- ارتفاع الفجوة التكنولوجية بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة عنها - في الدول النامية، أدى إلى استمرارية تقسيم العمل الدولي لصالح البلدان المتقدمة تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي ذهاب - الثنائية القطبية أدراج الرياح، وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي الذي وضع في ظروف الحرب الباردة.

لكل تلك الأسباب وغيرها كانت التفكير في دورة جديدة تنعش النظام التجاري الدولي، وتوقف التآكل الذي أصاب المبادئ التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة.

الفرع الثاني : مراحل انعقاد جولة الأورجواي والعقبات التي واجهتها

لقد تأخرت المفاوضات أربع سنوات كاملة ، حيث كان من المقرر أن تنطلق هذه الجولة سنة 1982 إلا أنها لم تبدأ فعليا إلا في شهر سبتمبر عام 1986 في مدينة بونتادليست بالأرجواي، لتتكرر بعد ذلك الاجتماعات واللقاءات وكانت أهم هذه الاجتماعات اجتماع مونتريال بكندا في شهر ديسمبر 1988 الذي حصل فيه اختلاف بين مجموعات العمل، ولكن تم تجاوزه يتعهد الأطراف المتعاقدة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إزالة القيود التجارية فيما يخص أربعة مجالات وهي المنسوجات، الملكية الصناعية، الوقاية والزراعة ، ليعقب هذا الاجتماع لقاء بروكسل ببلجيكا سنة 1990 والذي يعتبر من أهم المفاوضات خاصة بالنسبة للدول النامية، ليأتي الاجتماع الأخير المنعقد بجنيف في ديسمبر 1993، حيث أقدم المدير العام للجات آنذاك " أرثر دنكل " على إعداد نص كامل لاتفاقية جولة الأورجواي.

وعليه هذا الأساس فسوف يتطرق الباحث من خلال هذا الفرع وفي جزئه الأول إلى الحديث عن الإعلان الوزاري لبدء الجولة في بونتادليست، ليعرج في الجزء الثاني إلى أهم العقبات التي واجهتها جولة الأورجواي.

أولا : الإعلان الوزاري لبدء الجولة في بونتادليست

تم عقد الاجتماع الوزاري الخاص بأضخم جولة مفاوضات تجارية متعددة Punta-deleste الأطراف في تاريخ الجات، وهي دولة الأورجواي في مدينة بونتادليست في الأورجواي خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 20 سبتمبر 1986⁽¹⁾، وقد شاركت في أعمال هذا الاجتماع 92 دولة، وصدر عنه إعلان وزاري ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

(1) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94 ، مرجع سابق، ص.33.

وقد تضمن الإعلان الوزاري الذي وافق عليه الوزراء في بونتادليست على مجموعة من الأهداف والمبادئ، وقد قسم إلى جزئين :

الجزء الأول :

يتناول هذا الجزء مفاوضات التجارة في البضائع، وكانت أهدافه تتمثل في تحقيق المزيد من التحرر والتوسع في التجارة الدولية، وزيادة قدرة الجات على التوافق مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقوية علاقته بالمنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى تحسين النظام التجاري الدولي على أساس مبادئ وقواعد الجات، وزيادة نظام تمثيل الجات في وضع خطط البيئة الاقتصادية الدولية.

الجزء الثاني :

يهدف إلى وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات، مع إمكانية التوصل لضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة بهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقا لمبادئ الشفافية والتحرير التدريجي⁽²⁾، وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعة للتفاوض حول التجارة في الخدمات مفتوحة العضوية لكافة الدول الأعضاء، وترفع تقاريرها إلى لجنة المفاوضات التجارية أيضا.

أما فيما يخص المبادئ التي أشار إليها الاعلان يمكن تلخيصها فيما يلي⁽³⁾ :

1- اعتبار مدة المفاوضات بمثابة فترة انتقالية ، بحيث لا يتم خلالها اتخاذ إجراءات -1 مقيدة أو مشوهة للتجارة الدولية

تحقيق المزيد من التحرر في التجارة في المنتجات الزراعية. -2

3- ضرورة التحرير الكامل للتجارة في المنتجات الاستوائية بما في ذلك المنتجات المصنعة ونصف المصنعة

4- ضرورة الوصول إلى اتفاق خاص بالتجارة في المنسوجات والملابس في نطاق اتفاقية الجات.

5- ضرورة الوصول إلى اتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية.

6- البدء في مفاوضات حول التجارة في الخدمات كجزء من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

وقد سيطر على هيكل المفاوضات في جولة الأورجواي ثلاثة أجهزة تتمثل في⁽¹⁾ :

لجنة المفاوضات التجارية : والتي أشرفت على كل مراحل الجولة حتى انتهائها - رسميا عام 1993.

مجموعة مفاوضات البضائع : والتي اهتمت بكل المواضيع بإنشاء الخدمات. -

مجموعة المفاوضات المتعلقة بالخدمات : والتي قامت برعاية المفاوضات الخاصة - بالإتجار في قطاع الخدمات.

(2) أسامة الجندوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق، ص. 59.

(3) أنظر في هذا الصدد :

- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، مرجع سابق ، ص ص 34 - 36.

-René Sandretto , le commerce international, op -cit, p. 44.

(1) جمعة سعيد سيرر ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق، ص 243.

ثانيا : الصعوبات التي واجهت جولة الأورجواي

تمثل جولة الأورجواي دون شك نقلة هامة في تاريخ الجات ، وعلى الرغم من ان، هذه الجولة هي الثامنة في إطار جولات الجات إلا أنها كانت أكثر الجولات صعوبة منذ بدايتها، وقد واجهت المفاوضات في جولة الأورجواي صعوبات أخرى عديدة، خاصة بالنسبة للموضوعات التي طرحت لأول مرة في نطاق الجات مثل (2).

1- قطاع الزراعة والدعم :

وتتمثل هذه الصعوبات في ظهور خلافات كبيرة بشأن هذه المسألة بين الدول المتقدمة ذاتها، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية، وقد تركزت هذه الخلافات حول مجالات دعم المنتجين الزراعيين في أوروبا، وكذلك حول الاتفاق على المساحات التي يجب زرعها بمحاصيل معينة.

2- التجارة في قطاع الخدمات

ظهرت صعوبات في المفاوضات حول مسألة البنوك والتأمين والاتصالات والنقل والخدمات المهنية، حيث برز الاختلاف في وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة التي تطالب بالتحريم الكامل والفوري لكافة قطاع الخدمات المالية، وبين الدول النامية التي طالبت بالتحريم الجزئي لبعض القطاعات الفرعية في الخدمات، وترى ان التحريم الكامل والفوري يضر بصناعاتها الحديثة في قطاع الخدمات.

3- مجال الفكرية والاستثمارات الأجنبية

لقد حشدت الولايات المتحدة الأمريكية، موضوع حقوق الملكية الفكرية، وتجارة السلع المثقلة وكذلك إجراءات الاستثمار الأورجواي الأثر في التجارة العالمية، على الرغم من جولة الأورجواي " المعارضة القوية من قبل الدول النامية وبالذات البرازيل والهند. جولة الأورجواي هي ثامن وآخر مفاوضات تجارية متعددة الأطراف أجريت تحت إشراف اتفاقية الجات، وهي بكل تأكيد الأطول والأصعب والأكثر شمولاً مقارنة بالجولات السابقة، فهي ليست اتفاقية محدودة، وإنما هي مجموعة من الاتفاقات - بلغ عددها 28 اتفاقية تغطي معظم المجالات التجارية-تحددت بعد سلسلة من المفاوضات على مدى ثماني سنوات. وقد تضمن القرار النهائي لجولة الأورجواي الموقع في مراكش يوم 15 أبريل 1994 من قبل وزراء مالية واقتصاد 117 دولة حوالي 22 ألف صفحة، وأما النص الأساسي للنتائج النهائية فهو يتضمن 500 صفحة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق و المذكرات التفسيرية والقرارات الوزارية (19 قرارا) ونصوص ذات طابع تقني تتألف من خمسين وثيقة (1).

وما تجدر الإشارة إليه أن القانون النهائي غطى كافة مجالات التفاوض التي أقرها الإعلان الوزاري الصادر في مدينة بونتادليست في أورجواي عام 1986 (2).

(2) سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمي وجات 94 ، مرجع سابق، ص 37 - 38.

(1) جمعة سعيد سرير ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 254.

(2) أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق، ص. 60.

ويمكن تلخيص أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تعالج كل موضوعات المفاوضات بتفاصيلها الفنية الدقيقة في النقاط التالية:

1- إنشاء منظمة التجارة العالمية - التي سبق للمجتمع الدولي أن أخفق في إنشائها منذ مؤتمر هافانا عام 1947 نظرا للتعنت والتخوف الأمريكي من أن يؤدي إنشاؤها إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياستها التجارية الدولية - كبديل لاتفاقيات الجات التي نظمت التجارة الدولية لما يقرب عن 47 عاما، على أن يوكل إلى هذه المنظمة مهام سلطة تنظيم تجارة السلع سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية.

2- إضافة تجارة الخدمات ، وغيرها من التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقيات الجات السابقة . كخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية وغيرها .
3- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها وتوسيع نطاق الجات ليشمل تحرير السلع الزراعية والمسوجات والملابس، والتي كانت تخضع في السابق لاتفاق خاص يعرف باسم " اتفاقية الألياف المتعدد "

4- إخضاع سوق حقوق الملكية الفكرية ، وبراءات الاختراع إلى القواعد التجارية في نطاق الجات .

5- تذييل القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول من أجل تنشيط حركة الاستثمارات على المستوى العالمي .

6- تقوية النظام القانوني للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق .

ولعل من أبرز نتائج هذه الجولة -إضافة إلى قيام منظمة التجارة العالمية- هو إنشاء جهاز متكامل وأكثر صرامة وإنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة، يقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة، كما يسمح بحق استئناف هذه القرارات وإعادة النظر فيها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من فرص حماية مصالح الدول الضعيفة من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية أو سياسيات تعسفية من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم⁽¹⁾ .

بعد التطرق للمفاوضات التجارية التي عقدت تحت مظلة الجات واستعراض أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه المفاوضات، والتي كان من أبرزها ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود كمنظمة دولية تعمل جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، رأى الباحث أن يتطرق من خلال المبحث الثالث إلى عرض أهم الأجهزة التي تكون هذه المنظمة وطريقة عملها، كما سعى إلى استعراض أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة وكذا عرض مستقبل المنظمة في ظل التحديات التي تواجهها .

المبحث الثالث : ماهية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي، بدأت هذه التطورات بتوقيع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات

(1) ملخص البيان الختامي لجولة الأورجواي :

" عام 1947 مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة وصولا إلى والتي لم يكتب لها ان ترى النور في حينه إلا -إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 -بعد مضي 47 عاما على ميلاد الفكرة للمرة الأولى خلال مؤتمر هافانا سنة 1947 صندوق (وبظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود اكتمل مثلت النظام الاقتصادي الدولي (، وفي هذا الصدد OMC والمنظمة العالمية للتجارة BI والبنك الدولي FMI النقد الدولي كتب آخر مدير عام للجات وأول مدير للمنظمة العالمية للتجارة الايرلندي " بيتر استيرلاندر " مفسرا نشوء المنظمة " بالعبور من الغابة التجارية نحو نظام قواعد وشفافية في التبادلات الدولية " (2).

وبهدف تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية، وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، حددت المنظمة إطار تنظيمي يتكون من أجهزة وهيئات تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها، وذلك كما نصت عليه الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي الموقعة بمراكش والتي تضمنت 16 بند تتعلق بنشاط المنظمة وهياكلها. إلا ان الشيء الذي لا يمكن إغفاله أنه وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود، استطاعت أن تحرز تقدما في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش، علاوة على ذلك فقد ارتبط مصير ومستقبل هذه المنظمة ارتباطا وثيقا بنوعين من التحديات أحدهما : ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي .

وفي ضوء ما تقدم رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، إلى دراسة الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من خلال الجزء الأول، لينتقل في الجزء الثاني منه إلى تقديم أداء ومستقبل المنظمة في ظل التغيرات الدولية الراهنة.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

في سنة 1944 تم تجسيد فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد مضي قرابة 47 سنة عن ظهور هذه الفكرة خلال مؤتمر هافانا، وذلك من أجل تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية، وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، لذلك حددت المنظمة العالمية للتجارة إطار تنظيمي لها يتكون من أجهزة وهيئات تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها، كما حددت هذه المنظمة الأسلوب الذي يتم من ذلك فقد اختصت هذه المنظمة بأمور خلاله الإنظام والانسحاب منها، بالإضافة إلى فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

وعلى هذا الأساس سعى الباحث من خلال هذا المطلب وفي فرعه الأول إلى كشف الستار عن الخلفيات التي كانت وراء زوال الجات أو بالأحرى التحولات التي عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة، لينطلق بعد ذلك من خلال الفرع الثاني إلى دراسة

(2) رجب بودبوس ، العولمة بين الأنصار والخصوم ، بيروت ، تالة الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، 2002 ، ص. 105.

الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها، أما في الفرع الأخير من هذا المطلب فقد خصصه الباحث لدراسة الطريقة التي يتم من خلالها الانضمام والانسحاب من هذه المنظمة.

الفرع الأول : خلفيات زوال الجات

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية وتوجيه السياسات التجارية القطرية، ويمكن إجمال أبرز التحولات أو العوامل التي أدت إلى إخفاق الجات وافساح المجال للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

1-انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي سابقا وتفككه، مما أفسح المجال لهيمنته المعسكر الرأسمالي وانفراجه بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه.
2-فشل مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية ، وما نجم عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لاصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومن بينها سياسة تحرير التجارة.

3-تجاهل مبادئ عدم التفرقة وشرط الدولة الأولى بالرعاية تماما في قاموس تعامل كل الأعضاء التجاريين، حيث سادت الطول الأحادية والتمييز في المعاملة، مما أدى إلى تدهور النظام الجماعي للجات، ناهيك على أن تزايد عدد الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة كانت تسير ضد الاتجاه العام للجات⁽¹⁾.

4-تطور أزمات الدول الصناعية ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى، ففي مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم فإن الصادرات السلعية تتضمن لوحدها 23 مليون منصب شغل، وأن كل مليار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء حوالي 19000 وظيفة⁽²⁾.

5-في إطار علاقات الشمال والجنوب وارتبطت التوترات الدولية، بطلب الدول النامية بتحسين دخول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وما زاد في الأمور تعقيدا أنه كان يتم بحث هذه المشاكل خارج إطار الجات، مما ولد احساسا متزايدا بأن الجات بدأت تبعد إلى حد كبير عن الوضع الاقتصادي الدولي في العالم في ذلك الوقت.

6-محدودية الاتفاقيات التجارية التي تمت في إطار الجات، من حيث المجالات التجارية، والصلاحيات الإدارية، الأمر الذي استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة في الخدمات، والاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، فمجموعة الدول المتقدمة تسيطر على أكثر من 76% من التجارة العالمية في الخدمات في الوقت الحالي⁽³⁾.

⁽¹⁾السيد عبد العليم ، أضاء على منظمة التجارة العالمية :

[http:// www. Alwatn.com / graphics/ 2002/05 may / 18.5 / heads / ot 6 .Htm](http://www.Alwatn.com/graphics/2002/05may/18.5/heads/ot6.Htm) – 33 k

⁽²⁾ صالح صالح، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مدخلات الخلية الأولى، 29-30 أكتوبر 2001 ، ص .2.

⁽³⁾صالح صالح، نفس المرجع، ص .2.

7-بروز مجموعتين من الدول ، مجموعة كانت بمنأى عن المفاوضات لكنها استفادت بكل المنافع في إطار شرط الدولة بالرعاية، ومجموعة أخرى كانت أكثر نفوذا وبدون اجماعها لا يمكن الوصول إلى اتفاق، وقد أسفر ذلك عن تدهور مصداقية الجات. إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى التفكير في خلق أو إيجاد تنظيم عالمي جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في هذا العالم بعد انهيار قطبه الشرقي والدول التابعة له اقتصاديا، وبالتالي تحولها إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يعني تحرير التجارة الخارجية واتساع حجم السوق الدولية بشكل كبير جدا مما زاد من أطماع الدول الصناعية الكبرى للسيطرة على هذه السوق الدولية، الأمر الذي جعل نظام الجات لا يساير التطورات الاقتصادية الدولية الحالية حيث لا يحضى بالثقة اللازمة والاحترام الضروري في العديد من الدول وخاصة من قبل الدول النامية، باعتباره لا يتمتع بنفس الوضع القانوني ونفس الحصانة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الهيئات الدولية المتخصصة. إذا فالمنظمة العالمية للتجارة هي امتداد للجات ووجودها ضروري في عالم اليوم الذي يتجه نحو تقوية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية وينذر بخطر الحروب التجارية، حيث يتجلى ذلك بوضوح في الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوروبي. بعد عرض لأهم الخلفيات التي كانت وراء زوال الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة، سعى الباحث من خلال الفرع الثاني إلى استعراض الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمنظمة وآلية عملها

رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا الفرع إلى عرض الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة وآلية عملها على النحو التالي :

أولا : الهيكل التنظيمي للمنظمة

تسيير المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة وبها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من الاتفاقية ويتألف هذا الهيكل من المكونات الرئيسية التالية:

1-الأجهزة العامة:

وهي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وتشمل كلا من:

1.1-المؤتمر الوزاري:

ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يليه المجلس الوزاري في الأهمية⁽¹⁾. ويقوم هذا المؤتمر بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة.

(1) Michel Rainelli, l'organisation Mondiale du commerce, op - cit, p. 98.

وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول بعد انشاء المنظمة في سنغافورة خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996 واصدر في ختام اعماله اعلانا يدعو فيه الدول الأعضاء في المنظمة الى مواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول بها في المنظمة، كما دعى هذا المؤتمر الى التوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء على اساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أما المؤتمر الثاني فقد انعقد بجنيف خلال الفترة من 18 إلى 20 ماي 1998، ومن أهم ما تضمنه جدول أعمال هذا المؤتمر هو

الموافقة على الإتفاق الخاص بعمل المنظمة واستعراض أنشطة المنظمة والناقشات التي دارت بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة. أما المؤتمر الوزاري الثالث فقد انعقد في سياتل في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999، وقد ركز هذا المؤتمر على بحث عدد من الموضوعات أهمها⁽¹⁾: تحرير تجارة السلع الزراعية، ومحاولة تحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات، لينعقد بعد ذلك المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة في الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 2001. ولعل أهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو اعتراف الدول المتقدمة بأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام تجاري عالمي بدون دول العالم الثالث⁽²⁾.

2.1 - المجلس العام :

ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، حيث يجتمع كل 9 مرات في السنة على الأقل وهو يقوم مقام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته⁽³⁾، حيث يتولى مهام فض المنازعات التجارية ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ، وتتفرع منه المجالس واللجان الفرعية.

3.1 – الأمانة العامة:

وتقوم هذه الأمانة بإدارة الشؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام للمنظمة⁽⁴⁾ ، المعين من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد له سلطاته وواجباته، كما يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري⁽⁵⁾.

4.1 – جهاز تسوية المنازعات:

(1) خالد عبد العزيز الجوهري ، قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة، مجلة السياسات الدولية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 139 (جانفي 2000)، ص ص. 194-195.

(2) خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية. مراجعة موضوعية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149 (جويلية 2002)، ص ص. 213-215.

(3) بلغنو سومية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، 2000-2001 ، ص ص. 146.

(4) بلغنو سومية، نفس المرجع ، ص ص. 147.

(5) سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94، مرجع سابق، ص ص. 70.

ويعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك طبقاً لنصوص اتفاقية مراكش⁽⁶⁾. ويصدر هذا الجهاز أحكاماً ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين، ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك.

5.1 - جهاز مراجعة السياسات التجارية:

ويعد هذا الجهاز أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات أورجواي للتجارة العالمية، فهو يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري. ويعتمد هذا الجهاز في عمله على مبدأ الشفافية، ومن أجل تحقيق وبلوغ الهدف المشار إليه تم اسناد هذه المهمة إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

2-الأجهزة المتخصصة:

وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه المنظمة إلى نوعين هما:

1.2-المجالس المتخصصة:

وتشمل مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه، من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له⁽²⁾. وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، مع العلم أن عضوية هذه المجالس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة.

2.2- اللجان الفرعية:

وتتكون هذه اللجان بمنشور المجلس الوزاري، ومنها⁽³⁾: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وبما يكلفها به المجلس العام.

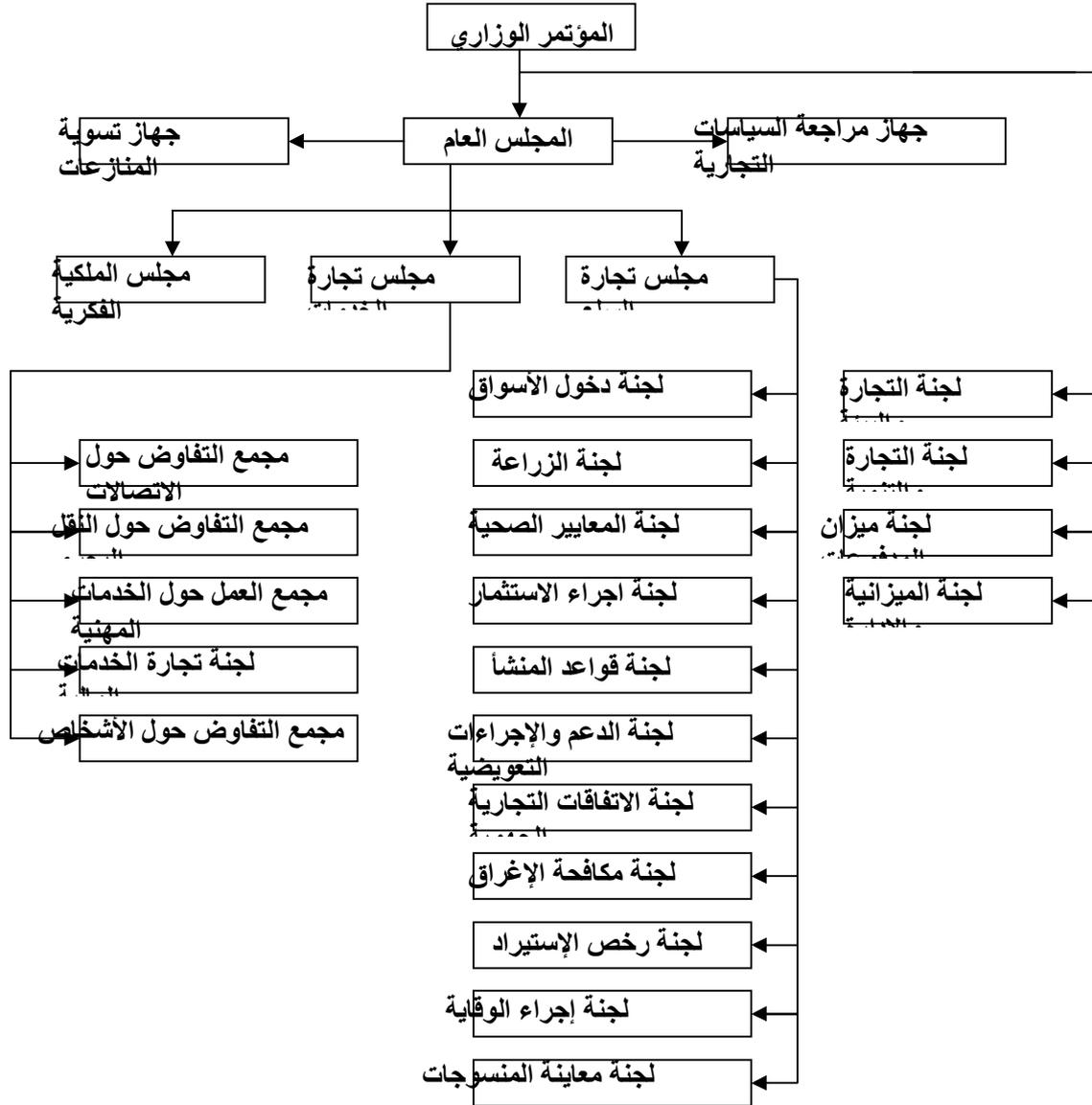
(6) أسامة المجدوب، الحات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص. 79.

(1) مصطفى سلامة، قواعد الحات:الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص. 61- 62.

(2) صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق، ص. 102.

(3) غلاب نعيمة، زينات دراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية في قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي بعنابة، مرجع سابق، ص. 163.

الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



المصدر: شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية الحالية: حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001، ص 42.

ثانيا: اتخاذ القرارات وعضوية المنظمة

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة على أساس التراضي، وهذا طبقا للمادة التاسعة من الاتفاق المنشئ للمنظمة، ويعتبر أن القرار قد اتخذ بالتراضي عندما لا يعترض عليه أي من الأعضاء الحاضرين. وفي حالة عدم التوصل إلى قرار بالتراضي يتم اللجوء إلى التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. كما يشترط توفر أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل في حالة انعقاد المجلس العام كهيئة لفض النزاعات أو في حالة اتخاذ قرار فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات⁽¹⁾.

⁽¹⁾ عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، بيروت، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 94.

أما بالنسبة لعضوية المنظمة، تكون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جات 1947، وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية في 1995/01/01 على أن تقدم كل دولة جدول التزاماتها، وتعهداتها باتفاقيات الجات الجديدة، ولا يطلب من الدول النامية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهداتها إلا في الحدود التي تتفق وامكاناتها الإدارية والمؤسسية⁽¹⁾.

الفرع الثالث : طريقة الانضمام والانسحاب وهيئة حل المنازعات
يسعى الباحث من خلال هذا الفرع إلى معرفة الطريقة التي يتم من خلالها الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية، كما يهدف إلى معرفة الإجراءات التي تستخدم لتسوية الخلافات التي تحدث بين الدول الأعضاء في المنظمة وذلك على النحو التالي:

أولاً : أسلوب الانضمام والانسحاب

لقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على أنه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام، والتزامه بتقديم تنازلات جمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقه المحلية في مجال السلع والخدمات كما يتعين على البلد الساعي للانضمام إلى المنظمة التوقيع على جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي اتفاقيات الجات لعام 1994 والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس)، والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية⁽²⁾، ولعل من أهم الشروط والالتزامات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام ما يلي⁽³⁾ :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها كالتزامات الخاصة بالمنتجات الزراعية (فتح الأسواق الداخلية، رفع الدعم عن الصادرات المتعلقة بالمواد الزراعية) وكل ما يتعلق بقطاع الخدمات.
- تعهد الدول التي تسعى للانضمام بإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينها الوطنية، بالإضافة إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان الساعية للانضمام، مع تلك – السياسات- التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
هذا ونشير إلى أنه يتعين على الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف، بحيث يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء المنظمة

(1) فضل على مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مرجع سابق، ص. 86.

(2) طویل آسیا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2002/2001، ص. 176.

(3) طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: آفاق وتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، أكتوبر 2001، ص. 128-131.

العالمية للتجارة، ويتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الإنضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يتعين على الدولة الطالبة للانضمام أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي تركز مجموعة العمل التي تعين خصيصا لدراسة طلبها، كما يتعين عليها الإجابة بكل شفافية على مختلف الأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة إليها، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة... إلخ.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية الأطراف فيتم خلالها التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، وتترجم تلك التنازلات في تقديم قوائم على شكل جداول بحيث تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى، علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجرىات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل بروتكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب، وبالتالي يتضح أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتوقف بدرجة كبيرة على مجرىات المفاوضات الثنائية ونتائجها.

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة كما نظمت ضوابطه المادة 15 من الاتفاقية، فإنه يحق لأي عضو الإنسحاب من المنظمة بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة اخطارا كتابيا بالانسحاب، ويتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات والتعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.

ثانيا : هيئة حل المنازعات

لقد حددت اتفاقية ضوابط وإجراءات لتسوية المنازعات التي تحدث بين الأعضاء حول تطبيق أحكام اتفاقات الجات، حيث يمكن لأي طرف وقع عليه الضرر بسبب المخالفات وخرق الاتفاقيات التجارية أن يرفع شكوى إلى المنظمة وذلك بعد أن يكون العضو قد استنفذ فرص التوصل إلى حل ودي مع المخالفين لتسوية النزاع، ويتم فور رفع الشكوى تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع من قبل جهاز تسوية المنازعات والتي تقوم بإعداد تقرير أولي، ويتم وضع ذلك القرار موضع التنفيذ. وقد يقبل العضو بشكل طوعي تنفيذ القرار الصادر عن جهاز تسوية المنازعات أو يرفض، وفي هذه الحالة تنزع منه جميع الامتيازات التعريفية التي استفاد منها ويلزم بتطبيق القرارات المتعلقة بموضوع النزاع.

ففي ظل القواعد التي قررتها منظمة التجارة العالمية، فإنه لا ينبغي أن تزيد الفترة التي يتم فيها إصدار قرار التسوية عن سنة واحدة ، وعلى ألا تزيد هذه الفترة عن 15 شهرا في حالة استئناف هذا القرار من جانب إحدى الدول المتنازعة. وهذه المدة هي الحد الأعلى، بحيث يمكن أن تكون هذه المدة أقصر بكثير حسب طبيعة المنازعة⁽¹⁾.

(1) جلال وفاء محمد، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص ص 22-23.

ونلاحظ أنه في حالة عدم التزام الدولة الخاسرة بقرار هيئة تسوية المنازعات يجوز للدولة المحكوم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة أو الحصول على تفويض المجلس لاتخاذ إجراءات انتقامية ضد تلك الدولة⁽²⁾.

بعدما تم التطرق إلى الإطار التنظيمي للمنظمة، لا بأس أن نتطرق هن خلال المطلب الثاني إلى تقييم أداء ومستقبل النظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني : تقييم أداء ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود إلا أنها واكبت تطورات وانجازات مست جميع جوانب الاتفاقات المبرمة والمتفق على إنجازها بين أعضاء المنظمة، كما أنها استطاعت أن تبرز على تقدم في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. علاوة على ذلك فإن الشيء الذي لا يمكن اغفاله حول مصير ومستقبل المنظمة هو ارتباطها الوثيق بنوعين من التحديات: أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها ، والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي ذاتها. ومهما كانت هذه التحديات، فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة

هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

بناء على ما تقدم ذكره رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المطلب وفي جزئه الأول إلى استعراض أهم إنجازات المنظمة العالمية للتجارة ، ليعرج بعد ذلك في الجزء الثاني إلى عرض مستقبل المنظمة في ظل التحديات التي تواجهها.

الفرع الأول : إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

لقد أنيطت المنظمة العالمية للتجارة بجملة من المهام يمكن إنجازها فيما يلي⁽³⁾:-

- الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التجارية والفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقات التجارية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية.

هذا ويمكننا - وبصورة مقتضية - عرض أهم إنجازات المنظمة من خلال العناصر التالية:

أولاً : اتفاقية تكنولوجيا المعلومات

تعد هذه الاتفاقية من أبرز الإنجازات التي حققتها المنظمة، وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن المؤتمر الوزاري لأول الذي انعقد في سنغافورة عام 1996 ، ووقع عليها

(2) عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث، مرجع سابق، ص.35.

(3) عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق، ص.92.

ممثلي 43 دولة أغلبهم ينتمون إلى الدول المتقدمة والتي تنتج ما يقارب 93 % من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات. وتنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الموقعة بإزالة التعريفات الجمركية تدريجيا على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 % سنويا إلى غاية سنة 2000⁽¹⁾.

وما يمكن قوله أن هذا القطاع يعد واحد من القطاعات النادرة التي تتوافق فيها مصالح الدول المتقدمة والنامية، كل وفق ظروفه، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول المنتجة لهذا النوع من التكنولوجيا لتحرير التجارة من أجل غزو الأسواق ، يكون في صالح الدول النامية أن تحرر تجارتها في هذا القطاع الحيوي الهام من أجل تخفيض نفقات الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا الحيوية والتي أصبحت تمثل مكونا رئيسيا من مكونات النمو الاقتصادي المعاصر⁽²⁾.

ثانيا : الخدمات المالية

خلال اجتماع مراكش في أبريل 1994 وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على استمرار متابعة المفاوضات، حول التزامات الخدمات المالية بعد إبرام اتفاقية تنظيم التجارة الدولية ، وقد سمح هذا القرار بتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية .. وقد استأنفت المفاوضات حول هذا القطاع في أبريل 1997. وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس السنة تتيح للدول الأعضاء الدخول والاشتراك في السوق الدولية⁽³⁾. وهذا يعتبر أهم الإنجازات التي حققتها المنظمة في قطاع الخدمات، ويشتمل هذا القطاع كما حددته جولة الأورجواي على قطاع التامين والبنوك والخدمات المالية الأخرى. لقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها⁽⁴⁾:-

- تزاوج الشركات الوطنية والأجنبية من خلال فتح الأسواق الوطنية للبنوك والشركات الأجنبية التي تتعامل بالأوراق المالية، لتعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية.
- فتح المجال للشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة لتصدير خدماتها إلى عملائها في الدول الأخرى.
- إفساح الطريق للشركات والمؤسسات المشتركة بمزاولة نشاطاتها في الدول المضيفة.

إن هذه الاتفاقية قد فتحت المجال أمام العالم الخارجي للدخول إلى الأسواق الدولية، والاستفادة من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتطورة من خلال تحرير التجارة.

(1) محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، الملتقى الدولي بعنابة ، مرجع سابق ، ص 340-341.

(2) أسامة المجدوب ، العولمة الإقليمية ، مرجع سابق ، ص 172.

(3) فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 97-98.

(4) محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص 341.

ثالثا : تسوية المنازعات

لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمت به الأجهزة الأخرى في تفادي نشوب النزاعات بين الأعضاء ، ومما لا شك فيه أن الخبرة التي اكتسبها الجهاز طيلة هذه المدة ستعزز دون شك من فعاليته ومصداقيته.

رابعاً: اعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية

لقد أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الإلتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمواً ، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الدولية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية ذات الدخل المحدود ، هذا وقد تعهدت المنظمة العالمية للتجارة برفع مستوى المعيشة والمساعدة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية عن طريق فتح البلدان المتقدمة حدودها أمام منتجات الدول النامية، وفي هذا السياق قررت دول الاتحاد الأوربي إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي للدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية⁽¹⁾.

إلى أن ما يمكن قوله في هذا الصدد أنه وبعد مرور أكثر من 08 سنوات من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لم تنفذ القرارات التي تعهدت بها المنظمة والبلدان المتقدمة بالشكل الذي كان ينتظر منها، لأن تنفيذ هذه القرارات لا تخدم مصالح الدول المتقدمة التي تسعى دوماً لإبقاء الدول النامية تحت رحمتها. إلا أن هذا لا ينفي أن المنظمة العالمية للتجارة قد منحت الدول النامية جملة من المزايا من أهمها :

-حصولها على فترات سماح (فترات انتقالية) أطول من تلك الممنوحة من الدول المتقدمة.

-حصولها على موارد مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأجل إعادة هيكلة اقتصادها وتحرير تجارتها الخارجية.

(1) محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، مرجع سابق، ص .341.

-إعفاؤها من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع.
-استفادتها من مزايا المعاملة الاستثنائية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، وكذا تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.
بالإضافة إلى ما تم استعراضه من إنجازات، فإن المنظمة وافقت على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية، كما انها عملت على التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق⁽¹⁾.
بعد تطرق الدراسة لأهم الإنجازات التي تمت في إطار المنظمة العالمية للتجارة من خلال الفرع الأول، فإن الدراسة ستتطرق من خلال الفرع الثاني إلى عرض مستقبل المنظمة في ظل التحديات التي تواجهها.

الفرع الثاني : مستقبل المنظمة العالمية للتجارة

لقد ارتبط مستقبل المنظمة العالمية للتجارة ارتباطاً وثيقاً بنوعين من التحديات: أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية ، وأمام هذه التحديات يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ما هو مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات التي تواجهها ؟
للإجابة عن هذا السؤال كان لزاماً علينا أن نلجأ إلى تبيان هذه التحديات، واستعراض عناصر القوة التي من شأنها أن تكفل للمنظمة المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

أولاً : التحديات التنظيمية

إن الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحقيق إطار تنظيمي لإدارة العلاقات الدولية التجارية، ومع أن واضعي اتفاقية مراكش قد توصلوا إلى مجموعة من الأسس التي تحقق هذا الهدف، إلا أن المنظمة تبقى مع ذلك عرضة لمجموعة من التحديات التي تعرقل عملها، وتتمثل هذه التحديات في كل من أساس وإطار عملها.

1- أساس العمل :

إن منظمة التجارة العالمية هي امتداد للإطار التنظيمي الذي كان قائماً من قبل جات 1947، وهكذا فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من اتفاقية مراكش قد نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات والممارسات التي كانت تنتهجها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات، وكذا الأجهزة التي أنشئت في إطار الجات، وقد تعددت النصوص التي تؤكد على هذا الامتداد⁽²⁾. فأمانة الجات تصبح في الحدود الممكنة أمانة للمنظمة، ويصبح المدير العام لجات 1947 هو المدير العام للمنظمة إلى أن يعين المؤتمر الوزاري مديراً عاماً.

(1) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص. 189.

(2) مصطفى سلامة، قواعد الجات، مرجع سابق، ص. 70.

إن هذا الامتداد الذي يعد ارتباطاً لإطار تنظيمي سابق لا يمكن تجاهله، فإنه يمثل في ذات الوقت تحدياً لا يمكن إغفاله. كما وأن الجات كانت تقتصر في نشاطها على تجارة السلع فقط، إلا أن هذا النشاط اتسع مع المنظمة ليشمل قطاع الخدمات والملكية الفكرية هذا من جهة، ومكن جهة أخرى فقد اتسع نطاق عضوية المنظمة، الشيء الذي سيكون مصدراً لمشاكل لم تكن من قبل وهذا ما يتطلب عملاً مكثفاً من قبل المنظمة لمواجهة هذه التحديات.

2- إطار العمل:

مما لا شك فيه أن المنظمة قد وضعت أسس التنظيم الدولي التجاري خلال اتفاقية مراكش عام 1994، وخير دليل على ذلك مجموعة الأجهزة التي تم النص عليها في الاتفاقية (الأجهزة العامة والمتخصصة والفرعية) ودون استتباع لما سيتم في هذه المنظمة، فإنه لا بد من إبداء الملاحظات التالية المتعلقة بمجموعة من المسائل أهمها⁽¹⁾:
الملاحظة الأولى: ظهور صعوبة في الربط وإحداث التناغم بين أجهزة المنظمة. إذ من المتوقع حدوث تضارب في أداء عمل الأجهزة نتيجة عدم التنسيق.
الملاحظة الثانية: لقد كان من المتوقع الاتجاه نحو تبسيط وتسهيل مسألة حل المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، لكن هذا الاتجاه لم يتم اعتماده مما أدى إلى تعاقب وتداخل الوسائل الأمر الذي أدى إلى حدوث تعقيد في إجراءات حل المنازعات بما لا يتوافق وطبيعة المسائل التجارية.

ثانياً : التحديات الواقعية

تتبع هذه التحديات وتتمحور حول حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها، وهي أن اتفاقات التجارة لا تزيد عن كونها مجرد تجمع أو ائتلاف مصالح متباينة جاءت نتيجة مفاوضات طويلة حاولت فيها كل دولة أن تنبسط نفوذها بكل ما تملك من قوة لتدعيم قدرتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية. فاتفاقية مراكش وملاحقها ما هي إلا بوتقة تجمع بين واقع متباين لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويترتب على ذلك تعرض المنظمة رغم كل الأحكام الواردة في ميثاقها والاتفاقات المقترنة بها لأن تدور حول فكرة محورية مقتضاها إمكانية التوائم مع كل من طبيعة المسائل الاقتصادية، وواقع تطبيق النصوص، والدور المؤثر للدول الأعضاء في هذا الإطار التنظيمي. إن التحدي الجديد والرئيسي الذي تواجهه المنظمة، هو أن تضيف لمسة إنسانية على أعمالها وأن تعبر عليها بطريقة أفضل وأن تصبح أكثر انفتاحاً ومسؤولية، وهذه الأمور مألوفة لإدارة الأعمال الناجحة، فعلى حين أن الاتفاقية العامة بشأن التعريفات (لم تكن محسوسة فإن منظمة التجارة العالمية مثلها مثل GAAT الجمركية والتجارة) المشروعات الكبرى أصبحت تعرف بشيطات يسمى " العولمة " ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ مصطفى سلامة، قواعد الجات، مرجع سابق، ص. 72.

⁽¹⁾ طلال أبوغز القوشركاه الدولية، التغييرات في نظام التجارة المتعدد - التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية -

ثالثاً: عناصر القوة

على الرغم من التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها. وتكمن هذه العناصر في مجموعة من المسائل تتصل بكل من النظام الذي تستند إليه هذه المنظمة، و الوسط الذي تتواجد فيه، ومجال ووسائل عملها⁽²⁾.

1-النظام:

إذا ما تم مقارنة اتفاق 1994 باتفاق 1947 فإنه يتبين من الوهلة الأولى التقدم الواضح والمتعدد الجوانب لاتفاق 1994، فإذا كان جات 1947 لا يخرج عن كونه مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، فإن اتفاق 1994 الموقع بمدينة مراكش المغربية يوم 15/04/1994 يعد أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ، وبالتالي يعتبر هذا الاتفاق بمثابة معاهدة تتوافر لها بكل وضوح-عناصر الإلزامية. ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقه القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء. فالتماثل يبدو واضحاً بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة. أما التنوع فيبدو ظاهراً بإقرار الإعفاءات من تطبيق احكام الاتفاقيات متعددة الأطراف. إن التماثل والتنوع مسألتان متجاوزتان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، كما أنها يمثلان المنهج الذي يشكل عنصر قوة جات 1994.

(2) راجع في هذا الخصوص :

- مصطفى سلامة، قواعد الجات، مرجع سابق، ص ص. 79 - 82.

- فضل علي مشني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية للدول النامية، مرجع سابق، ص ص. 116 - 122.

2-الوسط :

يعد المحيط أو الوسط الذي تعمل فيه منظمة التجارة العالمية مناسباً للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها. فمن جهة لم تعد هناك معارضة أو مواجهة أيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى تنتمي إلى نظام رأسمالي، خاصة بعد زوال النظام الاشتراكي وبروز نظام اقتصاد السوق في معظم دول العالم. ومن جهة أخرى فإن المواجهة التي كانت قائمة بين العالم المتقدم والعالمي المنامي أثناء نشوب أزمة الطاقة في أواسط السبعينيات وما ارتبط بها من الدعوة إلى إنشاء نظام عالمي جديد تزعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، قد خمدت وحل محلها اتجاه نحو الحوار وليس المواجهة. فبانضواء دول العالم الثالث تحت راية نظام اقتصاد السوق، وانتهاء أزمة الطاقة و تدني معدلات نموها نتيجة فشل الكثير من تجاربها التنموية، قد باتت تقبل ما انتهى إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقتها أي ما ارتضته الدول المتقدمة والذي لم تجد الدول المتخلفة أمامها من سبيل إلا الرضوخ إليه، فكما أن السلام يصنعه الأقوياء عسكرياً فإن الاقتصاد يفرضه الأقوياء اقتصادياً.

3-المجال :

يعد مجال منظمة التجارة العالمية عنصراً قوياً في أداء مهامها، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية، وعالمية عضويتها سيمكنها من الإشراف على إدارة التنظيم التجاري الدولي. كما وأنه من خلال الاتفاقات التي تشرف على تنفيذها والأجهزة المكونة لها سيجعلان منها مرجعية دولية لما قد يحدث من منازعات تتعلق بالتجارة الدولية، وتظهر هذه المرجعية من خلال وقوفها على مسائل وأمر ترتبط ارتباطاً وثيقاً باحتياجات الدول والأفراد من الجانب التجاري، لهذا فإن أي خروج عن أسس الإطار الدولي للمعاملات التجارية يعد بمثابة خروج على ما اختارته وارتضته الجماعة الدولية، وهذا ما سوف تحاول أن لا ترتكبه معظم الدول.

4-الوسائل :

إلى جانب ضبط الأهداف ووضع الإجراءات الضرورية لأداء التنظيم الدولي التجاري لأهدافه، فقد حددت اتفاقية مراكش إقامة مجموعة من الأجهزة التي تملك الخبرة والاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها. فإذا كان الهيكل التنظيمي للمنظمة متشعب النواحي، محل جدول فعاليته، فإنه لا يمكن تجاهل وإغفال حقيقة أنه إذا قام كل جهاز بالأعمال المنوطة به، فإنه في نهاية المطاف تصبح القواعد الدولية التجارية محلاً لتعامل مستمر وتقويم متعاقب، كما أنه يسهل للتنظيم الدولي التجاري من تحقيق أهدافه المتوخاة من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة السابقة تم التعرف على الظروف التاريخية لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث أن هذه الاتفاقية ظهرت إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك بقوة لما رآته في قيام هذه المنظمة من تعدي على صلاحيات الكونجرس الأمريكي في اتخاذ القرارات الوطنية خاصة المتعلقة منها بتجارها الخارجية، ومن هنا كان اللجوء إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية.

لقد تزامن إنشاء هذه الاتفاقية مع مولد العديد من مؤسسات التمويل و المنظمات والمؤتمرات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف في الأسس والأهداف والمبادئ الخاصة بكل منها. إذ يمكن القول أن اتفاقية الجات - باعتبارها كيانا تحول بدءا من عام 1995 إلى منظمة للتجارة العالمية - تتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى من حيث تحرير النظام العالمي. إلى أنها تختلف في ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط إن الواقع الذي لا يمكن تجاهله هو أن الجات قامت بدور رئيسي من أجل تحرير التجارة العالمية خلال الدورات المتعاقبة من المفاوضات التجارية، ففي خلال الفترة الممتدة من 1947 إلى 1980 أشرفت الجات على سبع دورات وكان أهمها دورة كيندي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 50% وتعادها في الأهمية إن لم تزد عنها دورة طوكيو التي أسفرت عن تخفيض نسبة الضرائب على الاستيراد بمعدل 33% على جميع السلع. وتعتبر هاتين الدورتين الطريق الممهّد للدورة الكبيرة في تاريخ الجات، ألا وهي دورة الأورجواي التي أسفرت عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، كما استطاعت هذه الجولة أن تحقق تقدما ملموسا في بعض القطاعات التي لم تستطيع الجولات السابقة أن تحرز أي تقدما فيها كالمنتجات الزراعية والمنسوجات، إضافة إلى أنها أدخلت قطاعات جديدة لم تكن موجودة أصلا، كتجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

إن هذا التحول الذي أسفرت عنه جولة الأورجواي كان نتيجة مجموعة من العوامل هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء هذا الكيان الذي يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية في شتى المجالات (السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة).

إن مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحقائق التي عرضناها تتميز بشيء من التطور يكمن أساسه في حقيقة أنها منبر دولي شامل يتسع لجميع الدول، ويضم جميع الكتل الاقتصادية، وسوف تدور في أروقتها جملة من الصراعات التجارية، مما يصبح معه تطورها على نحو سريع أمر لا تستجيب له طبيعة المنظمة ذاتها. علاوة على ذلك فإن الشيء الذي لا يمكن إغفاله حول مستقبل هذه المنظمة هو ارتباطها الوثيق بنوعين من التحديات، أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والآخر ذات طبيعة واقعية تتصل

بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها، وعلى الرغم من هذه التحديات فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها. وتكمن هذه العناصر في مجموعة من المسائل تتصل بكل من النظام الذي تستند إليه هذه المنظمة، والوسط الذي تتواجد فيه، ومجال ووسائل عملها.

وباعتبار أن الجزائر بلد يسعى إلى الانضمام للمنظمة العلمية للتجارة، كان لزاما عليها أن تكيف اقتصادها بما يتوافق وشروط الانضمام لهذه المنظمة، وعلى هذا الأساس سوف يتطرق الباحث من خلال الفصل القادم إلى دراسة أهم المراحل التي مر بها قطاع التجارة الخارجية، مبرزاً في كل مرحلة مكانة هذا القطاع من الاقتصاد الوطني.

مقدمة الفصل:

لقد واجهت معظم الدول النامية أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية و الخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإزاء هذا التدهور أو الإختلال الذي عرفته الدول النامية ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي، من خلال إعداد برامج للمواءمة الاقتصادية (التصحيح الاقتصادي) تحتوي على مجموعة من السياسات الاقتصادية تشكل وحدة متناسقة ومتكاملة فيما بينها، يمثل إصلاح قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما منها، كون أن هذا القطاع وفي ظل النظام المخطط يكون تحت رحمة آليات تحكم الدولة، غير أن هذه البرامج تحتوي على إجراءات وتدابير وتعمل على إخراجها (قطاع التجارة الخارجية) من بوتقة الرقابة والاحتكار الممارس عليه، مع ما يواكب ذلك من إلغاء القيود الكمية و التعريفية، وهذا باعتقاد أن تحرير التجارة الخارجية كفيل بتحسين وضع الميزان الجاري، مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

كذلك، منطلق آخر تركز عليه مبررات إصلاح قطاع التجارة الخارجية في الدول النامية والسعي لتحريره من شتى القيود رغبتها (أو دفعها) الجارحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، باعتباره أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل منبر آخر من منابر اقتصاد السوق.

وككل الاقتصاديات الموجهة مركزيا، تعد الجزائر واحدة من بين الدول التي اعتمدت عقب استقلالها على النظام المخطط مركزيا في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، حيث تم تبني هذا النظام باعتبار السلطات آنذاك رأت بأن أعباء التنمية الشاملة و الخروج من التخلف الاقتصادي الموروث من الفترة الاستعمارية لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة، ممثلة من خلال القطاع العمومي، وباعتبار أن قطاع التجارة الخارجية كان المتنفس الوحيد أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات التي تغذي خزينة الدولة حتى يسمح بتحقيق ما خطط له، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بإجراءات رقابية إلى غاية سنة 1969، إلا أنه وأمام الصعوبات التي بدأت تطفو على السطح، مما لم يسمح لها بأفضل تحكم وسيطرة على هذا القطاع من ناحية، ومن ناحية أخرى وقصد تنظيم أفضل للتدفقات التجارية أقرت احتكاره إلى غاية سنة 1988.

خلال هذه المرحلة (مرحلة الاحتكار) تبين للدولة خصوصا بعد الهزة النفطية لعام 1986 والتي مثلت منعرجا خطيرا في الاقتصاد الجزائري، أن هذا الأخير لا يزال في تبعية كبيرة لصادرات المحروقات.

إلا أنه وانطلاقا مع بداية التسعينيات جنحت الجزائر إلى تبني حرية التجارة الخارجية، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل الانفتاح على العالم الخارجي، الشيء الذي سمح بإزالة الحواجز - تقريبا - أمام قطاع التجارة الخارجية، وهو ما يتوافق و مبادئ منظمة التجارة العالمية ومهامها.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية، سعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى كشف الستار على مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية و مكانته في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال

تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. خصص الأول منه لدراسة مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية مبرزاً فيها مكانة التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة، ليتطرق في المبحث الأخير إلى مرحلة التحرير مستعرضاً أهم الإجراءات المتخذة من أجل تحرير التجارة الخارجية ومبرزاً أيضاً مكانة هذه الأخيرة - التجارة الخارجية- في ظل الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الأول : مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية 1962 / 1969 ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الإقتصاد الجزائري عقب الإستقلال مرحلة جد صعبة تميزت بالعجز و الركود الإقتصادي، بسبب عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها ان تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد الوطني، و توجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو، و كذا بسبب الإنتقال الكبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، و أمام هذه الوضعية المتدهورة و المشاكل المتفاقمة بادرت السلطات الجزائرية إلى إتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير العاجلة بهدف حماية ما تبقى من الصناعات المحلية، وقد تمثلت هذه الإجراءات الضرورية و العاجلة في إصدار قوانين و مراسيم تحاول تنظيم التجارة الخارجية و مراقبتها مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الأولى غداة الإستقلال كبرنامج طرابلس عام 1962 وميثاق الجزائر عام 1964 حيث إتضح من خلالهما (برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر) أن السلطات الجزائرية قد عمدت على تنظيم و مراقبة تجارتها الخارجية التي اعتبرت كأداة ضرورية لتدعيم إستراتيجيتها التنموية في إطار إقتصاد مخطط مركزيا ينسجم و الأهداف التنموية المسطرة .

و على هذا الأساس قسمت الدراسة هذا المبحث إلى جزئين ، خصص الجزء الأول منه إلى إستعراض العناصر الأساسية لإجراء الرقابة على التجارة الجزائرية الخارجية ، في حين خصص الجزء الثاني لتوضيح مكانة التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني و هذا خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1969 .

المطلب الأول : العناصر الأساسية لإجراء الرقابة على التجارة الجزائرية الخارجية

إن منطلق الرقابة على التجارة الخارجية تم التأكيد عليه في كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، إيمانا من السلطات بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في التنمية المرغوبة، و عليه لقد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة والإشراف على تنظيمهما، بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة بفرض رقابتها الفعلية على الواردات و الصادرات ، على إعتبار أن القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية إستراتيجية لتوجيه السياسة الإقتصادية و مراقبتها ،و بالتالي فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية و تجارة الجملة كان ينظر لها خلال هذه المرحلة على أنها أمرا طبيعيا و أنها عملية لازمة و حتمية لتأميم النظام الإنتاجي و عاملا فعالا لحماية الإنتاج الوطني⁽¹⁾.

وبدوره فإن ميثاق الجزائر لم يجد عن هذا المنحى إذ أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية، وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي

(1) Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure. L'experience Algérienne (1974-1984), Alger, OPU, 1988, p.112.

. يجب تصديرها، وكذا السلع التي يجب استيرادها⁽¹⁾

وأمام هذا الوضع ولأجل فرض الدولة لرقابتها على التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة لجأت الدولة الجزائرية إلى استخدام عدة إجراءات لتحقيق ذلك منها : الرقابة على الصرف، التعريف الجمركية، وحصص الاستيراد والتجمعات المهنية للشراء .

الفرع الأول : الرقابة على الصرف

نعني بالرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبطة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج⁽²⁾.

إلى غاية الأيام الأولى من الاستقلال كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك : سعر صرف ثابت، تحويلية كاملة⁽³⁾، والتي من سماتها La zone Franca الفرنسية) داخل المنطقة، والعمليات مع الدول خارج المنطقة خاضعة للرقابة على الصرف. هذا وقد كانت حركة رؤوس الأموال تتداول بكل حرية، إضافة إلى أن مجموع التبادلات الخارجية تقريبا، كانت تحقق داخل هذه الدائرة⁽⁴⁾.

وابتداء من شهر أكتوبر 1963 انسحبت الجزائر من منطقة الفرنك لتتضم في السنة نفسها إلى صندوق النقد الدولي*، إلى جانب إنشائها البنك المركزي**، وبخروجها من المنطقة بدأت تمارس عمليات الرقابة وذلك من خلال إصدار القانون 144/63 الصادر في 13 أكتوبر 1963 بغية الحد من خروج رؤوس الأموال وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، وتحديد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية.

إلى أن هذه الرقابة سرعان ما أظهرت محدوديتها، ولا سيما عندما أصبح سعر الصرف مغالا فيه وارتفعت الأسعار الداخلية عنها في الخارج مما أدى إلى اللجوء للاستيراد على حساب الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني : التعريف الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجها (صادرات)، والغالب ان تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية

⁽¹⁾ Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure. L'experience Algérienne (1974-1984), op-cit, p.113.

⁽²⁾ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص. 171.

⁽³⁾ بن يسعد محمد الحسين، النظام الاقتصادي الدولي، محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير، فرع النقود والمالية، السداسي الأول 1999 / 2000 ،

جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة.

⁽⁴⁾ الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط الاقتصادي، مارس 2001، ص.120.

* انضمت في 26 سبتمبر 1963 حينها كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون و ح س خ DTS.

** بموجب القانون 62 / 144 المؤرخ في 13/12/1962 المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.

لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفية الجمركية⁽¹⁾.

لقد كان صدور أول تعريفية جمركية في الجزائر سنة 1963 بموجب الأمر رقم 63 / 414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 ويعتمد هذا الأمر على تصنيفين⁽²⁾:

- حسب المنتج (طبيعة المنتج واتجاهاته).
 - حسب الدولة (حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتجات).
- أما بالنسبة للترتيب حسب المنتج ميزت هذه التعريفية بين ثلاثة أنواع من المنتجات هي⁽³⁾:
- سلع التجهيز والمواد الأولية تخضع لتعريفية جمركية بنسبة 10%.
 - المنتجات نصف المصنعة تخضع لتعريفية جمركية ما بين 5% و 20%.
 - المنتجات التامة تخضع لتعريفية جمركية ما بين 15% و 20%.

يتضح من خلال هذا التقسيم المعتمد على مستوى التعريفية الجمركية أن السلطات سعت لتشجيع استيراد المواد الأولية ومواد التجهيز لأجل إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام والتصنيع بشكل خاص هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فبفرضها لرسوم مرتفعة على السلع النهائية وخاصة الاستهلاكية منها قد أحدثت تشجيعاً آخر للآلة الإنتاجية الجزائرية حتى تجد منتجاتها مكاناً لها في السوق المحلية على الأقل.

أما فيما يخص التصنيف على أساس الدول، فقد تضمن الأمر (63 / 414) على أربعة مناطق جغرافية متباينة، بحسب إمتيازاتها التنافسية لفرض الضرائب الجمركية وهي⁽⁴⁾:

- تعريفية تفضيلية منخفضة إلى الحد الأدنى، وتستفيد من هذه التعريفية البضائع والتجهيزات ذات المنشأ الفرنسي ويرمز لها بـ (T.F).
- تعريفية تفضيلية أعلى من الأولى وتطبق على الواردات الوطنية القادمة من دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE) بإستثناء فرنسا ويرمز لهذه التعريفية بالرمز (TCEE) ومعدل هذه التعريفية في الغالب يزيد عن الأولى بالثلث.
- تعريفية الحق العام (Le Tarif DE Droit Commun)، وهي عادة تطبق على الدول التي تقدم امتيازات تعريفية للجزائر في نطاق الدولة الأكثر رعاية.

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي « نظرة عامة على بعض القضايا»، مرجع سابق، ص 297.

(2) زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جوان 1993، ص. 6.

(3) Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure, op-cit, p. 118.

(4) أنظر في هذا الصدد:

- اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980، ص. 164-166.
- Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce exterieure, op-cit, p. 120.

- تعريفه عامة على باقي البلدان، وتقدر حقوقها بحوالي ثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

وإذا أمعنا النظر في هذا التعريفات فإننا نجد أن هذا النظام الجمركي الوطني يولي أهمية كبرى لفرنسا ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك بمعاملتها معاملة تفضيلية، مما يؤكد على أن هذا النظام هو امتداد للنظام الجمركي الفرنسي.

إلا أن تعريفه 1963 سرعان ما فقدت دورها الاقتصادي وفعاليتها الجمركية، إذ يرجع هذا الأساس إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في (1):

- ضعف حقوقها الجمركية.
- عدم تنوع تشكيلتها.
- عرقلة تنوع الشركاء.

الشيء الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى إصدار الأمر الثاني المتضمن تعديل الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد في فيفري 1968* ، وما يميز هذا الأمر أنه إستحدث معدلات جديدة من جهة، وحذف العمود الخاص بفرنسا من جهة أخرى. هذا الإجراء المتخذ ضد السلع الفرنسية، ما هو في الحقيقة إلا رد فعل على القرارات الفرنسية المتخذة فيما يخص بعض الصادرات الجزائرية (2).

والجدول التالي يوضح نسب الرسوم الجمركية التي أتت بها تعريفه 1968:

الجدول رقم 3: تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفه 1968

البيان	السلع المحولة	السلع الغير محولة
سلع الاستهلاك الضرورية	30% ← 50%	20% ← 40%
سلع الاستهلاك الكمالية	100% ← 150%	20% ← 30%
سلع التجهيز	30%	20%

Source : Benissad Hocine , Economie du developpement de l'Algérie, Alger, OPU, 2eme édition, 1982 ,p. 177.

يتضح من خلال الجدول أن تعريفه 1968 قد ميزت بين المواد الاستهلاكية ذات الأولوية، والمواد أو المنتجات الكمالية، والغرض من فرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية هو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع التي لا تخدم التنمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى هذا فإن سلع الاستهلاك

(1) Benissad Hocine, La réforme économique en algérie , Alger, OPU , 1991 , pp. 75 - 76.

* بموجب الأمر 68 / 35 المؤرخ في 2 فيفري 1968.

(2) د بيش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية، 1997/1996، ص ص. 11-12.

المحولة بغض النظر عن كونها ضرورية او كمالية تخضع إلى رسوم جمركية عالية مقارنة مع السلع الغير محولة من نفس النوع.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن سلع التجهيز بصنفيها المحولة والغير محولة تخضع لرسوم جمركية منخفضة مقارنة مع سلع الاستهلاك، والتي تخضع لنسب مرتفعة آنذاك من أجل توجيه قطاع الاستيراد بما يتلاءم والاستراتيجية المتبناه من خلال المخطط الثلاثي الأول وهذا ما يدل على السعي الحثيث للدولة 1969 / 1967 (1).

ورغم ما جاءت به هذه التعريفات من مراجعات، إلا أنها أصبحت لا تتلاءم وتطور السياسة التنموية الجزائرية، وبالأخص مع ظهور سياسة الصناعات المصنعة، وهو ما دعى لضرورة إدخال إصلاحات لإعادة صياغة هذه التعريفات الجمركية وهو ما جاء به قانون المالية لسنة 1973**.

الفرع الثالث : نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد- ونادرا على التصدير- خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص قيمة أو كمية(2). ولا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصص التي تقدرها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

وقد طبقت الجزائر هذا الإجراء بموجب الرسوم* الصادر في 16 ماي 1963 والتعلق بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد، والذي شرع في تطبيقه رسميا في بداية شهر جوان 1964 (3). وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم يتضح ان هناك ثلاثة معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر وهي :

-المنع أو الحظر (La prohibition) الجزئي أو الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل بطبيعتها خطرا على المصلحة العامة وصحة المجتمع.

-حرية الاستيراد (La liberte d'importation) لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للإستيراد.

- تطبيق نظام الحصص (La contangement) على منتوجات سلع الاستهلاك النهائي و سلع الاستهلاك الوسيط.

(1) ديش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق، ص. 12.

** بموجب الأمر رقم 72 / 68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972، والمتضمن قانون المالية لسنة 1973.

(2) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي " نظرة على بعض القضايا"، مرجع سابق، ص. 306.

* المرسوم رقم 63 / 188 المؤرخ في 16 ماي 1963.

(3) طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، فرع التخطيط، 2001/2000، ص. 85.

وعليه فإن نظام الحصص كان في عمومها موجها للقطاع الخاص في هذه المرحلة ، بالنظر إلى هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية وهذا بغرض التحكم في التوازنات الخارجية للدولة.

وهكذا فإن الهدف من هذه الإجراءات المنصوص عليها في مجال نظام الحصص هو⁽⁴⁾ :

- الحد من الواردات الكمالية والاقتصاد في استخدام العملة الصعبة.
 - إعادة توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة.
 - تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي.
- ومن خلال ما سبق فإن الدولة الجزائرية تحاول من وراء هذه الأهداف المسطرة تخطيط الواردات بوضع حصص للاستيراد تستجيب الأهداف التنموية الكبرى قصد تحقيق سياسة اقتصادية تنموية شاملة.
- بالموازاة مع تطبيق إجراءات الرقابة على الصرف لجأت الدولة إلى إنشاء هيئات مراقبة هي التجمعات المهنية للشراء* (Les groupements Professionnels d'achats GPA) تضم ممثلين عن الدولة ، بالإضافة إلى المستوردين الخواص ، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة، برأس مال موزع بين الدولة والخواص ، حيث تقوم الدولة بالرقابة على أعمالها في الاستيراد والتوزيع⁽¹⁾ ، كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع ، كما تعمل على توزيع هذه السلع المستوردة بين أعضائها . وتشتمل هذه التجمعات المهنية للشراء على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني هي :

- الخشب ومشتقاته BIOMEX.

- النسيج الصناعي و القطن GITEXAL.

- الحليب ومشتقاته GAIRLAC.

- الجلود ومشتقاتها GICP.

- المنتجات الأخرى GADIT.

ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه التجمعات أخصعت السلطات هذه التجمعات لرقابتها ، على المستوى الإداري من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية ، ومن جهة أخرى على المستوى المالي عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية بكل تجمع.

من كل ما سبق يتضح أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة من أجل إحكام قبضتها على التجارة الخارجية بإعتبارها قطاعا حيويا له تأثيراته على الإقتصاد الوطني، و بذلك إتخذت من

⁽⁴⁾ Benissad Hocine , la réforme économique en Algérie, op- cit,p. 75.

* بموجب المرسوم رقم 223/64 المؤرخ في 10 أوت 1964، وعي عبارة عن شركات إستيراد خاصة برأس مال موزع بين الخواص و الدولة و تلعب هذه الأخيرة دور الرقابة على أعمالها.

⁽¹⁾ قرزيز مسعود ، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير: حالة الجزائر ، ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التخطيط ، 2000 / 2001، ص. 147.

الرقابة ذريعة للوصول إلى تحقيق ذلك ، وحتى نعطي الموضوع أبعاده الاقتصادية توجب علينا الرجوع إلى لغة الأرقام حتى نظهر أهم النتائج المتوصل إليها في هذه المرحلة.

المطلب الثاني : مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني في ظل مرحلة الرقابة
اقتضت الدراسة من خلال هذا المطلب إلى إستعراض أهم النتائج التي تمخضت خلال فترة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال عرض وتحليل كل من الميزان التجاري، والواردات، والصادرات، والرصيد السلعي للصادرات والواردات ، إلى جانب التوزيع الجغرافي، ومدى انعكاس هذه النتائج على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : تطور الميزان التجاري

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري خلال فترة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية يلاحظ التذبذب الواضح، حيث يسجل تارة فائض وتارة أخرى عجز، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 4 : تطور الميزان التجاري الفترة 1963 / 1969

الوحدة: 10⁶ دج

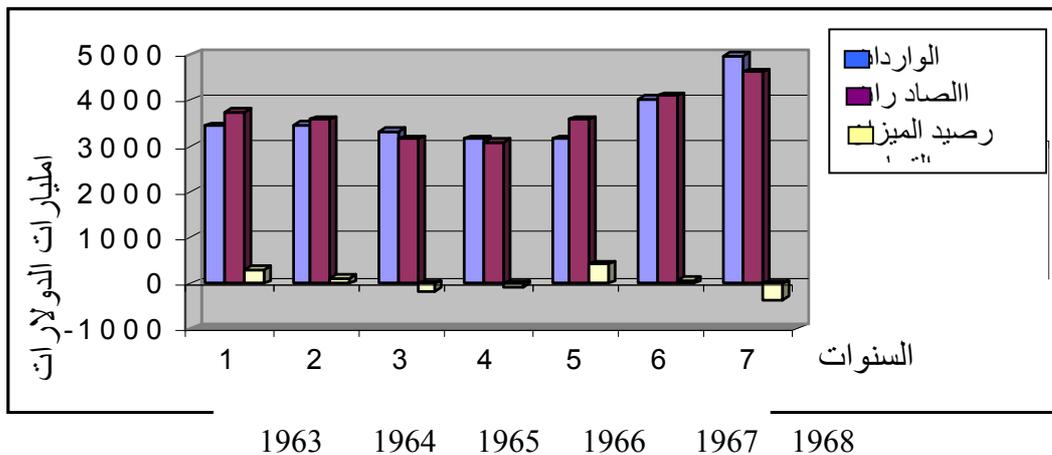
السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3572	4097	4611
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الرصيد	311	116	167-	73-	418	73	370 -
معدل التغطية%	109	103.34	94.95	97.68	113.25	101.81	92.57

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات التالية

Benissad Hocine, l'économie de développement de l'Algérie, op – cit, p. 183.

Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie, Alger, opu, 1990, p. 45.

الشكل رقم 2: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963/1969.



بتدقيق النظر في الجدول اعلاه يتضح أن الميزان التجاري قد عرف نتائج متذبذبة خلال فترة الرقابة التي فرضتها الدولة على قطاع التجارة الخارجية، فبعدها عرف فائض خلال سنتي 1963 و 1964، سجل أول عجز بعد الاستقلال سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز بالدرجة الأولى إلى انخفاض حجم الصادرات مقارنة بالواردات، حيث انخفضت الصادرات بقيمة 443 مليون دج مقارنة بسنة 1964 والتي سجل فيها رصيد الميزان التجاري فائض يقدر بـ 116 مليون دولار، ويرجع انخفاض وتراجع الصادرات في هذه الفترة وفي جزء كبير منه إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية إزاء قيام الجزائر بعمليات التأميم، في حين تراجعت قيمة الواردات بحوالي 160 مليون دج فقط بين سنتي 1964 و 1965. ليتواصل العجز في سنة 1966 وبقيمة أقل نوعا ما أين سجل عجز بقيمة 73 مليون دج على الرغم من انخفاض الواردات بحوالي 159 مليون دج أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 4.8 % عن سنة 1965، إلا أن ذلك لم يكن كافيا ليستعيد الميزان التجاري وضعه الموجب ، وبحلول سنة 1967 سجل الميزان التجاري الجزائري أحسن نتيجة له خلال هذه المرحلة بتسجيله لفائض يقدر بـ 418 مليون دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات خلال هذه السنة والتي حققت معدل النمو يقدر بحوالي 15.97% مقارنة بالسنة التي سبقتها، مع ثبات حجم الواردات عند نفس المستوى الذي كانت عليه خلال سنة 1966 ، ليبقى رصيد الميزان التجاري موجب إلى غاية سنة 1968 ولو أنه انخفض مقارنة بالسنة السابقة أين حققت فائض يقدر بحوالي 73 مليون دج فقط.

إلا أن عملية الشروع في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من جديد ومحاوله إخراجه من الركود الذي فرضته عليه نتائج حرب التحرير، تطلب من السلطات الجزائرية زيادة الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمواد الأولية، وكذا المنتجات النصف مصنعة وهذا طبعا لسد احتياجات البلاد بما تقتضيه هذه المرحلة، وهو ما انعكس سلبا على وضعية الميزان التجاري بتسجيله لأعلى عجز له خلال هذه الفترة بما يقدر بحوالي 370 مليون دج وهذا من جراء الارتفاع الكبير في قيمة الواردات. إلى جانب هذا فقد عرف معدل التغطية هو الآخر تذبذبا وسجل أحسن نسبة له بـ 113.25 % عام 1967، لكن سرعان ما وصل لمستويات منخفضة وسجل نسبة 92.57 % عام 1969 فقط.

الفرع الثاني : التركيبة السلعية للصادرات والواردات

من أجل تحليل أكثر للوضع سعى الباحث إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات

خلال الحقبة نفسها، والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 5 : التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963 / 1969

الوحدة: 10⁶ دج

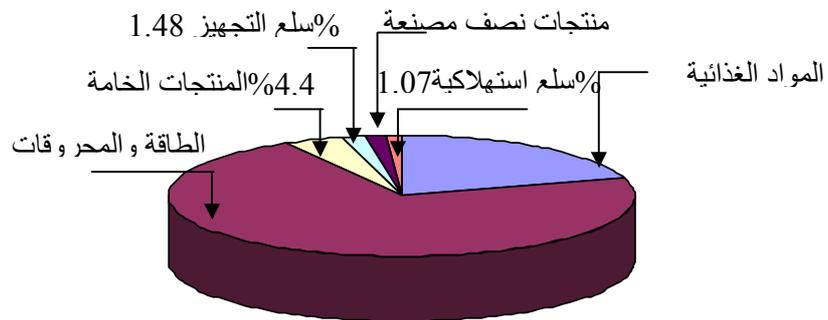
1969		1968		1967		1966		1965		1964		1963		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
654	929	712	643	827	579	713	931	781	1138	915	1394	766	1151	المواد الغذائية ومشروبات أخرى
78	3291	62	2902	50	2605	33	1819	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة والمحروقات
308	203	242	235	214	108	212	151	253	188	226	148	213	312	المنتجات الخامة
1515	68	1245	74	691	57	615	91	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
1361	70	922	202	595	192	523	73	581	52	562	51	431	54	منتجات نصف مصنعة
1065	49	841	41	807	30	1057	15	1135	20	1186	12	1109	20	السلع الاستهلاكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
4981	4610	4024	4097	3184	3571	3153	3080	3312	3145	3472	3588	3437	3748	المجموع

Source : Direction Nationale des Douanes.

إن أول ما يمكن ملاحظته من خلال قراءتنا للجدول رقم 05 يتضح أنه وفي سنة 1963 صدرت الجزائر ما نسبته 30.7% مواد غذائية (مثلت منها الخمور الجزء الهام) من مجموع صادراتها، أما فيما يخص المحروقات فاستحوذت على نسبة 57.84% ، وفي سنة 1969 وصلت النسبة إلى حوالي 71.38% من مجموع الصادرات، وهو ما يوحي - منذ بداية المسيرة التنموية - أن قطاع المحروقات يحتل مكانة كبيرة في الصادرات الجزائرية في ظل غياب سلع أو منتجات سواء فلاحية نتيجة ضعف هذا القطاع، أو صناعية نتيجة أن الصرح المؤسسي لم ينطلق بعد، وفي أحسن الأحوال هو في بداية انطلاقته. وما يزيد في تعزيز حكمنا هذا هو ذلك التقهقر الذي عرفته صادرات المواد الغذائية والتي وصلت عام 1968 نسبة 15.69%، أما بالنسبة لسلع التجهيز فهي تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من المواد الغذائية والمحروقات بحيث سجلت أعلى نسبة لها على طول الفترة سنة 1966 ، حيث بلغت 2.95% لتعرف باقي الصادرات السلعية الأخرى نسب متفاوتة غير أنها تبقى ضئيلة وضئيلة جدا.

والشكل التالي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 1969:

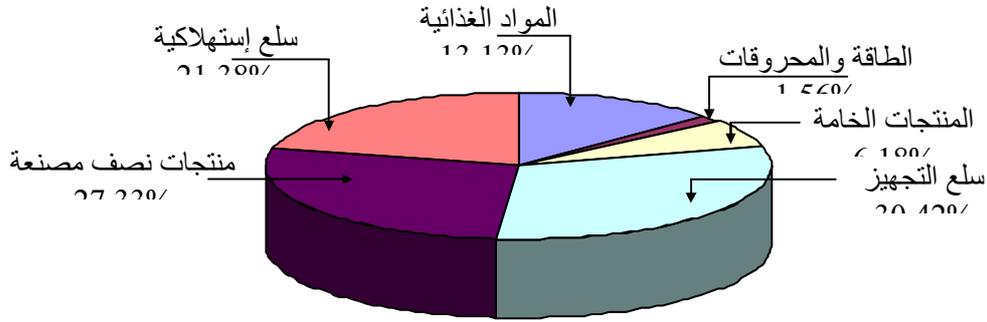
الشكل رقم 3 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 1969



المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من معطيات الجدول رقم 5

أما فيما يتعلق بالواردات ، فيلاحظ أن الجزائر قد استوردت ما نسبته 32.26 % من المواد الاستهلاكية غير الغذائية و 22.28 % من المواد الغذائية، و 17.17 % من سلع التجهيز خلال عام 1963⁽¹⁾، ليشهد جدول الواردات وانطلاقا من سنة 1968 تغيرا في مراتب تركيبته السلعية، فقد احتلت سلع التجهيزات المرتبة الأولى بنسبة 30.93 % بعدما كانت في المرتبة الثالثة، لتنتقل بدورها المواد النصف مصنعة من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية وبنسبة 22.91 %، لتليها السلع الاستهلاكية التي تأرجحت إلى المرتبة الثالثة مسجلة نسبة 20.89 %.

الشكل رقم 4: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 1969



المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من معطيات الجدول رقم 5

من كل ما سبق لا يمكن أن نغفل الجانب السلبي لهذا الارتفاع المسجل في الواردات، خاصة المتعلق منها بسلع التجهيز والتي كانت ذات تكنولوجية عالية، مما استدعى الأمر في كل تعطل استدعاء تقنين أجنبي، الشيء الذي كلف الخزينة أموالا باهضة.

زد على ذلك فقد تميزت هذه الفترة 1963 / 1969 بتركيز التجارة الخارجية للجزائر في يد مجموعة قليلة من الدول بالأخص ناحية فرنسا، التي استوعب سوقها خلال هذه الفترة 70 % من الصادرات

⁽¹⁾ حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1994، ص. 136.

الجزائرية، كما حصلت السوق الجزائرية على حوالي 70% من الواردات الفرنسية⁽¹⁾، وبذلك أصبحت الجزائر عام 1969 سابع مورد لفرنسا وثامن زبون لها⁽²⁾.

من خلال ما ورد سابقا تبرز الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 06 : الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1969/1963)

الوحدة : 10⁶ دج

السنة	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
1963	3437	7185	13300	25.84	28.18	54.02
1964	3472	7060	14500	23.94	24.75	48.69
1965	3312	6457	16200	20.44	19.42	39.86
1966	3153	6233	16000	19.71	19.25	38.96
1967	3154	6726	17800	17.72	20.07	37.79
1968	4024	8121	18700	21.52	21.91	43.43
1969	4981	9592	20500	24.30	22.49	46.79

المصدر : يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص 395.

-Benissad Hocine, l'économie de développement de l'Algérie , op-cit, p.183.

من خلال تتبع معطيات هذا الجدول تتضح المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1969، فقد بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يقارب حوالي 45% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يقدر بحوالي 45% في النشاط الاقتصادي الوطني، أي بعبارة أخرى أن تقريبا حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي مصدره التجارة الخارجية سواء كان ذلك عن طريق مساهمة مداخل الصادرات والتي تشكل إيرادات بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو في شكل نفقات واردات مختلف أنواع السلع (الاستهلاكية والإنتاجية) والتي تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل وإنتاج الناتج المحلي الإجمالي.

هذا ويتضح كذلك من خلال تتبع معطيات هذا الجدول، أنه وبعبارة دقيقة الصادرات الجزائرية ما نسبة 28.18% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل النسبة الكبيرة للصادرات الغذائية (مثل الخمر الجزء الهام منها) عرفت انخفاضا متتاليا إلى غاية سنة

⁽¹⁾ حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، مرجع سابق، ص 136.

⁽²⁾ Gouthier Yves, Kermarec Joil , Naissance et croissance de le République Algérienne Démocratique et populaire, France, Edition Marketing, 1978. p. 20.

1966 أين سجلت نسبة 19.25% ويرجع هذا الانخفاض المسجل في الصادرات الجزائرية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي خلال سنتي 1965 و 1966 بالدرجة الأولى إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية جراء قيام الجزائر بعمليات التأميم، لتعوض هذه النسبة وانطلاقاً من سنة 1967 ارتفاعاً مستمر وصل سنة 1969 إلى حوالي 22.49% ويعود هذا التحسن المسجل إلى ارتفاع حصة الصادرات خلال هذه الفترة .

إن ما تجدر الإشارة إليه أنه من خلال الإطلاع على التركيبة السليمة للصادرات يتضح مباشرة أن هناك تنوع في الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة ، والدليل على ذلك تلك النسب المسجلة على مستوى الصادرات حيث مثلت المحروقات ما نسبته 62% من إجمالي الصادرات، في حين مثلت المواد الغذائية نسبة 27% أما المنتجات الخامة فقد بلغت نسبة 5.21% .

من كل ما سبق يمكن القول أن الصادرات - ومن خلال تنوع تركيبتها وعدم انحصارها على منتج واحد وهو المحروقات- قد ساهمت بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وبالتبعية في النشاط الاقتصادي الوطني.

على هذا الوضع أتت مرحلة الرقابة على نهايتها، لتعرف السياسات التجارية الجزائرية مرحلة جديدة (مرحلة الاحتكار) وذلك ما سنتبينه من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970 / 1989 ومكانته في الاقتصاد

الجزائري

لقد أعقبت فترة الرقابة- التي كانت تتميز بنوع من الحرية - مرحلة غلب عليها طابع الاحتكار الممارس من قبل الدولة من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، هذا الاحتكار الذي كان يهدف إلى دعم نشاط الدولة في المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية، أسند للمؤسسات العمومية وبالضبط في جويلية 1971 بعد حل الجمعيات المهنية للشراء في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973)، حينها صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار كل منتج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها.

ومن أجل معرفة ما مدى احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وانعكاسات هذه المرحلة على هذا القطاع وبالتالي على الاقتصاد الوطني . رأى الباحث استعراض ذلك من خلال مطلبين، خصص الأول منهما لدراسة العناصر الأساسية لإجراء هذا الإحتكار، في حين خصص الثاني لدراسة انعكاسات هذه المرحلة على قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول : العناصر الأساسية لإجراء الاحتكار

إن المغزى من عملية الإحتكار هذه هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة⁽¹⁾. وحتى يتم تنظيم قطاع التجارة الخارجية استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار تتمثل فيما يلي :

الفرع الأول : المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار

لقد أسندت عملية الاحتكار للمؤسسات العمومية* كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي، وبذلك فهو إجراء يهدف إلى احترام التنظيم الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات الجزائرية، غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج والتوزيع) والوظيفة الجديدة (الإستيراد)، إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للإستيراد (خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات)، وهو ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة، ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها⁽²⁾.

وما زاد الطين بلة ثقل الإجراءات غير المكيفة مع تطبيق الاحتكار على الواردات من ناحية، ومن ناحية أخرى كان على الدولة أن تضمن تكفلها بالتجارة الخارجية في إطار الآفاق العامة، وخضوعها لمتطلبات التنمية الاقتصادية غير أنه تبين أن :

- المؤسسات العمومية لا تستطيع أن تقوم بعملية الاحتكار ويرجع ذلك إلى غياب

التنسيق وعدم توفر برامج موحدة بين هذه المؤسسات أي عدم وجود تنظيم هيكلي لعملية الاحتكار.

- العوامل المخصصة للقيام بهذه المهمة غير محددة.

هذا الإجراء انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات المخول لها بالاحتكار خاصة، ويظهر ذلك في⁽¹⁾ :

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة، كالأجهزة الكهرو منزلية التي تستورد بدون ضمان

⁽¹⁾ منصور محمد الشريف، التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها : الفترة (1971 - 1996)، ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري (قسنطينة)، معهد العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، 1997، ص.162.

* أسند الاحتكار لـ : 20 مؤسسة وبذلك أصبحت تحتكر 80 % من التجارة الخارجية في ظرف كان الاحتكار شبه كلي.

⁽²⁾ Nachida M'Hamsadji Bouzidi, Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur, op - cit, p.171.

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Benissad Hocine, l'Algerie : Restructuration et reformes Economiques (1979 - 1993), Alger, OPU, 1994 , pp. 85 - 86.

-Nachida M'hamsadji Bouzidi, Le Monopole de l'état sur le commerce extérieure op - cit, p. 171.

- غياب التنسيق وكذا عدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات، أُنجز عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع التعامل الأجنبي.

- لجوء المؤسسات الوطنية للقيام بوظيفة الاحتكار، وتركهم لوظيفتهم الأساسية - والمتمثلة في الانتاج والتوزيع - جراء المردودية الكبيرة من ذلك (وظيفة الاحتكار)، إلى جانب أن التفريق بين هذه الوظائف ليس مطلق الحرية، فنجد أن مؤسسات أنشئت لأجل الإنتاج فأُسندت لها وظيفة التوزيع أو العكس، ومثال ذلك شركة سوناطراك التي أنشئت عام 1963 بهدف تأمين ونقل وتجارة البترول، وبعد 1966 أصبحت مسؤولة عن العمليات المرتبطة بالمحروقات من انتاج ونقل وتوزيع... الخ.

مما سبق يمكن القول أنه ونتيجة لغياب عملية التنسيق في العلاقات بين الوزارات الوصية من جهة، وبين المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى، جعلت المتعاملين العموميين يقومون بأعمال الاستيراد وفق ما تقتضيه مصلحة فرع نشاطهم دون إعطاء الاعتبار للمصلحة الوطنية. وعليه فقد تم وضع مدونة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية ضمن قائمتي⁽²⁾ ن:

- القائمة **A** : وتخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكارا فعليا عليها بصفة الاحتكار العملي.

- القائمة **B** : وتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين، شرط أن توجه هذه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية*.

وما هو جدير بالذكر أن هذا التنظيم الذي أوكل للمؤسسات العمومية القيام به انجز عنه جملة من النقائص - سبق الحديث عنها - استدعت السلطات العمومية بعد ثلاثة سنوات من تطبيق تلك الإجراءات إلى إنشاء نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) بدلا من شهادات الاستيراد كمحاولة جديدة لإعادة ترتيب الأوضاع.

الفرع الثاني : التراخيص الإجمالية للاستيراد

تعرف الرخص الإجمالية للاستيراد بأنها عبارة عن ملف تقديري يسلم سنويا في شكل قرار وزاري في إطار البرنامج العام للاستيراد للمؤسسات العمومية، ويستفيد من هذه الرخص كل من هيئات القطاع

⁽²⁾ بورويس عبد العالي ، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 1996/ 1997، ص. 110.

* هذا التفريق كان يعني بعض المؤسسات مثل الشركة الوطنية لمواد الحديد SNS وغيرها، ولم يكن يظهر بوضوح بالنسبة لمجموع المؤسسات المحتكرة للاستيراد...

العمومي الحائزة على حق احتكار الواردات، والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الخدمات في القطاع العمومي⁽¹⁾.

وقد تم إنشاء التراخيص الإجمالية للاستيراد عام 1974 (AGI) (Autorisation globale d'importation)، وهي تعتبر بمثابة وسيلة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية. حيث يتم اقتراح البرنامج الكلي للاستيراد (PGI) * من قبل لجنة وزارية مشتركة تعده مسبقا ليعرض على الحكومة من أجل تحديده، ويتم نشره بعد ذلك قبل 15 سبتمبر من كل سنة لدى وزارة التجارة من طرف المؤسسات العمومية⁽²⁾.

إذا من خلال هذا التنظيم تم التمييز بين ثلاثة أصناف من السلع التي يمكن استيرادها تتمثل في:

- سلع تخضع لنظام الحصص وتطبق على العمليات التجارية التي لا تستفيد من تراخيص إجمالية للاستيراد.

- سلع محررة للاستيراد فهي لا تخضع لأي قيد أو شرط عند استيرادها ، ما عدا أنه يتوجب هنا أن تحترم بعض الالتزامات التقنية والصحية لبعض المنتجات التي تدخل الجزائر.

- سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تسلم سنويا.

هذا الشكل الأخير تم التأكيد عليه بموجب المادة " 5 " من الأمر 14 / 74 ** ، أما فيما يخص الصادرات فبعد مرحلة الإحتكار التي عرفتها ظهرت هناك نوعا ما بعض الحرية من خلال الأمر رقم 11/74*** والذي يتضمن تحرير تجارة التصدير ويلغي ممارسة الاحتكارات من طرف المؤسسات العمومية (عدا بعض المنتجات التي هي في القائمة المعدة من قبل وزارة التجارة والوزارة الوصية). وتظهر التراخيص الإجمالية للاستيراد في ثلاثة أشكال هي⁽³⁾:

1- التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية :

هذا النوع من التراخيص يمنح للمؤسسات التي أسند إليها احتكار الاستيراد والتي لها الحق في

2- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط الإنتاجي والاستثماري.

وهي تراخيص موجهة خصيصا للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بهدف تموين عملياتها الإنتاجية، بحيث يمنع عليها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق لإعادة بيعها.

(1) قرزير مسعود ، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير : حالة الجزائر، ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التخطيط ، 2000 / 2001 ، ص. 161.

* بموجب الأمر رقم 74 / 12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بشروط استيراد السلع.

(2) Benissad Hocine , La Réforme économique en Algérie, op- cit, p . 80.

** الأمر رقم 74 / 14 المؤرخ في 30 جانفي 1974.

*** الأمر رقم 74 / 11 المؤرخ في 30 جانفي 1974.

(3) Nachida M'hamsadji Bouzidi, Le Monopole de l'état sur le commerce extérieure, op - cit, pp. 227 - 228.

3- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة :

وهي موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات، من خلال استيرادها للسلع والخدمات الضرورية لذلك.

يبقى أن نشير إلى أن الرخص السابقة الذكر خاصة بالمؤسسات العمومية وبهذا نتساءل أين هو القطاع الخاص من كل هذا التنظيم؟

نجيب عن هذا التساؤل، بأن التراخيص الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص - وهي نادرة ومحدودة في الواقع العملي - يمكن أن تظهر بمظهرين هما :

- إما عن طريق الحصول المباشر على تراخيص إجمالية للإستيراد (AGI)، والتي لا يمكن للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها.

- أو عن طريق غير مباشر بحصول هذه المؤسسات الخاصة على تأشيرة احتكار (Visa de Monopole) ومن أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية، تقوم وزارة التجارة بالرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، وفق ما جاءت به أحكام المرسوم 14 / 74، وتتخذ هذه الرقابة ثلاثة صور رئيسية هي⁽¹⁾ :

• **على مستوى المؤسسات :** وتتولى المؤسسات بنفسها بتقديم كشوفات عن حالة وسير عملياتها الاستيرادية وفقا لما تحدده لها وزارة التجارة.

• **على مستوى البنوك :** والتي تقوم شهريا بإعلام وزارة التجارة عن حالة العمليات الاستيرادية التي تمت أو التي يجري تنفيذها من قبل المؤسسات التي تملك هذه التراخيص.

• **على مستوى الجمارك :** وتقوم هذه الأخيرة بإعلام وزارة التجارة بصفة دورية عن عمليات الإستيراد التي تمر على الحدود الجمركية الجزائرية.

وفي إطار إصلاح قطاع التجارة عامة ، فقد تم إصدار القانون رقم 02 / 78 والذي من شأنه تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

⁽¹⁾Nachida M'hamsadji Bouzidi Le Monopole de l'état sur le commerce exterieure, op - cit, pp. 235 - 236.

الفرع الثالث: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لتجاوز النقائص الملاحظة خلال عقد السبعينيات، اتجهت الدولة نحو تأميم التجارة الخارجية واحتكارها لها. وهذا سعيًا منها لتحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصر معالمها فيما جاء به القانون 02 /78 * - والذي جرى العمل به إلى غاية سنة 1988 - كما يلي⁽¹⁾ :

- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات التجارية الجزائرية مع الخارج.
- ضمان شروط التمويل الحسن.
- الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص الصادرات فقد نص القانون 02 /78 في مادته الأولى على ما يلي:

" إن تصدير السلع والخدمات بكل أشكالها يرجع للدولة لا غير "، وهذا ما يعني أن كل الصفقات التجارية مع الشركات الأجنبية لا يتم إبرامها إلا بواسطة أجهزة الدولة ، وبذلك تمنع كل المؤسسات الخاصة من إبرام أي عقد تجاري مع الخارج دون مراقبة. أي أن عملية التصدير تبقى بشكل عام لتراخيص التصدير وهذا ما يعزز فكرة أن القطاع الخاص أبعد عن الواردات بداية من 1974، ومن الصادرات بداية 1977⁽²⁾.

ومع حلول فترة الثمانينيات شهد الاقتصاد الجزائري نظرة جديدة على مستوى مسيرته - كما أشرنا سابقا - إذ وبعد 1980 - 1981 أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات ضرورية للتخصير لعهد ما بعد البترول ، وبذلك يمكن اعتبار أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال، ذلك التشجيع الضريبي لعام 1986 والذي نص على إعفاءين هما⁽³⁾.

- إعفاء رقم العمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص.

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزائي المتعلق بالأجور من سنة إلى 5 سنوات.

بالإضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى مست كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم الوحيد على الإنتاج (TUG P)، ويمس الإعفاء العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المواد

* القانون رقم 02/ 78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتضمن تأميم الدولة للتجارة الخارجية.

⁽¹⁾ حشماوي محمد ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات مع الاهتمام بحالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 169.

⁽²⁾ Baba Ahmed Mustapha, L'Algérie entre splendeurs et pesanteurs (Essai), Alger, Edition Marinoor, 1997, p.164 .

⁽³⁾ Benissad Hocine, La Réforme économique en Algérie, op-cit, P. 85.

المخصصة لإعادة التصدير. كما صدر في جانب الأسعار المرسوم 46/86* المتعلق بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات (AMPEX).

إلا أنه ومع صدور القانون 88 / 29** بدأت تظهر معالم وسمات سياسية تجارية جديدة فبالرغم من أن هذا القانون يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، لكنه غير عمق وجوهر النظام القديم ، بحيث نص على ان ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (Concessions) التي تمنحها الدولة للأعوان والمجموعات ذات المصالح المشتركة (Groupement dinterets commun)، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (chahier de charges) والتي تحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل. وبهذا لن تصبح الدولة ترغم المؤسسات المحتكرة على استيراد سلعة ما من مؤسسة محددة مسبقا أو من مؤسسة وحيدة ، بل فتحت مجال المنافسة أمام المؤسسات العمومية في إطار إجراء الصفقات التجارية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون فتح المجال للمؤسسات الخاصة بأن تستورد السلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الإمتيازات في الاحتكار بمنح رخص استيراد لها، (المادة 95 من القانون 88/29)، وهذا خلافا لما كان عليه الأمر في السابق (القانون 78 / 02) إذ حلت كل مؤسسات الاستيراد بقوة القانون. كما تم استبدال التراخيص الإجمالية بميزانية العملة الصعبة السنوية*** (BDA) بحيث أصبحت المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية، وجهاز التخطيط والبرمجة⁽²⁾. وبذلك يكون هذا الاحتكار للتجارة الخارجية هو احتكار الدولة وليس احتكار المؤسسة⁽³⁾ وتتحدد هذه الميزانية بقرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية ، تحدد فيه إيرادات التصدير ونفقات استيراد السلع والخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية . وبهذا تعوض ميزانية العملة الصعبة كل الإجراءات الإدارية والمالية السابقة.

أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصصت بها المؤسسات جاءت في أحد بنودها بضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات، سواء كانت هذه المؤسسات عمومية أو خاصة وفتح المجال لها واسعا حتى تكون منتجاها قادرة على المنافسة، وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.

* المرسوم 46/ 86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986.

** القانون 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 والمتعلق بمساهمة احتكار التجارة الخارجية.

⁽¹⁾Benissad Hocine , La Réforme économique en Algérie, op- cit, p. 88.

*** بموجب المرسوم 167/88 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988.

⁽²⁾ خالد الهادي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1996 ، ص. 223.

⁽³⁾ Brahimi Abdelhamid , l'économie Algérienne , Alger, OPU, 1991, p. 425.

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن قانون 29/88 قد غير من بعض إجراءات قانون رقم 02/ 78 لكن يبقى يميزه التناقص في الأهداف، حيث يهدف إلى تنظيم التجارة على أساس قواعد السوق مع الحفاظ في الوقت نفسه على توجيهها بالحصص المخصصة للميزانية العملة الصعبة وتراخيص الاستيراد⁽¹⁾.

وهكذا فإن الجزائر عرفت لقرابة عشرين سنة احتكارا لقطاع التجارة الخارجية من قبل الدولة إيمانا منها بأن هذه الإجراءات- سواء الرقابة في الستينات أو الاحتكار في السبعينيات والثمانينيات- سوف تكون في أحد جانبيها للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وفي الجانب الآخر دافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

إلا أن تطبيق هذه الإجراءات لم يسمح بالوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية في المخططات التنموية ، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

ولأجل إبراز سياسة الإحتكار المطبقة من قبل الدولة على قطاع التجارة الخارجية، رأى الباحث أنه من الضروري التطرق إلى مكانة هذا القطاع ودراسة أهم الانعكاسات التي عادت عليه -قطاع التجارة الخارجية- أو بالأحرى على الاقتصاد الوطني من جراء تطبيق سياسة الإحتكار.

المطلب الثاني : مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني في ظل تطبيق سياسة الاحتكار

يسعى الباحث من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم النتائج و الانعكاسات التي تمخضت خلال فترة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال تطور المبادلات التجارية المنظورة، ليستعرض بعد ذلك مكانة الخدمات في التجارة الخارجية.

الفرع الأول : تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي والجغرافي :

لقد عرفت الوردات الجزائرية تزيادا ملحوظا لاسيما مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني، أما فيما يخص الصادرات فنجد أن المحروقات استحوذت على القسط الأكبر من مجموع الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية. وعلى هذا النحو ظهر الميزان التجاري على الشكل التالي:

(1) ديش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق، ص.29.

الجدول رقم 7 : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970 / 1989 .

الوحدة: 10⁶ دج

معدل التغطية %	الرصيد	الصادرات	الواردات	البيان السنوات
80.27	1224-	4981	6205	1970
69.80	1820-	4208	6028	1971
87.45	840-	5854	6694	1972
84.26	1397-	7479	8876	1973
110.36	1840	19594	17754	1974
78.14	5192-	18563	23755	1975
99.90	22-	22205	22227	1976
82.81	5065-	24410	29475	1977
70.36	10205-	24234	34439	1978
113.51	4376	36754	32378	1979
129.93	12129	52648	40519	1980
128.81	14057	62837	48780	1981
122.46	11094	60478	49384	1982
121.97	10940	60722	49782	1983
124.38	12501	63758	51257	1984
130.45	15073	64564	49491	1985
80.50	8459-	34935	43394	1986
122.20	7583	41736	34153	1987
104.59	1994	45421	43427	1988
102.66	1865	71927	70072	1989

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من المعطيات التالية

O.N.S , restropective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 - 102 .

Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie, op – cit, p. 45.

من خلال تتبع معطيات هذا الجدول يتضح أن الميزان التجاري سجل رصييدا سلبيا متزايدا في معظم سنوات مرحلة المخططات، باستثناء سنة 1974 التي سجل أثناءها الميزان التجاري فائضا قدر ب : 1840 مليون دج، ويعود هذا العجز للحاجة الملحة لسلع التجهيز والمواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج عموما بسبب ارتفاع معدل الاستثمار الناجم عن تطبيق سياسة التصنيع، ليعرف الميزان التجاري بداية من 1979، وعلى مدار سبع سنوات متتالية رصييدا إيجابيا ويرجع ذلك أصلا إلى الإنخفاض في الاستثمارات.

أما العجز المسجل في سنة 1986 يعود في جزء كبير منه إلى الإنخفاض الشديد في أسعار النفط والذي تزامن مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف، اما في الأعوام 1987، 1988 و 1989 فقد سجل الميزان التجاري رصييدا موجب نتيجة لإنخفاض مستوى الواردات الناجم عن تراجع وسائل الدفع الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لإرتفاع مستوى عائدات التصدير نحو الخارج .

وفيما يلي يتم التعرض إلى تركيبة كل من الواردات والصادرات السلعية خلال الفترة 1970 / 1989 ، غير
 اننا نود أن تشير إلى أن اختيار السنوات تم على أساس اتخاذ بداية ونهاية سنوات المخططات، مع الأخذ
 بعين الاعتبار تلك التي حدث فيها تغير كبير - والجدول التالي يظهر التركيبة السلعية للواردات.

الجدول رقم 8: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1970 / 1989

الوحدة : 10⁶ دج

السنوات	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1984	1985	1986	1987	1989
المنتجات الغذائية والمشروبات	680	1218	3544	4488	5174	7782	7833	9728	7261	7096	19965
التموين الصناعي *NDA	2422	3325	7120	9170	10835	13680	21627	18517	16798	13730	25197
الطاقة والمحروقات	112	118	196	335	550	854	894	712	619	643	707
آلات وسلع التجهيز	1813	2377	4036	9442	10660	11324	12029	12492	10970	7631	15786
معدات نقل ولواحقها	691	1155	1730	4434	3371	4176	5626	5250	4842	3136	4075
سلع الاستهلاك NDA*	484	678	1117	1601	1778	2697	3203	2714	2854	1821	4191
سلع غير موجودة	3	5	11	4	10	6	45	78	50	96	151
المجموع	6205	8876	17754	29475	32378	40519	51257	49491	43394	34153	70072

*NDA : غير مذكورة في بند آخر

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من

O.N.S, restropective statistique, 1970 – 1996, op- cit, pp.101 – 102.

من خلال تتبع معطيات الجدول يلاحظ ذلك التزايد الكبير لواردات المنتجات الغذائية، فبعدها كانت تمثل 10.95 % سنة 1970 من مجموع الواردات ارتفعت إلى 19.96 % عام 1974 ، لتتخفف بعدها إلى 16 % عام 1979 مما يظهر ان الثورة الزراعية-الإصلاح الزراعي بداية من 1971- لم تحقق ما كانت تصبو إليه، وهو ما نستشفه من خلال ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 29 % عام 1989 . وهذا ما أدى إلى تذبذب معدل تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية فبعدها كانت تمثل 140 % عام 1970 تدرجت بشكل مذهل إلى 1.32 % سنة 1989 أي ان الواردات الغذائية يتم تغطية جزء كبير منها بصادرات المحروقات.

وتوضح الأرقام الواردة في الجدول أعلاه الارتفاع السريع من واردات سلع التموين الصناعي والتجهيز وخاصة مع بداية 1973 ، إذ مثلت واردات التموين الصناعي نسبة 34,72 % في المتوسط سنة 1970 / 1979 ، بينما سجلت واردات سلع التجهيز نسبة 32.92 % سنة 1979، بعدما كانت 29.21 % عام 1970، وبهذا تكون الواردات من سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة تمثل 90 % من إجمالي الواردات عام

1980⁽¹⁾، وقد وصلت واردات سلع التجهيز وحدها سنة 1989 إلى نسبة 22.52 % من مجموع الواردات.

إجمالاً يمكن القول أن واردات الجزائر خلال الفترة 1979/1984 عرفت ارتفاعاً مذهلاً وذلك من 32 إلى 51 مليار دج، لتعرف بعد ذلك تدهور نتيجة انخفاض المبيعات نحو الخارج وخاصة المتعلقة منها بالمنتجات الزراعية⁽²⁾، زد إلى ذلك انحصار الصادرات الجزائرية في صادرات المحروقات، وخاصة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وهو ما يوضحه الأستاذ بن يسعد محمد الحسين قائلاً⁽³⁾: "خلال سنوات السبعينيات البترول عزز صادرات البلاد، غير أنه وبالعكس في سنوات الثمانينات هيكل المبيعات نحو الخارج تحولت بشكل معمم ومفاجئ وذلك لأن:

- عائدات صادرات البترول الخام انخفضت.

- العائدات من تصدير الغاز الطبيعي ارتفعت من 3.7 مليار دج عام 1980 إلى 11.8 مليار دج عام 1988.

- ضعف إمكانية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية، لعدم توفر خاصيتين الجودة والكمية. هذا فيما يخص التركيبة السلعية للواردات، فماذا إذن عن مساهمة حصة كل مجموعة سلعية من إجمالي الصادرات؟

للإجابة عن هذا التساؤل، فإن الجدول الموالي يعكس لنا بالتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970 / 1989.

الجدول رقم 9 : التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1970 / 1989

الوحدة :

10⁶ دج

1989	1986	1985	1984	1980	1979	1977	1974	1973	1970	البيان
264	123	281	235	431	401	526	650	872	957	المنتجات الغذائية والمشروبات
1711	761	863	1204	476	473	405	558	277	427	التموين الصناعي* NDA
68927	34003	63299	62297	51715	35859	23445	18261	6202	3456	الطاقة والمحروقات
510	16	17	8	5	3	2	58	42	25	آلات و سلع التجهيز الأخرى
371	06	92	1	1	-	17	25	36	72	معدات نقل ولواحقها
154	26	12	13	20	18	15	42	41	42	سلع الاستهلاك* NDA
-	-	-	-	-	-	-	-	5	1	سلع غير موجودة
71937	34935	64564	63758	52648	36754	24410	19594	7479	4981	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات من :

⁽¹⁾Benissad Hocine, l'économie de développement de l'algérie, op- cit, p. 191.

⁽²⁾Benissad Hocine, L'Algerie:restructuration et Reformes économiques (1979-1993), op-cit, p 97.

⁽³⁾Benissad Hocine, la réforme économique en algérie, op- cit, p. 94.

O.N.S , restrospective statistique 1970 - 1996 ,op - cit, pp. 101 - 102.

يتضح من خلال تفحص معطيات هذا الجدول أن الصادرات من المنتجات الغذائية عرفت انخفاضا شديدا إذا انتقلت من 957 مليون دينار أي ما يعادل 19.21 % من مجموع الصادرات سنة 1970، لتصل في سنة 1986 إلى أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بتسجيلها لنسبة 0.35 % من مجموع الصادرات أما بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من آلات وسلع التجهيز والتموين الصناعي وباقي المنتجات الأخرى تبقى نسبتها ضعيفة جدا على طول الفترة، هذا وتبقى حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا خلال هذه الفترة إذا ما قورنت بمجموع الصادرات الإجمالية، حيث سجلت نسبة 30.61 % عام 1970 لتتأرجح عام 1980 إلى أقل من 1.8 %، وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 1989 بتسجيل نسبة 4.18 % ، إلا أنه يبقى ضعيفا وهذا لانحصار مجمل الصادرات في منتج واحد، أي بلغة أخرى أصبحت المحروقات هي المورد المالي الأول والوحيد تقريبا في الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما يناقض فكرة تنويع مصادر التمويل.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أنه لولا صادرات المحروقات، وبالأخص البترول والغاز المميع الذين سجلا قيما مرضية لما حقق الميزان التجاري فائض على طول الفترة عدا سنة 1986. هذا وقد ساهمت المحروقات من مجموع الصادرات خلال سنة 1970 حوالي 70 % لتصل ما بين 1984 و 1985 إلى نسبة 98 % . ويبقى أن نشير إلى أنه ورغم التدهور المفاجئ في أسعار النفط سنة 1986 إلا أن نسبته من مجموع الصادرات مثلت 97.33 % لتصل عام 1989 إلى حوالي 95 % ، وهذا ما يظهر المساهمة الكبيرة للمحروقات في الصادرات الجزائرية.

من خلال ما سبق تبرز الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 10: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1970-1979)

الوحدة : 10⁶ دج

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الخام %	درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي %
1970	6205	4981	11186	21210	29.25	23.48	52.73	26.36
1971	6028	4208	10236	21628	27.87	19.46	47.33	23.66
1972	6694	5854	12548	26522	25.24	22.07	47.31	23.65
1973	8876	7479	16355	30533	29.07	24.49	53.56	26.78
1974	1775	1959	37348	49295	36.01	39.75	75.76	37.88
	4	4						
1975	2375	1856	42318	53647	44.28	34.60	78.88	39.44

						3	5	
34.04	68.09	34.03	34.06	65252	44432	2220	2222	1976
						5	7	
35.04	70.08	31.75	38.33	76887	53885	2441	2947	1977
						0	5	
31.86	63.72	26.32	37.4	92080	58673	2423	3443	1978
						4	9	
30.61	61.23	32.56	28.67	11290	69132	3675	3237	1979

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من :

O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

Toudjine abdelkrim, comment investir en Algérie, op-cit, p.45.

الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام خلال 1 جدول رقم 1 (1980-1989 الفترة)

الوحدة : 10⁶ دج

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الخام %	درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي %
1980	40519	52648	93167	143343	28.27	36.72	64.99	32.49
1981	48780	62837	111617	169035	28.85	37.18	66.03	33.01
1982	49384	60478	109862	181077	27.27	33.4	60.67	30.33
1983	49782	60722	110504	203580	24.45	29.83	54.28	27.14
1984	51257	63758	115015	231010	22.19	27.59	49.78	24.89
1985	49491	64564	114055	252836	19.57	25.54	45.11	22.55
1986	43394	34935	78329	250466	17.32	13.95	31.27	15.63
1987	34153	41736	75889	260754	13.09	16.01	29.10	14.55

15.31	30.63	15.66	14.97	290039	88848	45421	43427	198
								8
19.88	39.77	20.15	19.62	357045	141999	71927	70072	198
								9

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من :

O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

Toudjine abdelkrim, comment investir en Algérie, op-cit, p.45.

يتضح من خلال تتبع معطيات الجدولين 10 و 11 المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989، حيث قدرت درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي* في المتوسط بمعدل يقدر بحوالي 27% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 27% في النشاط الاقتصادي الوطني، أي بعبارة أخرى أن أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي مصدره التجارة الخارجية، سواء كان ذلك عن طريق مساهمة مداخيل الصادرات والتي تشكل إيرادات بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو في شكل نفقات واردات مختلف أنواع السلع (الاستهلاكية والانتاجية) والتي تساهم بطريقة أو أخرى في تشكيل وإنتاج الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العموم فقد شهدت درجة الانفتاح خلال فترة الدراسة ثلاثة مراحل، حيث وبعد ما كانت لا تشكل إلا حوالي 25% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربعة الأولى من عشرية السبعينيات بسبب تراجع واحجام فرنسا عن شراء المنتجات الجزائرية وخاصة المتعلقة منها بالمحروقات ، فقد سجلت انطلاقا من سنة 1974 وإلى غاية سنة 1981 مرحلة جديدة في تطور درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، حيث بلغت في المتوسط أزيد من 34%، أي أن ما يفوق هذه النسبة في المتوسط من الناتج الداخلي الخام " PIB " يتوقف على المبادلات الخارجية للسلع والأسواق الأجنبية، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة مساهمة تجارتنا الخارجية في تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي إلى تزامن هذه الفترة مع الأزميتين أو الصدمتين البتروليتين في الأسواق الدولية اللتين قادتا إلى إرتفاع أسعار البترول وبالتالي إلى زيادة عائدات تصديره هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى تكثيف سياسة التصنيع وما اقتضته من استيراد للتجهيزات ومستلزمات الإنتاج العمومي. إلا أنه ابتداء من سنة 1982 عرفت هذه الدرجة سلسلة تراجع متتالية انتقلت بموجبها من 30.33% سنة 1982 إلى 14.55% سنة 1987، لترتفع بعدها إلى حوالي 19.88% سنة 1989، ويقدر متوسط درجة الانفتاح أثناء هذه المرحلة بحوالي 21% ويعود هذا الانخفاض المسجل خلال هذه المرحلة أساسا إلى الأزمة النفطية التي شهدتها منتصف الثمانينيات (سنة

* درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي هي عبارة عن مؤشر يعبر عن الأهمية أو المكانة التي يحتلها قطاع التجارة في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق إبراز متوسط إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج الداخلي الخام.

1986) والتي أدت إلى تدهور أسعار البترول إلى أكثر من النصف مقارنة بسنوات بداية عشرية الثمانينيات

هذا ويتضح كذلك من خلال تتبع معطيات هذا الجدول أن نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام قد سجلت انخفاض خلال الثلاث السنوات الأولى (من 1970 إلى 1972)، حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط حوالي 22% وهو ما يمثل خمس الإنتاج الداخلي الخام تقريبا، ويرجع انخفاض هذه النسبة خلال هذه السنوات إلى أزمة الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات والتي تجدد تفسيرها في غلق المنافذ الفرنسية والأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، بالإضافة إلى ذلك قرار تأميم المحروقات وما خلفه من تراجع في مستوى الصادرات عموما، إلا أنه وانطلاقا من سنة 1973 شهدت الصادرات زيادات عالية، قفزت بموجبها نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام من حوالي 24% سنة 1973 إلى أزيد من 39% سنة 1974، لتعرف بعد ذلك انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 1979، لتعاود الارتفاع من جديد خلال سنتي 1980 و 1981 أين سجلت نسب تقدر بحوالي 36% و 37% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الصدمة النفطية الثانية والتي تزامنت مع بداية 1980، إلا أنه وانطلاقا من سنة 1982 شهدت هذه النسبة انخفاضات متتالية وصلت أوجها سنة 1986 حيث انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام أثناء هذا العام إلى حوالي نصف ما كانت عليه في السنة السابقة وذلك لسبب الإنهيار الكبير الذي عرفته أسعار البترول في السوق الدولية، لتزداد بعد ذلك قليلا مع انتعاش أسعار البترول إلى حد تجاوز خمس الناتج الداخلي الخام عام 1989.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد سجلت نسبتها إلى الناتج المحلي الخام ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 1970 إلى غاية سنة 1975 أين سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة حيث حققت نسبة تقدر بحوالي 44% من الناتج المحلي الخام، لتعرف بعد ذلك هذه النسبة انخفاضا وصل سنة 1987 إلى حوالي 13.09% ويعود هذا التراجع في مستوى الواردات إلى انخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية، والتوجهات الاقتصادية المتبعة في مطلع الثمانينيات والرامية إلى دعم التكامل الاقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية.

بناء على ما سبق ذكره، ومن خلال ما تم توضيحه سابقا حول التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية يتبين منذ الوهلة الأولى أن الصادرات الجزائرية قائمة بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات والذي يستحوذ في المتوسط على حوالي 96% من إجمالي الصادرات وبذلك أصبحت المحروقات هي المورد المالي الأول والوحيد تقريبا في الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما يناقض فكرة تنويع مصادر التمويل، وبالتالي يتضح جليا خلال هذه الفترة أن الصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت نسبة ضئيلة تتراوح بين 3% و 4% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني عدم تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالشكل الذي يسمح لها بالمنافسة في الأسواق الخارجية.

بعد التعرض إلى المكانة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني نأتي إلى التطرق إلى دراسة مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الثاني : مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية

لقد تطرق الباحث من خلال البند الأول إلى أهمية ميزان السلع المنظورة في التجارة الخارجية وسيعرج في هذا الجزء إلى التعرف على مدى أهمية ميزان الخدمات في العمليات الجارية، وذلك من خلال الجدول رقم 12 والذي يستخلص من خلال قراءته أن رصيد العمليات الجارية لم يشهد استقرار على طول الفترة المدروسة، حيث أن الأرصدة السالبة كانت تغطي على تلك الموجبة خلال فترة السبعينيات والتي اتسم فيها الرصيد بقيمة سالبة عدا سنة 1974، حين تزامن الفائض التجاري مع الفائض الخدماتي ويعود هذا العجز في جزء كبير منه إلى العجز المسجل خلال عشرية السبعينيات على مستوى ميزان السلع المنظورة، هذا دون أن نغفل مساهمة كل من العمليات غير المنظورة : الفوائد ورصيد التحويلات من وإلى الخارج في توليد هذه الأرصدة.

أما في عشرية الثمانينيات ورغم الفائض المسجل في الميزان التجاري عدا (1986) فإن الميزان الجاري عرف حالة تذبذب بين الفائض والعجز، إذ وصل العجز به سنة 1986 إلى أكثر من 15271 مليون دج، ساهمت فيه أرصدة كل البنود التي تشكل الميزان الجاري، وخاصة الرصيد التجاري الذي بلغ عجزه أكثر من 8459 مليون دج كما بينا ذلك سابقا.

والجدول رقم 12 يبين تطور الميزان الجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة

. 1989

إن النقطة التي يود الباحث توضيحها هي أن حصة الصادرات من السلع والخدمات وبعدها كانت تمثل أكثر من ثلث الناتج الداخلي الخام مع نهاية المخطط الرباعي الثاني، انخفضت إلى أقل من 14% عام 1986، لتعاود الارتفاع عام 1989 وتصل إلى 18.49% وبالمقابل فإن حصة الواردات من السلع والخدمات ورغم انخفاضها مقارنة بما كانت عليه في فترة السبعينيات، غير أنها كانت تمثل أكثر من حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام عدا سنة 1987 حيث وصلت إلى نسبة 12.75% نتيجة الضغط الكبير الذي مورس على الواردات جراء أزمة 1986، لنخلص من هذا كله أن هذا القطاع تراجع بكثير مما كان عليه، ويعود هذا في جزء كبير منه لتغير أوضاع الأسواق العالمية ومكانة المحروقات فيها- مادام أغلبية الصادرات الجزائرية منها - إلى جانب الضغط الممارس من قبل الدول المصدرة للمواد الاستهلاكية ومواد التصنيع على الدول المستوردة خاصة النفطية حتى تبقى دائما تحت سيطرتها.

ما تجدر الإشارة إليه أن رصيد التحويلات من وإلى العالم الخارجي - الذي يتكون من تعويضات العمال والهبات والهدايا... الخ - أصبح يتصف بأرصدة سلبية حادة إذا ما قورنت ببداية الفترة المدروسة، هذا ما يمكن إرجاعه إلى تنامي روح الاكتناز لدى اغلبية المهاجرين الجزائريين بالإضافة إلى بداية فقدان الثقة في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة من عشرية الثمانينيات.

ولبيان دور الخدمات في المعاملات الجارية رأى الباحث أنه من الضروري استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم 13 : تطور ميزان الخدمات الفترة 1970 / 1989

الوحدة : 10⁶ دج

البيان	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1984	1985	1986	1987	1989
واردات الخدمات	802.6	2044.8	1746	6823.9	8388	8780.3	10302.2	9970.8	7439.2	5808.6	11173.3
صادرات الخدمات	324.4	1271.6	1809.1	2143.5	3154.3	3402.2	3930.1	3483.9	3322.7	3847.8	5056.3
الرصيد	478.2-	773.2-	63.1	4680.4-	5233.7-	5378.1-	6372.1-	6486.9-	4116.5-	1960.8-	6117-
معدل التغطية(%)	40.41	62.18	103.61	31.41	37.6	38.74	38.14	34.94	44.66	66.24	45.25

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من :

O.N.S, retrospective statistique 1970 – 1996, op-cit, pp. 144 – 145.

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان السلع غير متطورة قد عرف عجز شبه دائم على طول الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 - باستثناء سنة 1974 أين سجل فائض ضئيل جدا قدر بحوالي 63.1 مليون دج، وقد تزامن هذا الفائض الخدماتي مع الفائض التجاري الذي يعود بالدرجة الأولى خلال هذه السنة إلى ارتفاع سعر برميل النفط الذي تضاعف إلى أكثر من ثلاث مرات تقريبا خلال هذه السنة، وهذا حسب الإحصاءات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات - ونشير هنا إلى أن العجز المسجل خلال هذه المرحلة قد عرف تزايد مذهل، فبعدها كان عام 1970 يقدر بـ 478.2 مليون دج وصل عام 1979 إلى حوالي 5233,7 مليون دج، ليصل في الأخير سنة 1989 إلى 6117 مليون دج وهو أقصى عجز سجل خلال

هذه الفترة، أما فيما يخص معدل التغطية فقد سجل عام 1970 نسبة 40.41 % ليتأرجح عام 1977 إلى أقل من 32 %.

أما خلال عشرية الثمانينيات فمعدل التغطية وإلى غاية 1985 لم يتعد نسبة 40 %، ليعرف في النصف الثاني من هذه العشرية أعلى نسبة له عام 1987 بـ 66.24 %، لكنها سرعان ما تأرجحت إلى أقل من 46 % عام 1989، وهو ما يعني أن النسبة الباقية من واردات الخدمات والتي لم تغطي بعد سيتم تغطيتها بغير صادراتها، وذلك من خلال إيرادات الصادرات المنظورة أو عن طريق الإستدانة.

ويفسر هذا العجز المسجل في ميزان الخدمات كنتيجة لتكاليف الصيانة التي خصصت بها المصانع الجزائرية والتي استوردت آلات وتجهيزات ذات تكنولوجيا عالية (معقدة)، مما استجوب الأمر في كل حالة تعطل استدعاء تقنين أجنبي أمام غياب المؤهلين الجزائريين أو عدم إعطائهم فرصة لإثبات قدراتهم وكفاءتهم، أضف إلى ذلك تكاليف النقل سواء الجوي أو البحري، وخصوصا نقل البضائع والمحروقات والذي تكلف غالبا بنقله البواخر الأجنبية، دون أن ننسى تكاليف الصيانة للأسطول البحري والجوي الجزائري، وكذا تكاليف البعثات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية وغيرها من المصاريف الأخرى التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

هذا وقد يعود السبب إلى عدم الإهتمام الواضح بقطاع الخدمات الذي غالبا ما يهمل، ربما لجهل المسؤولين بأهمية هذا القطاع في المساهمة في التراكم رغم أن المواثيق السياسية (الميثاق الوطني 1976 والميثاق الوطني المعدل 1986) اعتبرته من بين القطاعات التي تساهم في تنمية التراكم، إلا أن حقيقة الوضع والأرقام أعلاه تدل على أنها مجرد حبر على ورق.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتي بدأت في أوائل السبعينيات واستمرت حتى نهاية الثمانينيات (1970 / 1989) شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني استراتيجية جديدة⁽¹⁾، وبالتالي مباحة مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة جديدة هي مرحلة تحرير التجارة الخارجية، وذلك ما سنبينه من خلال المبحث التالي.

المبحث الثالث : مرحلة تحرير التجارة الخارجية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

لقد تزامن اصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986، مما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، وإلى تبني جملة من الإصلاحات

الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحى أنه لا مجال فيها للإنغلاق

1. - الميثاق الوطني - الميثاق الوطني - الميثاق الوطني

(1) حراق مصباح، التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2001/2000، ص. 15.

من جهة أخرى، وبالتالي أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم أحادي (قطاع المحروقات) وغلق الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره كاملا في مجال التجارة الخارجية. وعلى هذا الأساس ولأجل معرفة ما مدى تحرير الدولة للتجارة الخارجية، وانعكاسات هذا التحرير على التجارة الخارجية للجزائر وبالتالي على الاقتصاد الوطني، رأى الباحث أنه من الضروري استعراض ذلك من خلال مطلبين، خصص الأول منهما لدراسة اهم الإجراءات والتدابير التي اتخذت من أجل تحرير التجارة الخارجية، في حين خصص الثاني لدراسة انعكاسات هذه المرحلة على التجارة الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : إجراءات تحرير التجارة الخارجية

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات من اجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، وعليه فإن الحديث عن الإصلاحات التجارية التي عرفها قطاع التجارة الخارجية يتطلب عرض المراحل التي مرت بها ابتداء من سنة 1990 إلى اليوم.

الفرع الأول : مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990 - 1991)

وتبدأ هذه المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أبريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد جاء هذا القانون من اجل تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان لهذا القانون أثر على التجارة الخارجية.

ضمن هذا المسعى، وفي عام 1990، بدت أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، ويعد أو إجراء رسمي ملموس - على الرغم من محدوديته - ما جاء به قانون المالية لسنة 1990*، والذي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، إذا وفقا للمادتين 40 و 41 من القانون المذكور يمنح المشرع الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع بإعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق، وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة** . وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية وإيقاف فوضى الأسعار والتلاعبات، أقرت الحكومة بل أكدت على ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب متطلبات العقلنة الداخلية الخاصة بالمنتجات المعينة والاقتصاد في استخدام الموارد، هذا ما يسمح بتجاوز وفرة بعض السلع على حساب ندرة البعض الآخر.

* القانون 90 / 16 المؤرخ في 7 اوت 1990 والمتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء..

** يستثنى منها استيراد السيارات بغرض إعادة بيعها ويقتى استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين وذوي الحقوق.

من هذا المنطلق، وقصد تحرير التجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية*، تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.

ووفقا لذلك فقد حدد النظام 02/90 الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين⁽¹⁾، ضف إلى ذلك فقد أعطي للمصدرين حق الحيازة والتصرف في كل إيراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداته بالعملة الصعبة بين 10% و 100% وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير⁽²⁾.

تبعاً لذلك فقد أدى هذا النظام - نظام 10/90 - إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC).

أما فيما يخص النظام 04/90 فقد أظهر أنه للمتعاملين (Concessionnaires) وتجار الجملة - المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 - حرية استيراد السلع لأجل بيعها للدولة، حالما تعطى لهم رخصة بذلك، فحين أن النظام 03/90 قد حدد بأن ترحيل الأموال خارج الوطن يجب أن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر وهذا طبقاً للمادتين 13 و 14 من النظام 03/90.

يتضح من كل ما سبق أن البنوك التجارية ومن ورائها بنك الجزائر قد ساهمت بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية، في ظل إجراءات الإنفتاح على العالم الخارجي. غير أن هذا الإنفتاح شابته بعض النقائص، خاصة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالإستيراد والتصدير من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية وتتمثل هذه النقائص فيما يلي⁽³⁾ :

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك لغرض تمويل عمليات التصدير والاستيراد، وبذلك أصبح اللجوء إلى السوق الحر للدينار نشطاً.

- الإلتزام بعدم معالجة أو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات المرخصة.

- التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

* من بينها :

- النظام رقم 90 - 02 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.
- النظام رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج.

- النظام رقم 90 - 04 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم.
⁽¹⁾ شرفاوي عائشة، تطور التجارة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حلة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001، ص. 61.

⁽²⁾ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص. 163.

⁽³⁾ Benissad Hocine, la Réforme économique en Algérie, op- cit, p .92.

ولأجل تجاوز هذه العراقيل وتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91* والمتعلق بتحرير التجارة الخارجية، والذي أكد أن الإمكانيات الخاصة بالقوى العمومية من أجل تحرير التجارة الخارجية تقف على شرط واحد أساسي هو حصول المتعامل على السجل التجاري، غير أنه ولتعديل تطبيق المرسوم السابق، أمر بنك الجزائر بتنظيم جديد تحت رقم 03/91** مما سمح بتحرير التجارة الخارجية.

وعليه فقد حدد المرسوم 37/91 شروط تدخل التجارة والأشخاص المعنويين المماثلين في ميدان التجارة الخارجية ويقصد بهم :

- كل مؤسسة تنتج سلعا وخدمات مسجلة في السجل التجاري.
 - كل مؤسسة عمومية.
 - كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجلا في السجل التجاري يعمل لحسابه أو لحساب غيره بما في ذلك الإدارة.
- أما فيما يخص الجانب المالي الذي تخضع لها عمليات التجارة الخارجية فقد حددتها التعليمية 03/91*** التي صدرت من قبل بنك الجزائر شهرين بعد صدور المرسوم التنفيذي 37/91، والتي تعالج شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة المعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض، حيث وضعت بذلك ثلاثة شروط هي :
- إجبارية توطين الواردات.
 - إجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالإتفاق مع بنك التوطن (Banque Demiciliataire).
 - إلغاء ميزانية العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.
- ومن ثم فإن فرض هذه الشروط فيما يخص تمويل الواردات يعد قيد يقف أمام تحرير التجارة الخارجية، وبذلك تم الانتقال من مرحلة التحرير المقيد إلى مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية.

الفرع الثاني : مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992 – 1993)

لقد تزامنت هذه المرحلة مع صدور قانون المالية لسنة 1992**** والذي كان يحمل بين طياته تخفيض جوهري للرسوم الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60%⁽¹⁾، كما تم إعداد هذه الضرائب وفقا

* المرسوم التنفيذي 91 / 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.

** نظام 91 / 03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 والمتعلق بشروط القيام بعمليات الاستيراد وتمويلها.

*** التعليمية 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21 أبريل 1991 والمتضمنة شروط ومقاييس تمويل عمليات الاستيراد.

**** القانون 91/25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.

⁽¹⁾ Nachida M'hamsadji Bouzidi, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Alger, ENAG Edition, 1998 p.15.

لنظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات النصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

إلى أن المشكل الذي كانت تعاني منه السلطات الجزائرية خلال الفترة الأولى، والمتمثل في ندرة الموارد بالعملة الصعبة، كان له في حقيقة الأمر أثر كبير على تحرير التجارة الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات عام 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي، وكذا الاتجاه نحو التدين أكثر قصد توفير العملة الصعبة لتغطية معاملاتها الخارجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق حظر الواردات⁽¹⁾.

يبدو من الواضح، ومن خلال ما تطرقنا إليه أن حكومة غزالي، والتي تزامنت مع بداية هذه المرحلة قد جمدت أو أرجعت إلى الوراء كثيرا من التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة (حكومة حمروش) لأجل تحرير التجارة الخارجية، لتزداد وضعية الاقتصاد الجزائري تدهورا.

عقب هذه الحكومة جاءت حكومة بلعيد عبد السلام، هذا الأخير رفض أي تفاوض مع الهيئات المالية الدولية، وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية والتي كانت ضرورة ملحة آنذاك*، فاختار طريقا آخر لمواجهة الصعوبات المالية معتمدا على تقشف صارم، خصوصا تجاه الواردات، وهو ما دفع به إلى انشاء لجنة Ad- Hoc** التي تقوم بدور مراقبة العمليات التجارية وتصحيح الاختلافات التي يمكن حدوثها، والمكلفة كذلك بتخصيص الغلاف من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص.

وفي هذا السياق تأتي التعليمات رقم: 625 الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها***، وحسب وزارة التجارة فإن العملة الصعبة سيتم تخصيصها لعمليات استيراد المنتجات المتعلقة بحماية وتطوير الانتاج. أما إيرادات صادرات المحروقات فتخصص أساسا لعمليات استيراد المنتجات التي تستعمل في احتياجات المنتجات الاستراتيجية، ومن بين الشروط الموضوعية فيما يتعلق بتلك المنتجات مايلي:

- الواردات بقيمة أقل أو تساوي 100000 دولار أمريكي يتم تحقيقها مباشرة دون المرور

على لجنة Ad- Hoc.

- الواردات التي يتعدى مبلغها 100000 دولار أمريكي تكون محل معاينة من قبل على لجنة

Ad-Hoc

من كل ما سبق يتضح أن التضييق أو بالأحرى التقييد عاود الرجوع للتجارة الخارجية (حيث

قيدت الواردات حسب التصنيف التالي : واردات ذات أولوية، و واردات الأولوية الثانية، وأخيرا و اردات محظورة)⁽²⁾، وبالتالي أعادت هذه الإجراءات للأذهان التسيير الإداري او الاحتكاري مثلما كان من قبل مع ما يخلفه من ركود اقتصادي، إلا ان هذا التقييد في حقيقة الأمر

.....

(1) كريم النشاشي وآخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي ، 1998 ، ص.110.

* اعتبر أن المديونية الخارجية السبب الوحيد للمشاكل الاقتصادية ، كما اعتبر أنه بمقدور قطاع المحروقات إعادة مسار التنمية للاقتصاد الجزائري.

** تكونت في 29 نوفمبر 1992 وهي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة وتضم ممثلين من كل من : بنك الجزائر ، وزارة التجارة ووزارة الصحة.

*** تعليمات رئيس الحكومة رقم : 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها.

(2) كريم النشاشي وآخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، مرجع سابق، ص.110.

والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

الفرع الثالث : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (ابتداء من 1994)

لقد تميزت هذه المرحلة بعقد اتفاق إئتماني (Stand-by) بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي في أبريل 1994، حيث تضمن مجموعة من التدابير الواسعة للتحرير التجارة الخارجية، فيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها، إذا نجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أبريل 1994* والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير فإن كل السلع الأخرى محررة للتصدير.

أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات السالبة، كما تم تحرير عشر سلع يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية⁽¹⁾، وهذا حسب ما حدد القرار المؤرخ في 10 أبريل 1994**، بالإضافة إلى ذلك فقد ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد استنادا إلى النظام رقم 11/94 الصادر من بنك الجزائر.

ولأجل فك الرباط على الواردات ووضع حد التدخل الدولة في تسيير التجارة الخارجية تم إصدار التعليمية رقم 13/94*** القاضية بحل لجنة Ad-Hoc، بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء التعليمية رقم: 625 المؤرخة في 18 اوت 1992، وبذلك لم تعهد هناك أي قيود على عمليات الاستيراد.

وتبعا لصدور التعليمية 13/94 القاضية بتحرير التجارة الخارجية دون قيود، أصدر بنك الجزائر التعليمية 20/94**** والتي بموجبها أصبح كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري ومسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد⁽²⁾، ضف إلى ذلك ان هذه التعليمية جاءت لتلغي كل التعليمات السابقة الخاصة بعملية تمويل الواردات، كما أزال الحدود الدنيا المفروضة على أجل سداد ائتمانات المستوردين، إضافة إلى انها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل تحت شعار رئيسي وهو القدرة على السداد " la solvabilité".

إلى أنه ومن أجل زيادة الإنفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50 % سنة 1996، ثم 45

* القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أبريل 1994 والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها.

(1) كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، مرجع سابق، ص.115.

** قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10 أبريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.

*** التعليمية رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أبريل 1994 والمتضمنة حل لجنة Ad-Hoc.

**** التعليمية 20/94 الصادرة من بنك الجزائر بتاريخ 12 أبريل 1994.

(2) شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 68.

% عام 1997، لتصل سنة 1998 إلى 40% ⁽¹⁾، هذا ويبقى معدل 40% مرشح للانخفاض خاصة وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي تم التوقيع عليه خلال السداسي الثاني من سنة 2001⁽²⁾.

هذا ونشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرس مبادئ وقواعد اقتصاد السوق الحر، وعمت إلى إخراج قطاع التجارة الخارجية من ضوابط الاحتكار الممارسة عليه وإخصاعه لضوابط السوق الحر، حيث أنه بالرغم من عودة الاستقرار الاقتصادي وتحسيد جزء هام من مرتكزات اقتصاد السوق وبالرغم كذلك من إجراءات التدابير المتخذة فإن قطاع التجارة الخارجية ما يزال على وضعه السابق نتيجة قصور الإصلاحات المتخذة في بعض جوانبها وعدم استجابة المؤشرات الاقتصادية في البعض الآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة بقاء الظروف الخارجية غير المواتية. من خلال كل ما سبق ذكره، يتضح أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة خلال هذه المرحلة من أجل تحرير تجارتها الخارجية، وبالخصوص وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (وصلت المفاوضات في سنة 2003 إلى درجة متقدمة، حيث يرتقب انضمام الجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2004)، وأمام هذا التحرير الذي لا مفر منه، رأى الباحث أنه من الضروري التطرق إلى مكانة قطاع التجارة الخارجية ودراسة أهم الانعكاسات التي عادت عليه أو بالأحرى على الاقتصاد الوطني من جراء هذا التحرير، وبذلك توجب الرجوع إلى لغة الأرقام حتى يتم إظهار أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه المرحلة (مرحلة تحرير التجارة الخارجية).

المطلب الثاني : مكانة التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي

يسعى الباحث من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم ما تم التوصل إليه في ميدان التجارة الخارجية من جراء الانفتاح الذي عرفته الجزائر مع بداية التسعينيات، وحتى يعطى للموضوع حقه من الدراسة، إرتأى الباحث أن يواصل على نهجه السابق، حيث يتم البدء بدراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة، ليعرج بعد ذلك إلى التجارة الخارجية غير المنظورة.

الفرع الأول : تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي

على الرغم من تنوع الصادرات وفتح المجال أمام المستوردين دون وضع قيود تعرقل عمليات استيرادهم، بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا، بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية

(1) كريم الناشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، مرجع سابق، ص.113.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص.81.

الجزائرية. وعلى ضوء ذلك سيتطرق الباحث إلى عرض وتحليل كل من الميزان التجاري، والتوزيع السلعي للصادرات والواردات على النحو التالي :

أولاً: تطور الميزان التجاري

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري خلال مرحلة الإنفتاح، يلاحظ أنه عرف في أغلبه رصيذا موجبا عدا سنتي 1994 و 1995، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 14: تطور الميزان التجاري للفترة 1990 / 2002

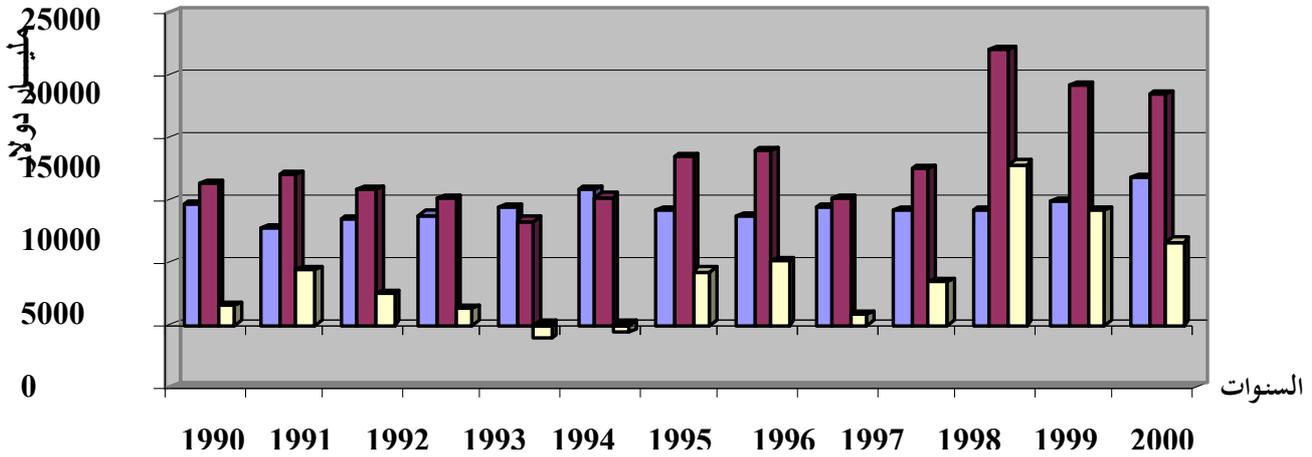
الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

الميزان التجاري	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الواردات	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	11749	
الصادرات	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18420	
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	1025-	521-	4277	5202	810	3358	12858	9192	6671	
معدل التغطية %	116.73	157.4	128.9	114.82	89.05	95.16	147.01	159.9	108.61	136.64	240.17	192.47	156.77	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من:

- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S
- Présentations des résultats du commerce extérieur Algérienne année 2002, site d'internet : <http://www.douanes-cins.dz/cins/stat/ent-states.asp>.

الشكل رقم 5: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 / 2002



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول الواردة في

الواردات
الصادرات
رصيد الميزان التجاري

إن المتتبع لمعطيات هذا الجدول، يلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات الأربعة الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار

عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 ، منخفضا بذلك معدل التغطية إلى 114.82 % بعدما كان أكبر من 157 % عام 1991، ويعود هذا الانخفاض وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات (أخذ الميزان التجاري تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات)، إلا أنه ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521 مليون دولار، ويرجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلقة منها بالمواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي مما كان له الأثر الإيجابي على % عام 4,4 % عام 1995 بعدما كان -1,4 القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور إلى - % عام 1994⁽¹⁾.

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وإن كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار، ويعود ذلك للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.49 دولار للبرميل عام 1997 ، لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 أين تم تحقيق فائض تجاري معتبر جدا وصل إلى 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية نسبة 240 % وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ، إلى أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6671 مليون دولار عام 2002 ، وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط ، وعليه يستنتج من هذا أن وضعية الميزان التجاري مرهونة بصادرات المحروقات، فهذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالباً أم موجبا)، وما العجز المسجل خلال سنتي 1994 و 1995 دليل على ذلك.

ثانيا : التوزيع السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

من أجل تحليل أكثر للوضع سعى الباحث إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الحقبة نفسها.

التوزيع السلعي للواردات

من خلال قراءة الجدول رقم 12 كما هو موضح من خلال الصفحة الموالية نكشف عن بعض النتائج العامة المميزة للتوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2002، حيث يوضح هذا الجدول علناً هناك أربعة مجموعات من السلع قد سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة، ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات النصف مصنعة و سلع الإستهلاك غير الغذائية، بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب، وهو ما كان الحال عليه من قبل -تقريبا - وقصد التوضيح أكثر نورد الجدول رقم 15.

جدول رقم 15 : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1990 / 2002

(1) بوزيدي عبد المجيد ، تسمينيات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة حريب أم الحسن ، الجزائر ، موفم للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 41.

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات البيان
2678	2395	2415	2307	2533	2544	2601	2753	2816	2177	2092	1938	2140	المواد الغذائية
129	139	129	154	126	132	110	118	56	125	120	256	144	الطاقة والزيتون
542	478	428	469	540	499	498	789	619	595	612	410	677	مواد خام
2344	1872	1655	1547	1722	1564	1788	2372	2143	2074	1933	1861	1806	منتجات نصف مصنعة
148	155	85	72	43	21	41	41	33	55	51	153	78	سلع التجهيز الفلاحية
4318	3435	3068	3219	3120	2833	3022	2937	2428	2567	2445	2343	3693	سلع التجهيز الصناعية
1590	1466	1393	1396	1319	1094	1038	1751	1270	1195	1153	720	1146	سلع استهلاكية
11749	9940	9173	9164	9403	8687	9098	10761	9365	8788	8406	7681	9684	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بناء على المعطيات من :

C.N.I.S - المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك

بالنظر للجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه الفترة باستثناء سنة 1994 أين احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية، ورغم هذا فقد انخفضت واردات سلع التجهيز الصناعي من 3693 مليون دولار عام 1990 (وهو ما يمثل إلى مجموع الواردات نسبة 38.13 %) إلى 3120 مليون دولار سنة 1998 بهيكل نسبته 33.18 % من إجمالي الواردات ، لترتفع سنة 2002 % من إجمالي الواردات. 36,75 إلى 4318 مليون دولار أي بنسبة تقدر بـ

أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات باستثناء سنة 1994 حيث تصدرت القائمة بنسبة 30.07 %، إلا أن نسبتها إلى مجموع الواردات في المتوسط بلغت نسبة 25 % متنقلة من حيث قيمتها من 2140 مليون دولار سنة 1990 إلى 2533 مليون دولار سنة 1998 لتصل في سنة 2002 إلى 2678 مليون دولار. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن قيمتها المنخفضة في عام 1991 تعود بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل على مستوى القطاع الفلاحي.

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات النصف المصنعة والتي احتلت ثالث الرتب فإنها وإن كانت تزايدت من حيث قيمتها الممتدة من 1990 إلى 1995، فإن نسبتها إلى مجموع الواردات انخفضت، حيث استحوذت هذه المنتجات خلال عام 1995 على حوالي 22.04 % من مجموع الواردات أي ما قيمته 2372 مليون دولار، لتعرف بعدها حالة تذبذب بين الإنخفاض والزيادة لكنها لم تتعدى قيمة عام 1995.

أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد عرفت هي الأخرى تدهور وصل أوجه خلال سنتي 1996 و 1997 بإنخفاض قيمته من 713 إلى 657 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 1995. ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات انها وصلت أوجها عام 2002 وذلك لإرتفاع قيمة المواد المستوردة خاصة الحبوب، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الصعبة الأخرى.

2- التوزيع السلعي للصادرات :

إن التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على الصادرات . وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول رقم 13. الجدول رقم 16 : التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1990 / 2002 الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

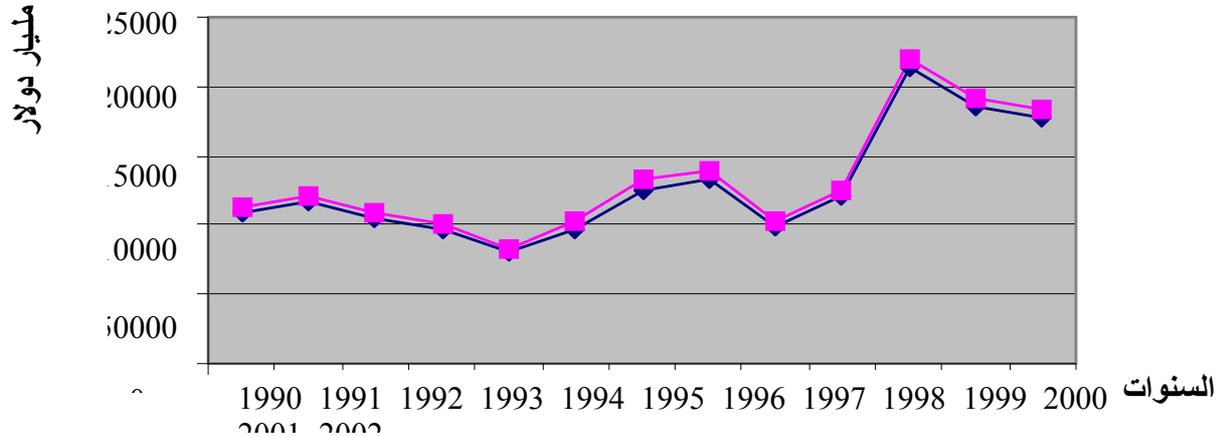
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البيان													
المواد الغذائية	50	55	79	99	33	110	136	37	27	24	32	28	39
الطاقة	10865	11726	10388	9612	8053	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484	17698
والزبون	32	43	32	26	23	41	44	40	45	41	44	37	50
مواد خام	211	169	226	287	198	274	496	387	254	281	465	504	539
منتجات نصف مصنعة	3	5	2	0	2	5	3	1	7	25	11	22	20
سلع التجهيز الفلاحية	76	61	66	17	9	18	46	23	9	47	47	45	49
سلع التجهيز الصناعي	67	42	44	50	22	61	156	23	16	20	13	12	25
سلع استهلاكية	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18420
المجموع													

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات من :

C.N.I.S.- المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإحصائيات الإعلام الآلي للجمارك

يتضح لنا من خلال تفحص معطيات هذا الجدول تلك الهيمنة أو المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية ، بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.20% خلال الفترة المدروسة ، وعلى الرغم من الإنخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار ما بين 1990 و 1994 والذي يعود إلى إنخفاض أسعار البترول - وهو ما دفع برئيس الحكومة بلعيد عبد السلام إلى الإستقالة - إلا أنها بقيت تمثل إلى مجموع صادرات السنة (1994) نسبة 96,55%، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية من عام 1995 أين انتقلت من 9731 مليون 96,55% ، إلى ما يربو عن 13300 مليون دولار عام 1997 وهو ما يمثل 96.32% من مجموع صادرات السنة نفسها ، لترتفع في عام 2000 إلى 21419 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط ، حيث انتقل سعر البرميل من 17.58 دولار للبرميل عام 1995 إلى 19.49 دولار للبرميل سنة

1997، ليقفز عام 2000 إلى 28.7 دولارا للبرميل⁽¹⁾، متجاوزا بذلك كل التوقعات ومحققا أعلى رصيد في الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة. وعلى العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، فإذا سلمنا بتعدي العلاقة أمكن القول أن تحسن الصادرات وبالتالي الاقتصاد (كمجموعة واحدة) مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية. والشكل التالي يظهر مدى ارتباط صادرات المحروقات بالصادرات الإجمالية، حيث يظهر أن لهما نفس المنحنى البياني تقريبا. الشكل رقم 6: تغير قيمة الصادرات الكلية بالنظر لتغير قيمة صادرات المحروقات للفترة 2002/1990



الصادرات الكلية
الصادرات المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 16

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن كانت عرفت في بعض السنوات تزايدا إلا أنه يبقى ضئيلا، فهي قد سجلت أحسن قيمة لها عام 1996 حيث وصلت إلى 881 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 6.58% من مجموع الصادرات (مثلت منها المنتجات النصف مصنعة نسبة 3.71%)، ويعود هذا إلى تطور الصادرات إلى تزايد بالدرجة الأولى إلى جانب المساهمة الإيجابية للقطاع الفلاحي حينها، إلا أن هذه القيمة انخفضت في سنة 1998 إلى أقل من 360 مليون دولار بسبب فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية، لتعاود الإرتفاع من جديد في عام 2002 أين وصلت إلى حوالي 722 مليون دولار بعدما كان يأمل تحقيق ما قيمته حوالي 2 مليار دولار ولكن هذا ما لم يتم تحقيقه.

⁽¹⁾ Conseil National Economique et social, projet de Rapport sur la conjoncture économique et social du premier semestre 2001, 19ème session plénière, Novembre 2001, p. 39.

⁽²⁾ Bakti Belaib, les pouvoirs publiques détermines assainir le secteur du commerce, in Revue l'économie, Alger, N° 52, Mai 1998, p.20.

كل هذا يخص التوزيع السلعي للتجارة الخارجية فماذا عن توزيعها الجغرافي ؟
وهل يعرف نفس المشاكل ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في العنصر الموالي .

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية
ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الواردات، وفيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أولا : التوزيع الجغرافي للواردات

لقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال عشرية التسعينيات في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الإتحاد الأوربي والجدول التالي خير دليل على ذلك:

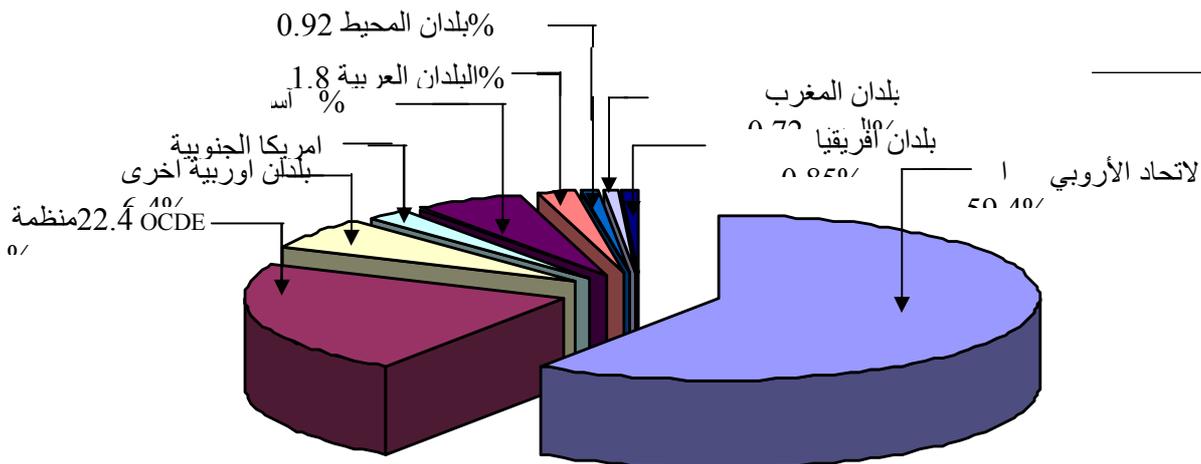
الجدول رقم : 17 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1991 / 2001
دولار أمريكي⁶ الوحدة:

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المناطق الاقتصادية	4663	5318	5233	5126	6385	5689	4930	5397	5152	5256	5903
الاتحاد الأوربي	2189	2118	2772	2539	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2225
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	177	102	157	109	271	223	423	400	485	603	636
بلدان أوربية أخرى	216	180	216	160	368	357	517	185	340	142	169
أمريكا الجنوبية	161	352	558	516	576	499	155	643	771	599	579
آسيا (دون البلدان العربية)	41	98	125	83	133	131	336	265	160	144	179
البلدان العربية (دون المغرب العربي)	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	92
بلدان المحيط	172	217	257	213	198	124	24	24	36	52	72
بلدان المغرب العربي	62	21	47	42	45	75	121	169	146	119	85
بلدان افريقيا	7681	8406	9365	8788	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940
المجموع											

Source :

- Direction Générale des douanes, centre National de l'informatique et des statistiques C.N.I.S.
- O.N.S , l'Algérie en quelques chiffres, résultats 1998/1999, N° 30, Edition 2000 , p .59.

الشكل رقم 7 : توزيع الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2001



يتضح منذ الوهلة الأولى من خلال تتبع وتفحص معطيات هذا الجدول، مدى سيطرة ثلاثة قارات على إجمالي واردات الجزائر، وهذه القارات هي على الترتيب: قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية و كذا قارة آسيا، ويمكن تفسير ذلك كون أن هذه الأقطاب الثلاث يتمركز بها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية المتقدمة والتي تشكل " وهي من أكبر المناطق عالمياً المسيطرة OCDE منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " على التجارة الدولية، لذلك فلا غرابة إذ نجد أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تمويل الجزائر بأهم وارداتها حيث شكلت في المتوسط معدل ما يقارب 63 % من مجموع وارداتنا طيلة فترة الدراسة، ويمكن ارجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية ممثلة أولاً في أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي، وثانياً لأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية وأخيراً للرصيد التاريخي الذي يربط الجزائر مع البلدان الأوروبية، خاصة تلك الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوروبية، ونخص بالذكر (فرنسا، إسبانيا، البرتغال وإيطاليا).

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، حيث مثلت حصتها في المتوسط معدل 59 % من إجمالي وارداتنا، كان لفرنسا الحظ الأوفر فيها حيث تبقى المورد الأول بدون منازع حيث تدور نسبتها حول 24 % من مجموع وارداتنا، لتليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 9 % وفي المراتب الأخرى تأتي إسبانيا، وألمانيا خاصة.

بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منظمة التعاون والتنمية " بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 25 % وكان على رأسها OCDE الاقتصادية " الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ثاني أكبر ممول للسوق الجزائرية بعد فرنسا بمعدل متوسط يقدر بحوالي 12 %.

هذا وتأتي دول آسيا (بإستثناء اليابان والبلدان العربية) في المرتبة الثالثة من الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها في المتوسط معدل 5 %.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا بلدان إفريقيا بقي ضعيفاً جداً، ويعود ذلك حسب ما يشير إليه الدكتور عبد الحميد براهيم في كتابه " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " ⁽¹⁾، إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للصادرات

⁽¹⁾ عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986، ص. 109.

إذا كان التوزيع الجغرافي للواردات يبين ان الاتحاد الأوربي هو المورد الرئيسي للجزائر، فإن التوزيع الجغرافي للصادرات يعزز هذا الاتجاه كون أن السوق الأوروبية تشكل أيضا الزبون الرئيسي للجزائر والجدول رقم 18 يوضح ذلك:

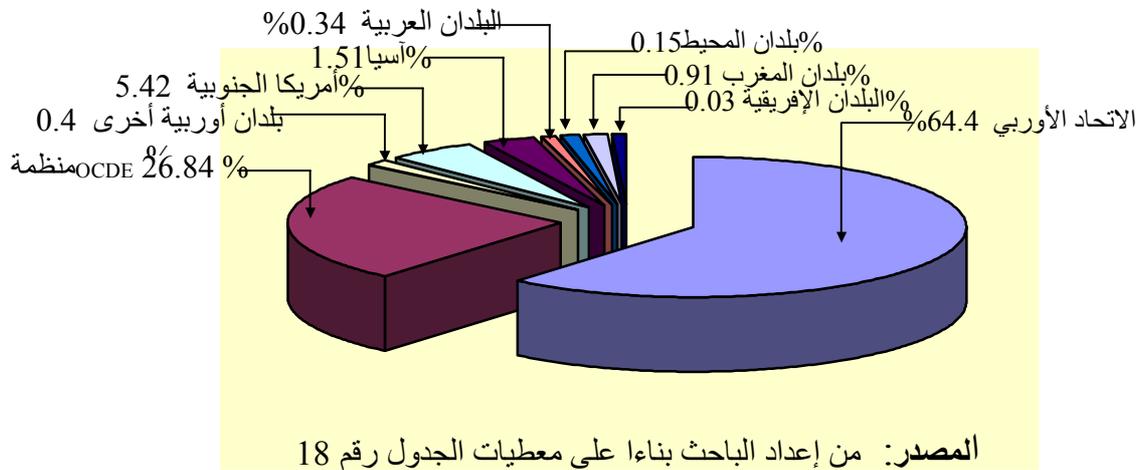
الجدول رقم 18: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1991 / 2001
الوحدة : 10⁶ دولار أمريكي

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنوات المناطق الاقتصادية
12304	13792	8058	6643	8663	8059	6638	5734	6952	7223	8308	الاتحاد الأوربي U.E
5149	5825	3095	2538	3702	3376	2521	1867	1929	2693	2433	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE
77	181	78	109	150	740	325	140	245	202	200	بلدان أوروبية أخرى
1037	1672	903	726	897	734	299	226	519	345	831	أمريكا الجنوبية
276	210	145	34	227	186	195	118	244	153	101	آسيا (دون البلدان العربية)
65	55	80	22	21	16	18	7	14	2	31	البلدان العربية (دون المغرب العربي)
3	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	بلدان المحيط
175	254	127	136	215	251	226	231	176	207	180	بلدان المغرب العربي
6	42	36	5	14	13	18	17	12	12	17	بلدان افريقيا
19132	22031	12522	10213	13889	13375	10240	8340	10091	10837	12101	المجموع

Source : voir

- Direction Générale des douanes, Centre National de L'informatique et des Statistiques C.N.I.S
- O.N.S , L'Algérie en quelques chiffres, résultats 1998/1999,N°30, Edition 2000,p.59.

توزيع الهيكل الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية الشكل رقم 8 خلال سنة 2001



من خلال قراءة الجدول أعلاه، تتضح تلك الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية (بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية الأخرى) ومنظمة كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة OCDE والتعاون والتنمية الاقتصادية الدراسة، حيث شكلت في مجملها متوسط حصة حوالي 89 % من إجمالي الصادرات. " قد استحوذت على النصيب الأكبر من UE ويلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي " إجمالي الصادرات الجزائرية، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر، حيث تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية بين 68 % عام 1991 إلى نحو 64.52 % عام 2001 وبلغت نسبتها في المتوسط حوالي 65 %، ونجد ضمن هذا الإقليم إيطاليا والتي تعتبر الزبون الأول للجزائر على طول الفترة المدروسة باستثناء سنة 2000 أين احتلت المرتبة الثانية بعد إسبانيا، حيث بقيت نسبتها تدور حول 21 % تليها فرنسا في المرتبة الثانية بنسب 15 % لتأتي في المراتب الأخرى كل من إسبانيا وهولندا وألمانيا. بعد الإتحاد الأوروبي تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 24 %، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر زبون للجزائر بعد إيطاليا بتسجيلها لمعدل متوسط يقدر بحوالي 16.5 %.

وتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2000 بتسجيلها لمعدل يقدر بحوالي 7.59 % من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة 5,42% نحوها ، لتتخفف في 2001 إلى حوالي

أما فيما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما، على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة بعد التأسيس الرسمي للاتحاد المغربي، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 2000 ما يربو عن 254 مليون دولار لتتخفف في عام 2001 إلى حوالي 175 مليون دولار. أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد عرفت انخفاضا في حجم المبادلات سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 حيث سجلت ما يقدر بـ 55 مليون دولار عام 2000 بعدما كانت حوالي 80 مليون دولار عام 1999، لتعاود الارتفاع من جديد في عام 2001 إلى 65 مليون دولار. ويمكن إرجاع سبب انخفاض الصادرات اتجاه البلدان النامية عموما والأسواق العربية خصوصا إلى عامل المحاكاة الذي له أثره في إضعاف التجارة البينية.

الفرع الثالث : مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية
إن المتفحص للنتائج المسجلة على مستوى السلع الغير متطورة والتي يوفرها بنك الجزائر، يلاحظ أن هذا القطاع (الخدمات) لا يزال يشكل عبء على الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك من خلال النتائج السلبية التي شهدتها ميزان الخدمات، والجدول التالي خير دليل على ذلك:

الجدول رقم 19 : تطور ميزان الخدمات للفترة 2001 /1990

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
واردات الخدمات	2.16	2.28	1.76	1.61	1.93	2.01	2.15	2.15	2.22	2.56	2.36	2.44

0.91	0.91	0.72	0.74	1.07	0.75	0.68	0.69	0.60	0.62	0.07	0.07	صادرات الخدمات
-	-	1.84-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد
1.53	1.45	1.84-	1.48	1.08	1.40	1.33	1.24	1.01	1.14	2.21	2.09	معدل التغطية %
37.2	38.5	28.12	33.3	49.7	34.8	33.8	35.7	37.2	35.2	3.07	3.24	
9	6		3	6	8	3	5	7	3			

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من المعطيات التالية :

-إحصائيات بنك الجزائر، مديرية الدراسات

-O.N.S , Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1997 / 1999, N° 19, Edition 2001,p.345.

ينضح من خلال قراءة الجدول أعلاه أن الخلل في ميزان الخدمات لا يزال كبيرا جدا، حيث سجل عجز سنة 1991 وصل إلى 2.21 مليار دولار لينخفض هذا العجز عام 1997 إلى 1.08 مليار دولار بمعدل تغطية يقدر بـ 49.76%، ليعاود هذا العجز في الارتفاع عام 2001 إلى حوالي 1.53 مليار دولار، ويرجع هذا العجز إلى تزايد تكاليف النقل الجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها، والأخص نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية إلى جانب تكاليف الصيانة، الشيء الذي لم يسمح حيث سجل أدنى قيمته خلال سنة 1991 بمعدل التغطية بأن يتعدى 50% في أحسن الحالات وهو ما يعني أن النسبة الباقية من الواردات والتي لم تغطي بعد 3.07% - 1991 بمعدل سيتم تغطيتها بغير صادراتها ، وذلك من خلال فائض إيرادات الصادرات المتظورة أو عن طريق الإستدانة.

وعليه وأمام بقاء تأثير العوامل التقليدية المذكورة أعلاه في ظل غياب نظرة واضحة وإصلاح يكون كفيلا بدرء الاختلالات عنه - خصوصا وأن الطلب المغربي والإفريقي على الخبراء والمهندسين في تزايد، حيث يمكن للجزائر أن تأخذ مكانا لها في ذلك خاصة وهي تتوفر على مثل هذه الطاقة البشرية الهائلة من المتعاملين ، إضافة إلى ذلك يجب العمل على إصلاح قطاع السياحة الذي عانى التهميش واللامبالاة من خلال تشجيع المستثمرين العموميين والخواص- وبهذا بقي ميزان المدفوعات يتأثر كثيرا بأحوال الميزان التجاري أو بالأحرى بأسواق النفط العالمية طالما أن كل من ميزان الخدمات وميزان رؤوس الأموال لم يتحسن وضعهما.

وقد دل على ذلك الرصيد المعتبر الذي سجله ميزان المدفوعات سنة 2000 بقيمة 7.57 مليار دولار ، رغم ان كل من ميزان رؤوس الأموال وميزان الخدمات سجل رصيديين سالبين بـ : 1.36 و 1.45 مليار دولار على التوالي، و أمام نتيجة سلبية أخرى لرصيد دخل عوامل الإنتاج بما يزيد عن 2.7 مليار دولار ، إلا أن الرصيد المعتبر المسجل على مستوى الميزان التجاري بما يزيد عن 8.9 مليار دولار والذي يجد أصله في رصيد الميزان التجاري، سمح بتخطي الوضع السلبي لميزان المدفوعات الذي كان من قبل.

ولا سيما في نهاية هذا العرض إلا أن نبرز بعض النقاط قد تكون كخلاصة لأهم ما ورد فيه.

خلاصة الفصل

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل، أن الجزائر عرفت عقب الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ثلاثة اتجاهات رئيسية في تسيير التجارة الخارجية، حيث تمثل الاتجاه الأول في رقابة الدولة للتجارة الخارجية وقد عرفته الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية السبعينيات، حيث سعت السلطات آنذاك لإحكام قبضتها على هذا الأخير-قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاعا حيويا له تأثيراته على الاقتصاد الوطني- أملا في أن تحقق الأهداف المتوخاة منه، فاتخذت جملة من الإجراءات والتدابير للوصول إلى تلك الأهداف، وتمثلت هذه الإجراءات في استخدام الرقابة على الصرف ونظام الحصص والتعريفات الجمركية وأخيرا إقامة المجتمعات المهنية للشراء، غير أن الظروف التي أعقبت الاستقلال وإلى غاية سنة 1970 جعلت من ذلك الجهد تمهيدا لبسط النفوذ الحقيقي على هذا القطاع، لتعقب هذه الفترة أو مرحلة احتكارا دام عشرين سنة تقريبا من 1970 إلى غاية 1989 وإستخدمت الدولة من خلاله جملة من الإجراءات حققت ما أمكنها من تحقيقه، لكنها وصلت في نهاية الثمانينيات إلى حقيقة أنه لا يمكن مسaire رباح التغيير سواء الخارجية-حمى الرأسمالية- أو الداخلية- الإختناقات المتعددة- إلا إذا تم التحرير الكامل للاقتصاد الوطني عامة و التجارة الخارجية خاصة.

إلا أنه مع نهاية الثمانينيات و بالخصوص بعد الأزمة النفطية عام 1986 اتجهت الجزائر شيئا فشيئا نحو القطيعة مع الممارسات السابقة، و بالمقابل تبنت سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية و التفتح على العالم الخارجي وعدم الاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات)، معلنة بذلك عن بداية مرحلة جديدة وهي الدخول إلى اقتصاد السوق، و بالفعل تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون النقد و القرض عام 1990، لتعرف الجزائر بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية و إلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام.

هذا وقد تطرق الباحث من خلال المراحل التي مر بها قطاع التجارة الخارجية إلى إبراز مكانة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني خلال كل مرحلة، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة الوضع على مستوى التجارة الخارجية المنظورة والتي تؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، فحين بقيت الصادرات خارج هذا القطاع ضئيلة و محتشمة رغم جهود الدولة لترقية هذا النشاط، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة ضئيلة من الدول هذا من جهة. ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي والمتدهور و بالتالي تسرب للعملة الصعبة، وهو ما يؤكد أكثر فأكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية .

وبعدما تم التطرق إلى مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية و إبراز مكانته في الاقتصاد الجزائري، سوف نرى في الفصل الموالي، ما هي أهم الترتيبات والإجراءات التي اتخذها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية

للتجارة ؟ وما هو محتوى المفاوضات التي جرت إلى يومنا هذا ؟ بالإضافة إلى ذلك ما هي أهم الآثار المحتملة للمنظمة على التجارة الخارجية للجزائر؟

هذا ما سيتم الخوض في حيثياته من خلال الفصل القادم.

الفصل الثالث

ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
وأثارها المحتملة على قطاع التجارة الخارجية

• مقدمة الفصل

• المبحث الأول: مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

للتجارة.

• المبحث الثاني: الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع

التجارة الخارجية للجزائر.

• خلاصة الفصل

مقدمة الفصل :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية. حيث أنه بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما، لأن بقاءها خارج إطار المنظمة سيجعلها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض لمصاعب وعقبات عديدة، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية، وأمام هذا الوضع تقدمت الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول العربية والنامية بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وكان ذلك في شهر جوان 1996، مرفوقا بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

إلا أن وما لاشك فيه أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على أعضاء المنظمة فحسب، بل أنها سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو الإيجاب. وبما أن الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مقدمة على امتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية والذي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات الجديدة، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تصنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الجزائر وحتى في وضعها الحالي خارج منظمة التجارة العالمية.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بسعي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى كشف الستار على ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص الأول منه لدراسة مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال التطرق لأهم الخطوات الإجرائية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية، وكذا عرض أهم الالتزامات التي أقرتها المنظمة على الدول النامية والجزائر واحدة منها، في حين خصص المبحث الثاني إلى استقراء أهم الآثار-الإيجابية والسلبية- المتوقعة من انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على تجارتها الخارجية، وبالتبعية على وضعها الاقتصادي والتنموي بوجه عام، نظرا لما يشكله قيام هذه المنظمة واتفاقاتها الجديدة من تحديات أمام الاقتصاد والتجارة الخارجية في مختلف قطاعاته.

المبحث الأول: مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشياً مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، فبحكم الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية وبحكم انتمائها إلى الدول العربية التي ينطبق عليها عموماً هذا المفهوم (الدول النامية) فقد كان من الطبيعي أن تسعى للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، بسبب ما كانت تعيشه من تشتت في أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس مبدأ تحرير التجارة الدولية، والذي يؤهلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة، وإدراكاً منها للأهمية التي أصبحت تحتلها هذه المنظمة بوصفها العمود الثالث المكمل لهرم النظام العالمي الجديد، وإدراكاً منها أيضاً بأن بقاء أية دولة خارج إطار منظمة التجارة العالمية من الأمور شبه المستحيلة، لأنها ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض لمصاعب وعقبات عديدة علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيوداً لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية، لهذا كله فقد تقدمت الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول العربية والدول النامية بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في جوان 1996 ، مرفوقاً بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

بناءً على ما تقدم رأى الباحث أن يتطرق من خلال هذا المبحث وفي جزئه الأول إلى المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ليعرج في الجزء الثاني منه إلى استعراض مختلف الترتيبات أو الالتزامات التي تقرها المنظمة العالمية للتجارة لأي بلد كان يريد الانضمام إليها، ومن خلال ذلك نوضح مختلف التزامات الجزائر.

المطلب الأول : المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيماناً منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها حل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة كان

لزما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من قبل أعضاء هذه المنظمة والشروع في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وكذا ثنائية الأطراف، وهو ما قامت الجزائر بفعله على أرض الواقع.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، خصص الأول منه للتطرق إلى عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الفرع الثاني فقد خصص لدراسة الشروط التي كانت مفروضة على الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، في حين خصص الفرع الثالث للتطرق للخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للانضمام تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تطبيق جملة من الشروط، وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني، وعلى اعتبار أن الجزائر جزء من العالم لا يمكن لها أن تعيش منعزلة عنه، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تولي اهتمام كبير للانضمام إلى هذه المنظمة وبالتالي التخلي عن النظرة الأحادية الضيقة، خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري يتوفر على قدرات اقتصادية هائلة. وعليه فإن الجزائر لم تقدم طلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفادي الانضمام إليها وبقيائها على الهامش خاصة بعد انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق للهدف الأساسي للمنظمة.

بناء على ما تقدم سعى الباحث من خلال هذا الفرع وفي جزئه الأول إلى كشف الستار عن أهم العوائق التي كانت سببا في تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ليعرج في الجزء الثاني منه إلى عرض العوامل التي ساعدت وشجعت وكانت بمثابة سندا ودافعا قويا لشروع الجزائر في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أولا : العوائق المسببة في تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر إلى للمنظمة العالمية للتجارة، أمرا واجبا تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني لأنها إن تأخرت وأغلقت أبواب الانخراط ستكون مجبرة إلى الخضوع للمنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري. وعلى هذا الأساس سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم العوائق التي أدت إلى تعطل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد تأخرت عملية انضمام الجزائر إلى للمنظمة العالمية للتجارة نتيجة عدة أسباب اقتصادية وسياسية

يمكن ذكر أهمها في ما يلي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري، تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998، صص 69-71.

-احتكار قطاع التجارة الخارجية وهذا الأمر يتناقى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل قيود.

-الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية وهذا ما يؤدي إلى فقدان التجارة الخارجية لمكانتها دوليا.

- لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتج، ولذا رأت أن انضمامها للاتفاقية في ذلك الوقت لا يخدم مصالحها.

-عدم خلق استراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، أي عدم تحديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

-عدم توفر عامل الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة.
-عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا ما يعنى فقدان الجزائر للاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

بعد الحديث عن العراقيل والأسباب التي كانت وراء تأخر الجزائر للالتحاق بالركب مع الدول المتقدمة واندماجها في المنظومة التجارية العالمية، رأينا أنه من الضروري وحسب مقتضيات البحث أن نتطرق من خلال العنصر الموالي إلى استعراض أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر للشروع في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ثانيا: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، ومشاركتها في دورة الأورجواي بصفة عضو ملاحظة إلى جانب مصادقتها على البيان الختامي لجولة الأورجواي في عام 1994 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، هو خير دليل عن نيتها الصريحة في الانضمام إلى هذه المنظمة والاستفادة من مزاياها، ولهذا الغرض قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996⁽²⁾.

لقد اختلفت آراء المحللين حول عملية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ففريق يرى أنه خيار عقلاني لا بد منه لأجل تتبع ومواكبة الوقائع الاقتصادية العالمية، وفريق آخر يرى أنها ضرورة حتمية لا مفر منها نتيجة الأزمة والظروف الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا- أي بعبارة أخرى أن الجزائر تكون مرغمة على هذا الانضمام من طرف الشركاء الأجانب لضمان سيرورة المعاملات التجارية والاقتصادية معها- وعلى هذا الأساس نتساءل عن أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر للشروع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟

(2) Nichida M'hamsadji bouzidi, 5 E sais sur l'ouverture de l'économie algérienne, op-cit, p.31.

إن من بين الضروريات أو الحتميات التي دفعت الجزائر إلى الشروع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي :

- اعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) وبعد ذلك عضو ملاحظ أيضا في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، كان عاملا مشجعا ومساعدًا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

-التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال الجزائري من النظام الاشتراكي إلى النظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية، يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

-الاستفادة من التكنولوجيات العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

- تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية التي نسقتها صندوق النقد الدولي، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع هذا الأخير، وخاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من قوانينها، خاصة وإذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود تناسق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة⁽³⁾.

-تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم الجديد سواء سياسيا أو اقتصاديا.

-إن مشاركة الجزائر في أشغال المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتحديد مكانتها بين الدول السائرة في طريق النمو، كما يعد انضمام الجزائر وسائر الدول الساعية لانضمام فرصة لمحاولة تغيير قواعد الجات التي لا تزال تخدم مصالح الدول المتقدمة⁽⁴⁾.

-توفير بعض الموارد المالية الهامة التي كانت تنفقها الدولة والمؤسسات الوطنية خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم، وهذا من خلال اشتراك رأس المال الأجنبي في عملية الاستثمار بهذه القطاعات أو غيرها.

-تسهيل عملية فتح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، الشيء الذي يسهل من عملية التبادل التجاري الدولي.

-الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية، ومن الدخول إلى السوق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.

⁽³⁾ موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية : الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001، ص.220.

⁽⁴⁾ طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، مرجع سابق، ص.192.

- إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي⁽⁵⁾.

- إن انضمام الجزائر إلى OMC يسمح لها بالحضور في مختلف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كما يسمح لها بالاستفادة بكثير من المزايا نذكر منها :

* المعاملة الاستثنائية.

* تخفيض معدلات التعريفات الجمركية في وجه التجارة الخارجية للدول النامية.

ويزعم البعض من معارضي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن اتفاقية الأورجواي جاءت لتخدم مصلحة البلدان المتقدمة، وأنه لا خير فيها ولا نفع منها للبلدان النامية، بل يتمادى هؤلاء المعارضين على أنها ستعود بضرر جسيم على تلك البلاد النامية حيث ترغمها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لا تقوى على الصمود في مواجهتها. وهذا الرأي في حقيقة الأمر محل جدل كبير، ذلك أن دورة الأورجواي والمنظمة العالمية للتجارة تعود بمنافع محسوسة على البلدان النامية بصفة عامة، والجزائر بصفقتها وخصوصيتها وأهميتها فهي بلد من البلدان النامية، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالتمتع بالمعاملة وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، (مبدأ تعميم المزايا)⁽⁶⁾، في مجال المبادلات التجارية مع كل الأطراف المتعاقدة دون تمييز، كما يسمح كذلك لبلدنا بالاستفادة من هذه المزايا التي تمنحها الأطراف المتعاقدة، إلى جانب أن صادراتنا تصبح مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي، كأن تفرض عليها رسوم تعرقل من استيرادها.

- إن المشاركة في أعمال المنظمة العالمية للتجارة تمكن من التحكم الجيد في ميكانيزمات التجارة الدولية وتمكن من الاستفادة من المساعدات التقنية الضرورية لتنمية صادراتنا.

- لاشك أن البلدان النامية والجزائر من ضمنها ستستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما أنها ستستفيد من صنع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية، فالبلدان التجارية الكبرى هي التي كانت تلجأ إلى الخروج عن تلك القواعد دون رقيب، ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل جولة الأورجواي، كذلك تمنح إطارا للاستشارة وتسوية المنازعات على أساس جماعي قابلة لتصليح ضعف القدرة الاحتياطية والدولية للدول السائرة في طريق النمو.

الفرع الثاني : شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

⁽⁵⁾ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 196-197.

⁽⁶⁾ صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، لبنان، دار وسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 222.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط، والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط، ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام نجد مايلي⁽⁷⁾ :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها.

- تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها مع الأخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة وتطوير قدرتها التنافسية في فترة محددة.

- تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

- التزام الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة، من بينها المعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية والسلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى السنة.

وباعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة، وهذين الشرطين هما :

أولا : الشروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مفتوحا لكل دولة تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك أكثر الأسواق إغراء في إفريقيا، فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام إلى هذه المنظمة⁽⁸⁾.

ثانيا : الشروط الخاصة

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يترتب عنه التزامات من الصعب تحملها كون الجزائر ما زالت في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وحسب المؤشرات والتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بمايلي:

1- الحقوق الجمركية :

⁽⁷⁾ جلاطو جيلالي، تحديات ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص.66-67.

⁽⁸⁾ Mahdi boukalfa, accord d'association avec l'UE et adhésion à L'OMC : l'Algérie dans le cercle infernal du multilatéralism, journal La tribune, 14/01/2002, p p. 12-13.

إن بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 7 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعد ما كان هذا التقييم جزائيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

2-المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل لذلك يجب على الجزائر القيام بعدة أشغال، بحيث يجب عليها أولا الاستمرار في إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسب أحد الاختصاصيين فإن اقتصاد السوق لا يتلائم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قانون السوق، ولا مع النظام الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها الدور الرئيسي في التسيير الداخلي للمؤسسات.

إضافة إلى هذه الجملة من الشروط، هناك شروط أخرى تلتزم الجزائر بها وتمثل في⁽⁹⁾ :

-إجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين والقيام بالتنازلات اللازمة في الميادين الثلاثة (السلع والخدمات، حقوق الملكية الفكرية)، إلى جانب ضرورة تطوير سياسة تعريفية متلائمة والتعريفات الجمركية المطبقة من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

-تقديم شبه مذكرة للأطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل خصوصا قواعد تسيير القطاع الاقتصادي التجاري والفلاحي والصناعي، وسياسة الخصوصية ومعدل الفائدة وسعر الصرف وسياسة الاستثمار، وكذا المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية والرقابة والإطار النظامي للمؤسسات الذي يحكم الصادرات والواردات.

بعد الحديث عن الشروط المفروضة على البلدان الساعية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والجزائر واحدة من هذه الدول، سوف يتطرق الباحث من خلال الفرع الموالي إلى أهم المراحل والخطوات التي اتخذتها الجزائر من أجل الانضمام تحت لواء هذه المنظمة.

الفرع الثالث: الخطوات والإجراءات المتخذة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

عقب الاستقلال مباشرة استفادت الجزائر كبقية بلدان العالم الثالث من تطبيق نظام "التوكيل التجاري" أي (Le facto) * المتضمن قوانين الجات منذ مارس 1965، وبهذا أصبحت الجزائر مطالبة باحترام القواعد والمبادئ العامة، لكنها غير ملزمة باحترام التدابير الخاصة بالإجراءات التجارية مثل التبليغ عن

⁽⁹⁾ أحمد . ع ، المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة تراوح مكانها، جريدة المجاهد، عدد 2010، فيفري 1999، ص.08.

* ويعني عدم إجبارية الالتزام بكل القيود والمقابل بدون أن تلتزم الدول المتعاقدة- في اتفاقية الجات- باحترام بنود الاتفاقية تجاه هذه الدول.

ممارستها التجارية، كما كانت لها الحرية الكاملة في وضع سياستها الجمركية لأنها لم تكن طرفا متعاقدا، واستمرت الجزائر في هذه السياسة إلى غاية الثمانينيات⁽¹⁰⁾.

إلا أنه ويهدف تدارك الوضع الاقتصادي الوطني الخطير ومحاولة من السلطات الوطنية إيجاد الحلول المشتركة مع الأطراف المتعاملة معها، وخاصة المجموعة الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، ونظرا لأهمية التبادل المقام بين الجزائر والمجموعة الأوروبية فإنه من الضروري الدخول في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين بهدف برنامج إصلاحي هيكلية يتمشى والظروف المحلية، وكانت أول مرحلة قامت بها الجزائر آنذاك هو تقديم طلب العضوية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، إلا أن هذا الطلب رفض آنذاك سنة 1987 لأسباب تم ذكرها سابقا ومن بينها⁽¹¹⁾:

- غياب سياسة تجارية واضحة، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن الجزائر كانت تعتمد في تجارتها الخارجية بنسبة 97% على البترول.

- الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد الجزائر، والذي كانت آثاره كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لهذين السببين ولأسباب أخرى أجبرت السلطات الجزائرية على وضع هذا الملف (ملف طلب العضوية) في الدروج، إلا أنه مع ختام جولة الأورجواي والإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة شكلت وزارة التجارة في تلك الفترة لجننتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك بتاريخ 07 نوفمبر 1994 وهذين اللجنتين هما :

أولا : اللجنة الوزارية المشتركة

في السابع من نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد ومتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتتكون هذه اللجنة التي يرأسها وزير التجارة من 22 عضو من الوزارات والمؤسسات التالية :

وزارة /العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.
مؤسسة/بنك الجزائر، المديرية العامة للحمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

⁽¹⁰⁾ لعيساوي كريمة، تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001/2000، ص.99.

⁽¹¹⁾ Oukazi ghania, adhésion à L'OMC : les Algériens patrintent, le quotidien d'Oran, 20/02/2001, p p.10-11.

وتتلخص مهمة هذه اللجنة الوزارية في إعداد مايلي⁽¹²⁾:

-تحديد العناصر الاستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر وأطراف المنظمة العالمية للتجارة.

-تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها.

-تقييم مدى تأثير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مستوى مختلف النشاطات الاقتصادية.

-تنفيذ الاقتراحات المقدمة والمتعلقة بالتخفيضات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات.

-تنفيذ مشروع المذكرة المساعدة "Mémorandum" حول تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية وأبعاد تحريرها

-تنظيم مشاركة الأطراف الاجتماعية (النقابات، أرباب العمل) في هذا الملف.

وإلى جانب اللجنة الوزارية المشتركة تم إعداد لجنة ثانية تتمثل في :

ثانيا : لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية

تعد لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية ثاني لجنة شكلت من قبل وزارة التجارة لتعمل جنبا إلى جنب مع اللجنة الوزارية المشتركة، وقد شكلت هذه اللجنة في نفس التاريخ الذي تم فيه إعداد اللجنة الأولى، وتتلخص مهمة لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية في اقتراح الإجراءات العملية وتحديد قواعد وطرق العمل في كل المجالات التي تهم التجارة الخارجية من قريب أو من بعيد، لأن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) كان يتراوح بين مؤيد ومعارض.

لقد شارك المسؤولون الجزائريون في الأطوار الأولى من المفاوضات الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تعد امتدادا للحجرات والتي كانت الجزائر مراقبة بها منذ سنة 1963، كما شاركت الجزائر في الدورة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية وسعت إلى إبراز المواقف الإفريقية المشتركة بخصوص عدد من المسائل، ومن بينها قضية الديون وتحرير التجارة الخارجية.

بعد التكلم عن أهم اللجان التي تم إنشائها من قبل وزارة التجارة لغرض تحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، اقتضت الدراسة إلى استعراض سيرورة عملية المفاوضات الجزائرية التي تمت في هذا الشأن مع المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا : المسار التفاوضي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قبل الحديث عن أهم الخطوات التي اتبعتها الجزائر بقصد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لأجل تحرير تجارتها الخارجية والاندماج مع المحيط الاقتصادي العالمي، علينا أن نشير على أنه بالرغم من أن الجزائر لم

Les perspectives d'adhésion à L'OMC, direction des études et du commerce extérieur, 1996, ⁽¹²⁾ p. 08.

تكن عضو في اتفاقية الجات إلا أنها استفادت كبقية بلدان العالم الثالث مباشرة بعد الاستقلال من تطبيق نظام التوكيل التجاري المتضمن قوانين وقواعد الجات منذ مارس 1965.

هذا وقد منحت للدول النامية المطبقة لقواعد الجات عضوية الملاحظ من أجل المشاركة في جولة الأورجواي شريطة أن تعلن نيتها بالانضمام وهذا قبل 30 أبريل 1987، وفي هذا الموعد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الجات، الشيء الذي سمح لها بالمشاركة في جولة الأورجواي (1986-1993)⁽¹³⁾.

في سنة 1993 نظمت الجزائر ندوة حول سبل الانضمام لاتفاقية الجات، وضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجات، ورغم وجود آراء تؤيد الانضمام نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر، إلا أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائر للانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (95% إلى 97% محروقات، حوالي 5% خارج المحروقات) مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد.

في الثاني عشر أبريل 1994 إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه المنظمة العالمية للتجارة حيث تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ بعد مشاركتها في العقد النهائي.

في 7 نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية متكونة من كل الهياكل المهمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها.

في 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة إثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتأسس هذه اللجنة سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة.

في 14 نوفمبر 1995 خضع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

لقد أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال القرار الذي اتخذته مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 05 جوان 1996، وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة⁽¹⁴⁾. ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير

(13) لعيساوي كريمة، تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص.99.

(14) كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، المنتدى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، مرجع سابق، ص.04.

التجارة في أكتوبر 1996، وهذه اللجنة تم إنشائها بقرار عن رئيس الحكومة والتي يتأسيها وزير التجارة، ومجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات.

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكورة النهائية قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ويتأسيه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، حيث بعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من طرف 05 دول أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو، وقد طرحت الأسئلة من قبل الدول التالية⁽¹⁵⁾:

- دول الاتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالاً، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حماية الملكية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي وغيرها من الأسئلة.
- سويسرا طرحت 33 سؤالاً حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال.
- اليابان طرحت 09 أسئلة دارت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية والقيود الكمية عند الاستيراد.

- استراليا طرحت 08 أسئلة، وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية.
- إسرائيل طرحت سؤال واحد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها، وهذا نص السؤال "هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وهل تستطيع الجزائر أن تحدد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد"، وكان جواب الجزائر كالتالي: "إن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتطبق على مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذو طابع سياسي وليس تجاري. وإن المقاطعة مطبقة بناء على مقتضيات الأمن الوطني استناداً إلى ترتيبات المادة 21 من "الجات" والمادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات المتعلقة بالإستثناءات العامة"⁽¹⁶⁾.

في 05 جويلية 1997 تم تبليغ الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة (174 سؤال) على طاولة OMC، وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض، ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

⁽¹⁵⁾ Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC : réalités et perspective, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1^{er} cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002, p. 07.

⁽¹⁶⁾ لعيساوي كريمة، تطور النظام الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص. 109-110.

في أوت 1997 وصول السلسلة الثانية من الأسئلة (170 سؤال) طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

وخلال الأيام من 13 حتى 15 أكتوبر 1997 انعقد بالجزائر لقاء ضم حوالي 300 مسؤول وخبير ومقررين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات علمية، وكان موضوع هذا اللقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي. كما ارتكزت المفاوضات في هذا اللقاء على 03 محاور أساسية هي⁽¹⁷⁾:

-الإعانات الزراعية.

-تحرير الخدمات.

-تجارة السلع.

وانتهى اللقاء باستخلاص أن دخول الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي لا يعتبر خيارا وإنما حتمية يجب التأقلم معها، وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

لقد اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك يومي 22 و23 أبريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، ومن خلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية و وزير التجارة آنذاك السيد بختي بلعاب على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁸⁾. كما أكد على عزم الجزائر للانضمام إلى المنظمة ملحا على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، لذلك تعكف لجنة العمل على التحضير للرد على أسئلة أخرى، إضافة إلى التحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على معلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري.

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة

⁽¹⁷⁾ طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : آفاق وتحديات، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، أكتوبر 2001، صص.137-138.

⁽¹⁸⁾ 07-. Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC, réalités et perspective, op-cit, p p 08.

بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت رغم تأكيد وزير للتجارة آنذاك السيد " مراد مدلسي " على استئنافها سنة 2000.

بعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد وكان ذلك في أواخر جويلية 2001 ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة، وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية بشكل نوعا ما بطيء، ولكن بصدور الأمر الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريف الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد حدد الأمر الرئاسي أربعة معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية، وصولا إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30 % مرورا بمستوى ضعيف و آخر متوسط، وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلا (19).

في 07 فيفري 2002 تم انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC، وقد أكد السيد عبد الحميد طمار بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطبعا جدا حسن لدى مجموعة العمل المتكونة من ممثلي 43 دولة وأنها كشفت اهتمام بالغ للملف الجزائري، لكنه نفي تضمن جدول الأعمال لتقديم مذكرة العروض، وإنما اقتصر جدول الأعمال على تقديم السياسة الاقتصادية وطرح الأسئلة حول المذكرة ودراسة نظام التجارة الخارجية وبرنامج المراجعة التشريعية⁽²⁰⁾.

وفي خلال الفترة الممتدة من 25 أبريل إلى 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC بجنيف، حيث اعتبر السيد عبد الحميد طمار هذا الاجتماع بمثابة بداية حقيقية للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مؤكدا أن الجزائر ستفاوض على أساس مقترحاتها، كما صرح بأن المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأوروغواي وكوبا ستعقد اجتماعها الرابع في شهر أكتوبر المقبل من عام 2002⁽²¹⁾.

في شهر ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة لمفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بقيادة وزير التجارة نور الدين بوكروح، وقد تركزت هذه الجولة من المفاوضات حسب تصريح مواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها في شهر جويلية بالإضافة إلى وثائق إضافية

(19) كوزيل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي التجارة والخدمات، مرجع سابق، ص. 04.

(20) Ghada.H, processus d'adhésion de l'Algérie a L'OMC : les clarifications de tammam, journal le matin 19/02/2002, p p 21-22.

(21) Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC ,op-cit, p. 08. , réalités et perspective

أخرى، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطور وتصديق خطة التغييرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة.

هذا وتشير بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقت الجزائر إلى يومنا هذا وصلت إلى حوالي 1200 سؤال، كما تشير ذات المصادر على أنه من المرتقب انضمام الجزائر رسميا إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال السداسي الأول من سنة 2004.

من كل ما سبق يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية وثنائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

المطلب الثاني : ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

مع اختتام دورة الأورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتي كان من أبرز نتائجها ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود من جهة، وتوسيع وتعميق مجالات عملها، لتشمل ميادين جديدة وحساسة تجاوزت التجارة في السلع لتمتد إلى التجارة في الخدمات، والأوجه التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، والاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة من جهة أخرى، أصبح من الصعب على الدول النامية الغير عضوة في هذه المنظمة- والجزائر واحدة منها- أن تبقى بمعزل عن هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي دفعها إلى التفكير في الانضمام تحت لواء هذه المنظمة، إلا أن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مقرونا بالتزام الدول الساعية للانضمام بجملة من الالتزامات والترتيبات، تتمثل في تقديم تنازلات جمركية وغير جمركية وتثبيت سقف محدد للتعريف الجمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقها المحلية في مجال السلع والخدمات.

على هذا الأساس سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض أهم الترتيبات أو الالتزامات التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة لأي بلد كان يريد الانضمام إليها، ومن خلال ذلك نوضح مختلف التزامات الجزائر.

الفرع الأول : الالتزامات المتعلقة بتجارة السلع

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجالات تجارة السلع لتشمل مجالات جديدة مثل التجارة في السلع الزراعية، والتجارة في المنسوجات والملابس في وقت كانت فيه محصورة فقط على تجارة السلع الصناعية فقط، إضافة إلى تعميق خطوات التحرير بموجب العديد من الضوابط والأحكام المتعلقة بحركة انسياب السلع على المستوى الدولي.

وعليه سيتم من خلال هذا الفرع تبيان أهم الترتيبات والالتزامات التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة على الدول التي تسعى للانضمام تحت لوائها -والجزائر واحدة منها- فيما يخص المجالات المتعلقة بتجارة السلع والمحددة فيمايلي:

أولا : التجارة في السلع الزراعية

يعتبر موضوع تحرير الجوانب المختلفة للتجارة في السلع الزراعية بمثابة واحد من النقاط الجديدة التي أدرجت ضمن مفاوضات تحرير التجارة والتي لم يسبق تناولها على هذا النطاق قبل جولة الأورجواي وذلك كون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات السلعية التي خضعت لسياسات حمائية متشددة من قبل كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة منها، مما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة في الأسعار والسياسات التجارية للإنتاج الزراعي، وتتمثل هذه التشوهات في السياسة الزراعية للدول الصناعية المتقدمة في صورة دعم لهذا القطاع الإنتاجي الحيوي، سواء كان دعما داخليا أو دعما للصادرات.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المشاركة في جولة الأورجواي، وهي تسعى حاليا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كان لزاما عليها في حالة قبول انضمامها بتنفيذ عدد من الالتزامات المتعلقة بتجارة السلع الزراعية، وتتلخص هذه الالتزامات أو الترتيبات فيمايلي :

1-النفاذ إلى الأسواق :

-وفقا للأحكام الخاصة بدخول الأسواق تم الاتفاق على تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية مثل حصص الاستيراد والرسوم المتغيرة على الوردات إلى رسوم جمركية، يتم تثبيتها عند مستوى معين ثم يتم تخفيضها تدريجيا فيما بعد ويسمى هذا الأسلوب بالتعريفية Tarification اتساقا مع المبدأ الرئيسي للجات، والذي يقضي بقصر الحماية للسوق الوطني على التعريفية الجمركية فقط، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل⁽²²⁾.

-تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على السلع الزراعية بما في ذلك التعريفات الناتجة عن إزالة القيود غير التعريفية على أقساط متساوية، حيث تقرر تخفيضها بنسبة 24% عن المستوى الذي كان سائدا قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وعلى مدى 10 سنوات باعتبارها من الدول النامية أي بمعدل سنوي يقدر بـ 2.4%، مقابل 6% بالنسبة للدول المتقدمة التي تلتزم بتخفيض تعريفاتها الجمركية بمتوسط إجمالي يقدر بـ 36% على مدى 06 سنوات⁽²³⁾.

(22) محمد محمد علي إبراهيم، الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص.44.

(23) عبد الناصر نزال العبادي، أثر تطبيق أحكام اتفاقية القطاع الزراعي في جولة أورجواي على الاقتصادات العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد التاسع عشر، ربيع 2000، ص.41.

2- خفض الدعم المحلي :

بالنسبة لتخفيض الدعم المحلي تلتزم الجزائر شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حالة قبول انضمامها، بتخفيض متوسط قيمة الدعم الداخلي لإنتاجها الزراعي بنسبة 13.3% على مدى 10 سنوات، وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الاتفاقية الخاصة بتجارة السلع الزراعية تسمح بإعفاء الدول النامية -والجزائر منها- من التزامات تخفيض الدعم المحلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم 10% من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي مقابل 5% بالنسبة للدول المتقدمة⁽²⁴⁾.

وتسنوفنا هذه النقطة الأخيرة (الدعم) للإشارة إلى أن مفارقة ذات صلة بإشكالية التعامل مع النظام الجديدة للتجارة العالمية، وهي أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%⁽²⁵⁾.

3- التخفيض في دعم الصادرات :

يقتضي الحكم الخاص بدعم التصدير بالالتزام الجزائر كغيرها من البلدان النامية، بتخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية إن وجدت تخفيضا قيميا بنسبة 24% من قيمة الصادرات المدعومة وكما بنسبة 14% من كمية الصادرات المدعومة، وذلك على مدى 10 سنوات اعتبارا من أول جانفي 1995⁽²⁶⁾. أما بالنسبة للدول المتقدمة فهي ملتزمة بتخفيض الدعم المقدم للصادرات من السلع الزراعية بنسبة 36% من القيمة وبنسبة 21% من الكمية خلال فترة 06 سنوات.

ثانيا : التجارة في السلع المصنعة

إن ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية المتعلقة بتحرير المبادلات تستهدف أكثر ما تستهدف المنتوجات الصناعية، ومن هنا يتعين عند تحديد التوجهات المطلوبة للتنمية الصناعية مراعاة هذا الطرف بما يرتبط به من قيود، وعلى هذا الأساس فقد أسفرت جولة الأورجواي على مجموعة متعددة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من إعفاءات وتخفيضات من أجل التحرير الانتقالي للسلع الصناعية التي ترغب الدول المتقدمة في تحرير أسواقها، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المشاركة في جولة الأورجواي بصفة عضو ملاحظ فهي ملتزمة في حالة قبول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بتقديم جملة من التنازلات، وفيما يلي محصلة بالتنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات والتي يجب على الجزائر الالتزام بها في حالة قبول انضمامها وأهمها مايلي :

(24) أسامة المجذوب، الحات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص 100-101.

(25) موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية : الفرص المتبقية.. والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، مرجع سابق، ص. 233.

(26) موله عبد الله، نفس المرجع، ص. 214.

-تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الصناعية للدول المتقدمة والدول النامية (والجزائر واحدة منها هذه الدول) -على السواء- من 6.3% إلى 3.9% أي بنسبة خفض تصل إلى 40% بالنسبة للدول المتقدمة، ومن 6.8% إلى 4.3% بالنسبة للدول النامية⁽²⁷⁾.

-زيادة حصيلة الواردات من السلع الصناعية المعفاة تماما من التعريفات الجمركية بالنسبة للدول الصناعية، حيث انتقلت حصتها من 20% إلى 40%، ويتعلق الأمر بمنتجات ثماني قطاعات هي: الأدوية، معدات البناء، العتاد الطبي، البيرة المصنعة، الصلب، الأثاث، العتاد الفلاحي، المشروبات الروحية⁽²⁸⁾.

-تقليص أو خفض شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول المتقدمة والتي تفوق الحقوق الجمركية عليها بنسبة 15% من 7% إلى 5% مهما كانت الجهة المصدرة، ومن 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية.

-خفض التعريفات الجمركية على 64% من إجمالي واردات الدول المتقدمة، و46% من إجمالي خطوط التعريفات في الدول النامية أي ما يوازي ثلث وارداتها من السلع المصنعة.

ثالثا : تجارة المنسوجات والملابس

تحتل المنسوجات والملابس مكانة في الاقتصاد العالمي، حيث أنها تساهم مساهمة كبيرة في مستوى التوظيف، وقد بلغت التجارة العالمية في المنسوجات والملابس نحو 187 مليون دولار عام 1992 أي ما يعادل نحو 7% من إجمالي الصادرات السلعية، وحوالي 40% من مجموع صادرات البلدان النامية⁽²⁹⁾. هذا ويعتبر قطاع المنسوجات والملابس أحد أهم القطاعات الإنتاجية للدول النامية، وقد خضع هذا النوع من التجارة لأحكام اتفاقية خاصة منذ 1962 عرفت باسم "اتفاقية الألياف المتعددة" والتي كان يتم على أساسها تحديد حصص تصدير الدول المصدرة، وحصص استيراد الدول المستوردة وقد مثلت هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من قبل الدول الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس التي تمتلك الميزة النسبية لإنتاجها⁽³⁰⁾.

وتشير الدراسات أن المكاسب التي حققتها هذه الاتفاقية للعمال كانت أقل بكثير من الخسائر التي تحملها المستهلكون، لذلك وبعد تطبيق دام عشرين سنة قررت البلدان المشاركة في مفاوضات الأورجواي تفكيك هذه الاتفاقية، ليحل محلها اتفاقية عرفت باتفاقية المنسوجات والملابس التي تهدف إلى تحرير هذه التجارة وإدماجها تدريجيا ضمن اتفاقية الجات في غضون فترة 10 سنوات، تنقسم إلى أربعة مراحل والجدول التالي يبين ذلك⁽³¹⁾:

(27) Nachida M'hamsadji bouzidi, 5Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, op-cit, p.38.

(28) محمد محمد علي إبراهيم، الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سابق، ص.54.

(29) محمد محمد علي إبراهيم، الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سابق، ص.57.

(30) صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق، ص.122.

(31) صباح نعوش، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.123.

جدول رقم 17 : مراحل إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة

المرحلة	التاريخ	نسبة الإدماج %
الأولى	1995/01/01 ← 1997/12/31	16%
الثانية	1998/01/01 ← 2001/12/31	17%
الثالثة	2002/01/01 ← 2004/12/31	18%
الرابعة	ابتداء من 2005/01/01	49%

المصدر : دمدوم كمال، مكانة الدول النامية في النظام العالمي للتجارة، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، مرجع سابق، ص.188.

إن الملاحظ لهذا الجدول يتبين له منذ الوهلة الأولى أنه على مدار المرحلة الانتقالية -عشرة سنوات- يكون قد تم تحرير 51% من تجارة الدول الأعضاء في قطاع المنسوجات والملابس من القيود المفروضة عليها بموجب اتفاقية الألياف المتعددة، على أن يتم إدماج باقي النسبة وهي 49% دفعة واحدة لتكتمل بذلك عملية إزالة القيود المفروضة على واردات الدول في هذا القطاع وإخضاع التجارة فيه بالكامل لأحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة⁽³²⁾. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه هناك جهاز خاص TMB* تابع للمنظمة يشرف على متابعة وتنفيذ هذه المراحل ويتكون هذا الجهاز من رئيس وعشرة أعضاء.

الفرع الثاني : الالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS^{*}، أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي والتي تم إدخالها في حظيرة الجات بناء على ترتيب وتخطيط مسبق من الولايات المتحدة وبتسييق كامل مع الدول المتقدمة، وبذلك يمكن القول أن دخول الخدمات في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لهذا القطاع من أهمية خاصة حيث يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، ويعتبر هذا القطاع من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري، وتشير الإحصائيات إلى أن ناتج هذا القطاع يمثل من 60% إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي

(32) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص.110.

* جهاز متابعة تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس TMB : Taxile monitoring body وهو بمثابة هيئة دائمة تشرف على تجارة المنسوجات والملابس ويقوم هذا الجهاز بفحص كافة المعايير التي تتضمنها شروط الاتفاقية.

* GATS : General Agreement of trade in services.

الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة وحوالي 50% في الاقتصادات النامية، وتصل نسبته في التجارة العالمية إلى حوالي 20% (33).

لقد ظهر من خلال مفاوضات تحرير تجارة الخدمات بأن عملية التحرير هذه تختلف عن عملية تحرير تجارة السلع، لأنه في حالة الخدمات من قيود هي القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام للتبادل الحر للخدمات خلال عشر سنوات على الأكثر (34). ومن أجل إزالة هذه القيود وجب على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والدول التي تسعى للانضمام تحت لواء هذه المنظمة-والجزائر منها- أن تلتزم بتنفيذ وتقديم جملة من الالتزامات تتمثل فيما يلي (35):

-الالتزام بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية أي عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردين الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر.

-الالتزام بإنشاء مراكز للاستعلام لتوفير المعلومات عن الإجراءات والتشريعات التي يتخذها أي طرف من أطراف الاتفاقية خلال عامين من تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة، مع إعطاء البلدان النامية المرونة المناسبة فيما يخص الفترة الزمنية لإنشاء هذه المراكز.

إضافة إلى هذين النوعين من الالتزامات التي تدخل ضمن الالتزامات العامة التي تضمنتها أحكام ومبادئ اتفاقية الخدمات، هناك نوع آخر من الالتزامات وهي الالتزامات المحددة والتي هي عبارة عن مجموعة من التعهدات المحددة في القطاعات التي ترغب الدولة في تحريرها مرفوقة بشروط الوصول إلى الأسواق والتأهيل للمعاملة الوطنية (36)، وعليه فقد وضعت اتفاقية الجاتس ستة أنواع من القيود التي يمكن للدول استخدامها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الأجانب وهي (37):

-تقييد عدد موردي الخدمات الأجانب في السوق المحلية.

-تقييد قيمة المعاملات أو موجودات موردي الخدمات الأجانب.

-إلزام موردي الخدمات الأجانب على إنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات.

(33) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 123-126.

(34) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص.64.

(35) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات : التحديات والفرص، مرجع سابق، ص.85.

(36) صالح صالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق، ص.128.

(37) شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، مرجع سابق، ص.311.

-إلزام موردي الخدمات الأجنبي بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة (مثال ذلك إلزام النشاطات المصرفية الأجنبية على فتح مكاتب عوضا عن فروع).

-تقييد عدد منسوبي الشركات الأجنبية الموردة للخدمات.

-تقييد مشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

أما فيما يتعلق بالجزائر وحسب تصريحات السيد زعاف الشريف المفاوض الرئيسي لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة خلال الملتقى الذي جمع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بممثلين عن المنظمة يوم 26 جويلية 2003 بوهراش أشار إلى أن الجزائر قد قدمت في فيفري 2002 عروض تتعلق بقطاع الخدمات في تسعة مجالات من أصل 12 التي طلبتها الدول العضوة في المنظمة، وقد اعتبر السيد زعاف أن هناك تطور ملحوظ في مسار المفاوضات المتعلقة بقطاع الخدمات، خاصة وأن الدول الكبرى بدأت تقتنع فعلا بإمكانيات الجزائر لانضمام إلى المنظمة. ومن جهة أخرى أكد الخبير الجزائري أن انضمام الجزائر لهذه المنظمة لا يمكنه أن يتعدى السنة المقبلة وإلا فإننا سنقع في مأزق كبير بعد الأشواط الكبيرة التي قطعها الجزائر في المفاوضات، حيث ستضطر الجزائر إلى مزيد من التنازلات، خصوصا وأن الوفد الجزائري المفاوض طلب المزيد من الوقت كمرحلة انتقالية بهدف الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني ليصبح في مستوى الدول المنخرطة في المنظمة، وتراوح هذه المرحلة الانتقالية من ثلاث سنوات إلى 15 سنة⁽³⁸⁾.

الفرع الثالث : الالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يشابهها من إبداعات، وحقوق الملكية الصناعية بما تشمله من براءات الاختراعات والتصميمات الصناعية والعلاقات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان فنيا أو أدبيا أو صناعيا بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع⁽³⁹⁾.

إن اتفاقية الأوجه التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS* تقتضي من دول المنظمة وبخاصة الدول النامية إلى اتخاذ استعدادات إدارية وقانونية للتعامل مع تفاصيل هذه القضية بشكل لا يربك كل من يتأثر بمثل هذه الاتفاقية وبخاصة إذا كنا في حاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية واسعة، ولذلك فقد منحت اتفاقية تريبس الدول النامية- والجزائر واحدة من هذه الدول في حالة قبول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة-فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل تنفيذ الاتفاقية كما يمنح الاتفاق الدول النامية مدة خمس

(38) م. بوازنة، الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: الدول الأعضاء بدأت تقتنع بإمكانيات الجزائر، جريدة الخبر، عدد 3841، 2003/07/27، ص.2.

(39) عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص.65.

* TRIPS : agreement on related aspects of intellectual property rights.

سنوات قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع عن المنتج فيما يخص الاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية⁽⁴⁰⁾. وهذه الفترات الانتقالية تعد حقا مكتسبا للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لا تعد حقا مكتسبا للدول غير الأعضاء والتي تنوي الانضمام وتتفاوض للحصول على فترات السماح الانتقالية، وهذا ما كان يعزز من مطلب الجزائر بضرورة التحضير المسبق لهذه المفاوضات لكي تحصل على أعلى الفترات الانتقالية.

وباعتبار الجزائر واحدة من البلدان التي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي ملزمة في حالة قبول انضمامها للمنظمة بتقديم جملة من الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، شأنها في ذلك شأن الدول العضوة في المنظمة، وتتلخص هذه الالتزامات فيما يلي :

-الالتزام بتنفيذ ما نصت عليه أحكام المعاهدات الدولية الأربعة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أحكام والتزامات والمتمثلة في (41):

أ- معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة سنة 1883 والمعدلة في استكهولم سنة 1967.

ب- معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة 1886، والمعدلة في باريس عام 1971.

ج- معاهدة روما لحماية الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية سنة 1961.

د- معاهدة واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة 1989.

-الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية والذي بمقتضاه تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بمنح مواطني الدول الأخرى معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.

-التزام الدول الأعضاء بتطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو حقوق الطبع على نطاق تجاري، وذلك من خلال فرض غرامة، بالإضافة إلى مصادرة السلع المخالفة والأدوات المستخدمة في إنتاجها، ويلزم هذا النص الدول الأعضاء بتعديل تشريعاتها لتتضمن الجزاءات والعقوبات الجنائية الرادعة للتعدي على حقوق الملكية الفكرية⁽⁴²⁾.

كما تلتزم الدول الأعضاء بأن تتضمن قوانينها الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاق لتسهيل اتخاذ التدابير الفعالة ضد أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية⁽⁴³⁾. على أن تكون هذه الإجراءات منصفة وعادلة، ولا يجوز أن تكون معقدة أو باهضة التكاليف بصورة غير ضرورية.

الفرع الرابع : الالتزامات المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق

(40) عبد الله الحشروم، أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية والتجارية الأردنية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة 26، جويلية 2002، ص ص. 281-282.

(41) جمعية سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص. 306.

(42) أسامة المجدوب، المحات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص. 149.

(43) أسامة المجدوب، نفس المرجع، ص. 147.

بالإضافة ما تم ذكره من التزامات هناك عدد آخر من الالتزامات ظهرت نتيجة تصاعد موجة الحماية التجارية التي عرفتها الفترة التي سبقت جولة الأورجواي، وتمثل هذه الالتزامات فيما يلي:

أولا : مكافحة الإغراق

يعرف الإغراق بأنه الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة أقل من سعر بيعها في سوق الدولة المنتجة أو المستوردة، أو بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها، بما يؤدي إلى أضرار جسيمة بالصناعة الوطنية القائمة بالدولة المستوردة، أو يحول دون إقامة صناعة معينة بها.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن موضوع الإغراق كان من أبرز المواضيع التي تمت مناقشتها في جولة الأورجواي، حيث أعطي للدول المستوردة الحق في مكافحة الإغراق (بعد ثبوته) وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية إضافية على السلعة المغرقة بما يتناسب مع حجم الانخفاض في سعرها عن السعر السائد في السوق وقتئذ⁽⁴⁴⁾. بمعنى آخر لا تزيد هذه الرسوم عن الفرق بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المماثلة في سوق التصدير، ولا يجوز استخدام هذه الإجراءات كعائق على تدفق التجارة المشروعة، أو بصورة تخل بقواعد المنافسة العادلة.

كما ينص الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق على الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق أقل من 2% من سعر تصدير المنتج أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق أقل من 3% من الواردات الكلية للمنتج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقضي الاتفاق بتشكيل لجنة في إطار منظمة التجارة العالمية تعنى بممارسة مكافحة الإغراق، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين لكافة الدول الأعضاء، وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين على الأقل سنويا، حيث تنفذ مهامها طبقا لقواعد مكافحة الإغراق⁽⁴⁵⁾.

ثانيا : الدعم والإجراءات التعويضية

يعتبر موضوع الدعم والإجراءات التعويضية من المسائل الهامة لاتفاقية الجات وقد تم مناقشة ووضع ضوابط وأسس استخدام الدعم والإجراءات التعويضية في جولة طوكيو عام 1973، ثم جاءت جولة الأورجواي لتضع ضوابط وأسس أشمل بهدف تقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة وكيفية إثبات الضرر الذي يلحق بالصناعة المحلية حتى يتسنى اتخاذ إجراءات مضادة للدعم في حالة إضراره بتجارة الدول الأخرى، ويعرف الدعم بأنه: " أية مساهمة تقدمها الحكومة، أو أية هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل فعلي للأموال أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في

(44) عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات : التحديات والفرص، مرجع سابق، ص.109.

(45) عاطف السيد : الجات والعالم الثالث : دراسة تقييمية للجات واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص.78-79

حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن إيرادات من جانب الحكومة كما في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمات أو سلع، أو أي دعم عيني⁽⁴⁶⁾.

لقد ميزت المنظمة العالمية للتجارة في المواد من 3 إلى 9 بين ثلاثة أنواع من الدعم وفقا لدرجة مشروعيتها وطرق مواجهتها كمايلي⁽⁴⁷⁾:

-دعم محصور : ويقصد به الدعم الذي يؤدي إلى تشجيع الصادرات، أو تفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة، وأيا كانت مبررات هذا النوع من الدعم، إذا لم تقم الدولة المخالفة بإلغائه فورا خلال الفترة المحددة، يصرح للعضو المتضرر باتخاذ إجراءات مضادة.

-الدعم المسموح به : وهو لا يستوجب اتخاذ أية إجراءات ضده، ومن أمثله الدعم العمومي (غير المرتبط بسلعة أو صناعة أو مشروع معين)، والدعم المقدم للأبحاث الصناعية التي تقوم بها الشركات أو تعهد به إلى مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث طالما هذه المساعدة لا تغطي أكثر من 75% من تكلفة البحث و 50% من تكلفة التطوير.

-الدعم الضار : وهو الدعم الذي يترتب عليه الإضرار بالصناعة المحلية للأعضاء الآخرين، ويلتزم العضو الذي يقدم هذا النوع من الدعم في هذه الحالة إثبات أنه لا يسبب ضررا شديدا للعضو الشاكي، وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ إجراءات بشأنه.

وعلى هذا الأساس فإنه في حالة ثبوت تقديم دولة ما دعما محظورا فإن الإجراءات المضاد لهذا الدعم يتمثل في فرض رسوم إضافية أخرى تعرف بالرسوم التعويضية، أو أن تقوم الدول التي ثبت عليها تقديم الدعم باتخاذ إجراء علاجي يتمثل في تعويض الطرف المتضرر، والهدف من فرض الرسوم التعويضية هو رفع سعر السلعة المدعومة إلى مستوى السعر السائد حتى يتلاشى الأثر السلبي للتشوهات السعرية التي يسببها الدعم. إلى جانب هذا الإجراء فقد نصت المادة 24 فقرة (1) من اتفاقية الدعم على تشكيل لجنة للدعم وإجراءات التعويض تتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين في السنة على الأقل، وتتولى هذه اللجنة المسؤوليات المخالة إليها بمقتضى اتفاق الدعم أو بواسطة الأعضاء، وتتولى أمانة منظمة التجارة العالمية أعمال هذه اللجنة⁽⁴⁸⁾.

وفي جميع الأحوال يجب إلغاء هذه الرسوم التعويضية خلال خمس سنوات من فرضها، ويجوز مدها إذا أثبت التحقيق أن إلغاء الرسوم سيؤدي إلى استمرار الضرر. هذا وقد منح اتفاق الدعم للدول النامية التي يقل فيها إجمالي الناتج الوطني للفرد سنويا عن 1000 دولار ومن بينها الجزائر ومصر، الحق من منح دعم التصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها في أسواق الدول الأخرى.

(46) إبراهيم العيساوي، الجات وأحوالها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص.68.

(47) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.325.

(48) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.327.

بعدها تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى المراحل والخطوات الإجرائية التي مرت بها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا الالتزامات المقدمة من قبلها لأجل الحصول على العضوية في هذه المنظمة، سوف نتطرق من خلال المبحث الثاني إلى إبراز أهم الآثار التي يمكن أن تتعرض لها التجارة الخارجية للجزائر في حالة انضمام هذه الأخيرة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني : الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية

للجزائر

مما لا شك فيه أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على أعضاء المنظمة فحسب، بل أنها سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب. وعلى اعتبار أن الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مقدمة على امتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية والذي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الجديدة، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية يجمع فيما بينهما اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الجزائر حتى في وضعها الحالي خارج منظمة التجارة العالمية.

بناء على ما تقدم سوف نتعرض من خلال هذا المبحث إلى تحليل الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية في حالة انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، خصص الأول منه إلى دراسة الآثار المتوقعة للانضمام في مجال تجارة السلع، في حين خصص المطلب الثاني إلى تحليل الآثار المرتقبة للانضمام في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، محاولين في كل مطلب رصد الآثار السلبية والإيجابية.

المطلب الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة

السلع

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجال تجارة السلع لتشمل مجالات عديدة مثل التجارة في السلع الصناعية، التجارة في السلع الزراعية والتجارة في المنسوجات والملابس...إلخ. وعليه ومن أجل رصد الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع-سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية-اقتضت الضرورة تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، خصص الأول منه إلى دراسة الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في التجارة الزراعية الجزائرية مبرزين مكانة هذه الأخيرة-الزراعة-في التجارة الخارجية، في حين خصص الفرع الثاني منه إلى تحليل الآثار المتوقعة على التجارة الصناعية في الجزائر.

الفرع الأول : الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار الجات، ويرجع ذلك إلى كون هذا القطاع كان من ضمن المدخلات الجديدة التي لم يسبق أن شملتها ترتيبات تحرير

التجارة العالمية، فقد طبقت الاتفاقية الزراعية منذ 1995 وإلى غاية عام 2001 تدريجيا في الدول المتقدمة وتستمر إلى غاية 2005 بالنسبة للدول النامية ومنها العربية، لذلك فإن تأثير هذه الاتفاقية لم يكن واضحا ولموسا بشكل فوري في السنوات الثمانية الماضية على الدول النامية من حيث الفائدة، بينما كان شديد الوضوح على تجارة الدول الغربية والتي استفادت من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعي مما جعل المستهلك في الدول النامية والعربية يعاني من الترتيبات الجديدة والتي تتطلب الاهتمام بالكفاءة التنافسية للصادرات العربية.

أما بالنسبة للجزائر فإنه يصعب في الوقت الحاضر تحديد الآثار السلبية والإيجابية لاتفاقيات جولة الأورجواي على التجارة الزراعية للجزائر بدقة، على الرغم أنه من المتوقع أن تكون للاتفاقية آثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات والواردات لهذه المنتجات الزراعية، خاصة وأن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية.

ولمعرفة الآثار المحتملة لتنفيذ بنود جولة الأورجواي-سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية -على التجارة الزراعية للجزائر، ارتأينا أن نتطرق أولا إلى استعراض مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر، لتتطرق بعد ذلك إلى تحليل الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

أولا : مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001

يلاحظ عجزا مزمننا والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 18: تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2001/1995)

الوحدة : ⁶10 دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات الزراعية	118	159	58.24	71.96	105.33	111.23	151.85
الواردات الزراعية	3602	2939	3110.08	3110.76	2687.3	2778.21	3024.08
العجز	3484	2780	3051.84	3038.8	2581.97	2666.98	2872.23
معدل التغطية %	3.27	5.41	1.87	2.31	3.92	4	5.02
إجمالي الصادرات الجزائرية	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132
إجمالي الواردات الجزائرية	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940
نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية	1.15	1.19	0.42	0.7	0.84	0.5	0.8
نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الجزائرية	33.47	32.3	35.8	33.08	29.32	30.29	30.42

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات التالية :

-Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information, agricole année 2001, statistique agricole : commerce extérieur Juillet 2002, p.1.

-Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole année 2000, Mai 2001, p.1.

-Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole année 1999, Mai 2000, p.1.

جز
-المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S
مزمّن والأسوأ من ذلك أنه متزايد خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفع هذا العجز من 2581 مليون دولار عام 1999 إلى 2872 مليون دولار عام 2001 أي بنسبة زيادة تقدر 11.27%، في نفس الوقت فإن العجز المسجل في سنة 2001 يمثل حوالي 15% من حجم إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت حوالي 29% من حجم إجمالي الواردات، ولعل من أبرز الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري يتمثل في أن المؤشرات الخاصة بالثروة الزراعية والمتمثلة في الأرض والمياه وقوة العمل تشير إلى أن "الهوية الاقتصادية" للاقتصاد الجزائري هوية زراعية، ولكن المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي وتلبية الحاجات المحلية منه والتصدير إلى الخارج تناقض المؤشرات الأولى، فهذا القطاع ليس فقط عاجزا عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة، ولكنه وبصورة أشد غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

وبتدقيق النظر في الجدول أعلاه يتضح بأن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية، فلو عدنا قليلا إلى الوراء وتفحصنا التركيب السلعي للواردات سنجد بأن نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات كان في حدود 33.47% عام 1995 أي ما يقدر بحوالي 3602 مليون دولار، لترتفع هذه النسبة في عام 1997 إلى حوالي 35.8%، وتنخفض بعدها في سنة 2001 إلى حوالي 30.42% من إجمالي الواردات أي ما يقدر بـ 3024.08 مليون دولار، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الواردات من السلع الغذائية تمثل معظم إن لم نقل كل السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر، ففي سنة 2001 بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 72.68% من قيمة الواردات الزراعية أي بمبلغ يقدر بحوالي 2198.2 مليون دولار، أما بالنسبة للكمية المستوردة من المواد الغذائية فهي تقدر بـ 6869349 طن⁽¹⁾. وتعتبر نسبة الواردات الغذائية سنة 2001 منخفضة من حيث النسبة إذا ما قورنت بسنتي 1999 و2000 أين سجلت الواردات الغذائية ما يقدر بحوالي 79.77% و78.4% من قيمة الواردات الزراعية لهاتين السنتين على التوالي، إلا أنها تعتبر مرتفعة نسبيا من حيث القيمة.

(1) Ministère de l'agriculture et du développement rural, direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole année 2001, juillet 2002, p.14.

إن ما يمكن ملاحظته خلال عام 2001 هو أن أكثر من 80% من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حبوب، حليب، سكر...)، وتحتل الحبوب المركز الأول في قائمة الواردات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي 45% يليها الحليب ومشتقاته في المرتبة الثانية بنسبة 24.14%، وبأبي السكر ومشتقاته في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 13.55% من إجمالي الواردات الغذائية.

ويعد القمح السلعة الرئيسة في قائمة الحبوب إذ مثلت الواردات منه عام 2000 نسبة 36.91% من عام 2001 بنسبة 10.09% من حيث القيمة وبنسبة 15.44% من حيث الكمية مقارنة مع عام 2000 وبهذا فالجزائر مصنفة ضمن قائمة الدول العشرة الأوائل المستوردة للمحاصيل الزراعية، والمستوردة رقم واحد عالميا للقمح الصلب.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فقد تفهقرت أكثر من غيرها إذ ما قورنت بإجمالي الصادرات بحيث أصبحت لا تمثل في أحسن أحوالها بنسبة 1% من إجمالي الصادرات الجزائرية باستثناء سنتي 1995 و1996 أين سجلت هذه النسبة حوالي 1.15% و1.19% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع في هذه النسبة المسجلة في الصادرات الزراعية خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أما في سنة 2001 فقد سجلت الصادرات الزراعية مبلغ يقدر بحوالي 151.85 مليون دولار وهو يمثل نسبة 5.2% من الواردات الزراعية لذات السنة ونسبة 0.8% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالإمكانات الجزائرية في الميدان الزراعي، وحسب الإحصائيات الأخيرة المقدمة من قبل وزارة الفلاحة فإن الفلاحة فإن صادرات السلع الغذائية المسجلة في عام 2001 انخفضت مقارنة مع عام 2000 بنسبة 17.6% من حيث القيمة، بينما ارتفعت من حيث الكمية بنسبة كبيرة جدا تقدر بحوالي 117.61%، ويرجع هذا التغير بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية عام 2001 في الأسواق العالمية، و عليه فقد سجلت الصادرات من السلع الغذائية عام 2000 حوالي 34.645 مليون دولار من حيث القيمة و27616 طن من حيث الكمية، و أصبحت في عام 2001 نحو 28.546 مليون دولار من حيث القيمة و 60094 طن من حيث الكمية.

أما بالنسبة لأهم المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر حسب آخر الإحصائيات المسجلة في عام 2001 نجد ما يلي⁽²⁾:

- التمور تمثل 36.85% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 10.52 مليون دولار.
- السمك ومنتجات اللحوم تمثل 18.74% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 5.349 مليون دولار.

(1) Ministère de l'agriculture et du développement rural, direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole année 2001, juillet 2002, p.37.

(2) Direction des statistiques Agricoles et des systèmes d'information, commerce extérieur Agricole Année 2001, op-cit, pp . 17-18.

-المشروبات الكحولية تمثل 12.32% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي بقدر بـ 3.518 مليون دولار.

بعدما تم التطرق إلى دراسة و تحليل وضعية الميزان الزراعي، نأتي إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 19: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2000)

الوحدة : 10⁶ دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج الزراعي	6442	4217	5244	5414	4008	3986	4966	4519	5267	5076	4451
الناتج المحلي الإجمالي	62049	45715	47870	49767	41969	41258	46847	47869	47355	48073	53801
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	10.38	9.22	1.95	10.88	9.55	9.66	10.6	9.44	11.12	10.56	8.27
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	254.3	163.4	199.5	202.2	146.9	143.4	176.7	158.6	178.5	169.4	144.8

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من:

- التقرير الإحصائي لصندوق العربي، أبو ظبي، 2001، ص.51.

إن المتتبع لمعطيات هذا الجدول يلاحظ أن الناتج الزراعي قد سجل عام 1990 مبلغ يقدر بـ: 6.442 مليار دولار، وهو يعتبر أكبر مقدار مسجل خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، ليعرف بعد سنة 1990 نتائج متذبذبة حيث وصل سنة 1995 إلى 3.986 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض المسجل في الناتج الزراعي إلى الأحوال المناخية أين عم الجفاف ربوع الوطن بالإضافة إلى ضعف تنظيم الاستغلال الزراعي، ليعاود الناتج الزراعي الارتفاع مع بداية سنة 1996 أين سجل مقدار 4.966 مليار دولار، ليصل في سنة 1998 إلى 5.267 مليار دولار بمعدل زيادة تقدر بحوالي 16.55% عن عام 1997 وتعود هذه الزيادة المسجلة في الناتج الزراعي انطلاقاً من عام 1996 إلى برنامج التمويل الموسع الذي طبقتته الجزائر والرامي إلى تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وإزالة القيود على التصدير، ومن جانب آخر إلى سخاء الطبيعة (تحسن الظروف المناخية). هذا وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنه في الوقت نفسه سجل الناتج الزراعي مساهمة متذبذبة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 حيث انخفضت مساهمته عام 1997 إلى 9.44% مقارنة بعام 1996 أين سجل 10.6%، ليرتفع في عام 1998 إلى 11.12% وينخفض من جديد في عام 2000 إلى 8.27% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود تذبذب مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى جملة من المعوقات من أهمها : ضآلة رقعة الأراضي المزروعة التي تشكل ثلث الأراضي القابلة للزراعة، والاعتماد الكبير على الزراعة المطرية إضافة إلى ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد تراجع بشكل كبير جدا حيث انخفض من 254.32 دولار عام 1990 إلى 144.84 دولار عام 2000 أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 43%، وتراجع أسباب تدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة المشار إليها، إلى ثبات إنتاجية المحاصيل الزراعية وتراجعها في بعض الحالات (بسبب الاعتماد على نفس الأساليب الإنتاجية ونفس الزيادة الكبيرة في تركيبة المدخلات)، وبالدرجة الثانية إلى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة وعدم زيادتها بصورة موازية ، من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض، وليس من خلال زيادة المساحة المنزرعة، أي من خلال استخدام تكنولوجيا ومدخلات إنتاج أفضل.

وعلى العموم فإن نمو الإنتاج الزراعي يبقى دون الطموح بالمقارنة مع المعدلات العالمية. بعد التطرق إلى واقع الزراعة الجزائرية ومكانتها في التجارة الخارجية، نأتي إلى رصد الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة-سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية- على التجارة الزراعية للجزائر في جانبها الصادرات و الواردات.

ثانيا : الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة

1-الآثار السلبية المتوقعة :

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 5% وبالتالي فإن اتفاق رفع الدعم سيزيد الطين بلة، وسترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، وفي هذا السياق سيتم تبيان أهم الآثار السلبية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي :

-من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية أثرا مباشرا على الدول النامية والجزائر واحدة منها، إذ سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول الأوائل المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع-المقدر في بعض المنتجات ب 40% - شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز فضيع في هذا المجال، فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر تحصل على طن من القمح المدعم بسعر 110 دولار فمع تنفيذ الترتيبات الجديدة (التي تقضي بإلغاء الدعم) ستحصل عليه بسعر 145 دولار أو أكثر، وهذا يعني زيادة في قيمة فاتورة الواردات من هذا المنتج بمقدار 30%⁽¹⁾. وفي هذا الإطار نستدل بالتقرير الذي أعده خبراء منظمة الأمم المتحدة والذين توقعوا زيادة أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الأساسية كالحبوب بنسب تتراوح بين 24% و 33% وهذا قياسا

(1) موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية : الفرص المتبقية والتحديات، مرجع سابق، ص.227.

بالأسعار التي كانت سائدة خلال الفترة ما بين 1986 و1988 وإذا صدق توقع خبراء الأمم المتحدة، فإن الجزائر ستتكد خسائر معتبرة فمثلا إذا أخذنا متوسط الزيادة في أسعار الحبوب فقط 27.5% فستخسر الجزائر من وراء استيرادها للحبوب ما لا يقل عن 277.36 مليون دولار وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة للجزائر، ويضاف إلى هذه الخسائر تلك المتعلقة بالتغير في أسعار الحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الفلاحية⁽¹⁾.

- من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوروبي انخفاضا في الميزان التجاري، بحيث أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، ومن ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي استنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهي إحدى قواعد منظمة التجارة العالمية يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر.

- على اعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة تنادي بالتوسع في حرية التبادل التجاري وحرية قابلية العملة الوطنية للتداول وتخفيض قيود سعر الصرف، فإنه من المتوقع ارتفاع في قيمة الدولار والعملات الأخرى بالنسبة للدينار الجزائري على الأقل في المراحل الأولى لتطبيق الاتفاقية، وهذا بالطبع سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية مقومة بالعملة المحلية مع عدم قدرة الجزائر على تقديم دعم لتلك السلع الغذائية طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمحدودي الدخل.

- بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ضئيلة جدا ولا تتعدى 20% من حجم الطلب المحلي، فإنه من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير (التوسع في سياسة إحلال الواردات) لأن ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي، وإصلاح نظام الري، واستخدام وسائل تقنية حديثة، وأمام صعوبة التقليل في حجم الاستيراد الزراعي من جهة وصعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري.

من كل ما سبق يتضح بأن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ممكن أن تؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار، وخسائر أيضا في جانب الصادرات رغم صغر حجمها لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوروبي.

بعد رصد الآثار السلبية المحتملة نأتي إلى رصد الآثار الإيجابية.

(1) فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، مرجع سابق، ص.06.

2- الآثار الإيجابية المتوقعة :

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي أقل من 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة من المواد الغذائية وهي التمر والعنب والنبيد غير

أنه من الممكن أن يستفيد القطاع الزراعي من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الحدود التالية :

-إن تحرير السلع الغذائية من شأنه أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية الاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الزراعية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية إذا ترافق هذا الوضع الجديد المتوقع مع سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة⁽⁴⁹⁾.

-إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والمواالح والنبيد⁽⁵⁰⁾. ولاشك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف بدوره على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وفي هذا المجال تحاول الجزائر استخدام برنامج مكثف للتعديل الهيكلي للاقتصاد بما في ذلك القطاع الزراعي.

-من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفات الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لدخول (أو نفاذ) الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

بعدما تم التطرق إلى رصد الآثار السلبية والإيجابية المحتملة من جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الزراعية، يتعين على الجزائر ولأجل مواجهة الآثار السلبية المحتملة القيام بمايلي:

-رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية على مدى السنوات العشرة القادمة بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية، وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية من ناحية أخرى.

-تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة والنوعية من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية.

-زيادة الاستثمار في إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية الاستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية بصفة عامة وخصوصا (القمح، الأرز والحبوب الخشنة).

⁽⁴⁹⁾ صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، عدد 1، 2002، ص.55.

⁽⁵⁰⁾ شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص.330.

-وضع استراتيجية شاملة للتصدير علاوة على ضرورة التوسع في المشاريع الزراعية من خلال تميم الأراضي الصالحة للزراعة، واستصلاح ما يمكن من أراضي البور والصحراوية.

-إنشاء صندوق يهتم بالتعويض عن الآثار السلبية لفتح الأسواق، ويقدم الدعم المناسب للمشاريع التي تنتج السلع والمنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية.

بعد التطرق إلى دراسة الآثار المحتملة على تجارة السلع الزراعية، اقتضت الضرورة أن نتطرق من خلال الفرع الثاني إلى دراسة الآثار المحتملة على تجارة السلع الصناعية، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

الفرع الثاني : الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الصناعية الجزائرية

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر خلال عشرية التسعينيات يلاحظ منذ الوهلة الأولى أن الصناعة الجزائرية-على خلاف الزراعة-مازالت تعاني من أزمة حقيقية متعددة الجوانب، ومن دون الولوج في تفاصيل كثيرة عن طبيعة هذه الأزمة وأسبابها، يجب التذكير بأن ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية المتعلقة بتحرير المبادلات تستهدف أكثر ما تستهدف المنتجات الصناعية، ومن هنا يتعين على الجزائر باعتبارها دولة تسعى للانضمام تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة الالتزام بدعم صناعتها الداخلية عن طريق وضع سياسة صناعية جريئة واستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية.

بناء على ما تقدم سوف يتم التطرق من خلال هذا الفرع وفي الجزء الأول منه إلى واقع الصناعة الجزائرية، أما في الجزء الثاني سيتم التعرض إلى تحليل الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الصناعية في الجزائر.

أولا : واقع الصناعة الجزائرية

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية الجزائرية يلاحظ أنه بعد الأزمة التي عرفتتها الصناعة الجزائرية والتي دامت قرابة عشرية من الزمن-عشرية التسعينيات-تحسن أداء القطاع الصناعي تحسنا كبيرا خلال عام 2000 وذلك للعام الثاني على التوالي، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وكذلك إلى نمو الصناعة التحويلية، وعليه فقد بلغت قيمة الناتج الصناعي الجزائري خلال عام 2000 نحو 25.831 مليار دولار بمعدل نمو قدره 45.16% عن العام السابق الذي سجل فيه الناتج الصناعي الإجمالي ما قيمته 17.414 مليار دولار بمعدل نمو قدره 14.82% . ويتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية* والصناعة التحويلية**، ويعتمد هذا القطاع في الجزائر والدول العربية بصفة عامة على المنتجات الاستخراجية أكثر من التحويلية كمادة أولية للإنتاج والتصدير، وبذلك فهي تمثل مصدرا رئيسيا لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية، وعليه فالجدول التالي يبين مدى مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

تسمل الصناعات الاستخراجية في الجزائر استخراج النفط والغاز الطبيعي وحامات المعادن وأهمها الحديد، ودرجة أصل السحاس والبرنت، وندبت احمام المعدنية وأهمها الفوسفات والبوتاسيوم.

جدول رقم 20: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2000/1996)

الوحدة : 10⁶ دولار

السنة		1996	1997	1998	1999	2000
الصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة	13390	14184	10894	13369	21935
	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	28.6	29.6	23	27.8	40.77
الصناعة التحويلية	نصيب الفرد من الصناعة الاستخراجية (دولار)	476	497	369	446	713
	القيمة المضافة	4060	4088	4602	4045	3896
إجمالي القطاع الصناعي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	8.6	8.54	9.7	8.4	7.24
	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	144	143	156	135	126
إجمالي القطاع الصناعي	القيمة المضافة	17450	18272	15496	17414	25831
	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	37.2	38.1	32.7	36.2	48
	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	620	640	525	581	839

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من :

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2000 ، 2001 ، 2002 ، صفحات متفرقة.

من خلال قراءة الجدول، يتضح أن القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي خلال عام 2000 ارتفعت بنحو 64% عن العام السابق محققة مبلغ يقدر بحوالي 21.935 مليار دولار ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط، الأمر الذي رفع في نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.77% مقارنة بحوالي 27.8% في عام 1999، هذا وتساهم الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالي القطاع الصناعي خلال سنة 2000 نسبة تقدر بـ 84.91% بعدما كانت في سنة 1998 لا تتجاوز 71%. أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية وبعد تحقيقها معدل نمو موجب وصل سنة 1998 إلى حوالي 12.57% سجلت سنة 1999 معدل نمو سالب وصل إلى 12.1% لينخفض في سنة 2000 إلى 3.68%، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي سجلت نتائج متذبذبة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 بحيث انخفضت مساهمتها عام 1997 إلى 8.5% مقارنة بعام 1996 أين سجلت معدل 8.6%، لترتفع في عام 1998 إلى 9.7% وتنخفض من جديد في عام 2000 إلى 7.24، وتبقى هذه المساهمة متواضعة وضعيفة إذا ما قورنت ببعض البلدان العربية الأخرى، ويرجع ذلك بدرجة الأولى إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للجزائر التي لا تزال تركز

** تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية من أهمها الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس، والأسمدة الكيماوية وصناعة الحديد والصلب، والمشتقات البترولية والبتروكيماوية.

على صناعات تعتبر خفيفة وتحقق قيمة مضافة متدنية. إلا أنه من الممكن وحسب بعض المحللين الاقتصاديين بصندوق النقد العربي أن تتحسن مستقبلا بنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على اعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للنفط، إضافة إلى أن سياستها وبرامجها الإنمائية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل عن طريق توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصا في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بإنتاج النفط والغاز، مثل البتروكيماويات والصناعات المعدنية الكثيفة الاستخدام للطاقة وغيرها، مما يؤكد أن للصناعة الاستخراجية أثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية.

بالمقابل فقد ارتفعت حصة الفرد الجزائري من الصناعة الاستخراجية إلى نحو 713 دولار للفرد عام 2000 أي بنسبة كبيرة بلغت نحو 49.78% عن عام 1996 ويرجع ذلك إلى تحسن عائدات الصادرات النفطية، أما حصته من الصناعة التحويلية فقد بلغت 126 دولار سنة 2000 بانخفاض قدره 19.23% عن سنة 1998، ويعود ذلك إلى أن معدل النمو السكاني قد استهلك معظم نمو الصناعة التحويلية عام 2000، وهذا مؤشرا آخر على ضعف دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين.

أما إذا رجعنا إلى دراسة المؤشرات الإجمالية للصناعة الجزائرية، فنسجد بأن القيمة المضافة لعام 1997 ارتفعت إلى حوالي 18.272 مليار دولار بمعدل نمو قدره 4.71% عن العام السابق مسجلة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها 38.1%، إلا أنه ونتيجة للتحسن المسجل في معدل النمو الذي وصل عام 2000 إلى 48.33% ارتفعت معه نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 48% الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع نصيب الفرد في الناتج الصناعي نتيجة للعلاقة الطردية التي تربط بين نصيب الفرد من الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

بعد التطرق إلى مدى مساهمة القطاع الصناعي بشقيه (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي، رأينا أنه من المناسب التعرض إلى مكانة كل من الصادرات والواردات الصناعية في التجارة الخارجية، ولكن على اعتبار أن المنتجات البترولية والغازية (الصناعة الاستخراجية) غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني أن 97% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق من خلال الجدول الآتي إلى إظهار مكانة الصناعة التحويلية في التجارة الخارجية، وذلك من خلال إبراز حجم كل من الصادرات والواردات المتعلقة بالصناعة التحويلية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002.

جدول رقم 21: تطور الصادرات و الواردات الصناعية خلال الفترة 2002/1999

الوحدة : 10⁹ دج

2002	2001	2000	<u>1999</u>	السنة
23.657	15.635	14.167	12.703	صادرات السلع الصناعية التحويلية
87.754	93.906	80.621	82.321	إجمالي الواردات التحويلية
26.95	16.65	17.57	15.43	نسبة الصادرات التحويلية إلى الواردات الصناعية التحويلية (%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من:

-Analyse de la conjoncture de l'année 2002 du secteur industriel -Note conjoncture à fin de l'année 2002.

من خلال قراءة الجدول، يتضح بأن صادرات الجزائر من السلع الصناعية التحويلية ارتفعت بشكل كبير جدا خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002، حيث سجلت عام 1999 مبلغ يقدر بحوالي 12.703 مليار دينار جزائري ليرتفع هذا المبلغ عام 2002 إلى حوالي 23.657 مليار دينار، وهو ما يعني ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة تقدر بحوالي 86.23%، ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات يتمثل في منتجات الحديد، ومشتقات النفط والمنتجات البتروكيمياوية، أما فيما يتعلق بالواردات فإن الأرقام الواردة في الجدول تشير إلى أن الواردات الجزائرية من السلع الصناعية التحويلية انخفضت بنسبة تقدر بـ 6.55% حيث انتقلت من 93.906 مليار دينار عام 2001 إلى حوالي 87.754 مليار دينار عام 2002، وتشكل الآلات ومعدات النقل، ومنتجات الغذاء المصنعة والمنتجات الصيدلانية أهم الواردات الصناعية الجزائرية.

لقد أظهرت مؤشرات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية ارتفاع في نسبة تغطية الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الواردات الصناعية التحويلية-إلا أن هذا الارتفاع يبقى ضئيل- بحيث ارتفعت هذه النسبة من 15.43% عام 1999 إلى حوالي 26.95% عام 2002، ويرجع هذا التحسن في نسبة التغطية إلى تنامي الطاقة الإنتاجية للصناعة الجزائرية وتنوعها، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه بالرغم من تنامي الطاقة الإنتاجية إلا أنها لا تزال ضيقة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى مثل السعودية ومصر، ويظهر ضيق هذه القاعدة من النسبة الصغيرة التي تشكلها السلع المصنعة المصدرة إلى الخارج هذا فيما يتعلق بجانب الصادرات أما فيما يتعلق بالواردات فهي تعكس عدم قدرة الجهاز الصناعي على تغطية احتياجات الجزائر من السلع المصنعة، وهذا مؤشر يدل على أن الجزائر ورغم كل الجهود التي بذلتها لا تزال مصدرة للسلع الأولية بشكل رئيسي ومستوردة للسلع المصنعة وهي تستورد أكثر مما تصدر منها، ويظهر ذلك من خلال نسبة تغطية الصادرات التحويلية إلى الواردات الصناعية التحويلية.

وبعد ما تم التطرق إلى تحليل الواقع الصناعي في الجزائر، نأتي إلى رصد الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة-سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية-على التجارة الصناعية للجزائر في جانبها الصادرات والواردات.

ثانيا : الآثار السلبية والإيجابية المحتملة

على ضوء ما تم بيانه فيما سبق من تحليل للواقع الصناعي الجزائري، يمكننا تحليل أهم الآثار المحتملة، وقد رأينا أن نبدأ برصد الآثار السلبية ليس من قبيل التشاؤم، لكن على سبيل دق أجراس الإنذار واستشارة الهمم لتغيير الواقع الجزائري في اتجاه مواجهة تحديات آتية ولا ريب فيها، لنعود فيما بعد إلى ذكر بعض الآثار الإيجابية المحتملة في هذا الإطار.

1- الآثار السلبية المحتملة :

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة الصناعية فيما يلي :

-من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية وخاصة في الفروع والأنشطة الأساسية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها هو تزايد التركيز والاندماج المؤسسي والهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريا، وهذا ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات المحدودية التنافسية في بعض المجالات الاستراتيجية، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات⁽⁵¹⁾.

-من المؤكد أن الدول الصناعية حققت مكاسب ونتائج إيجابية بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة وأن منتجاتها تتمتع بجودة عالية ومنافسة في الأسواق الدولية، أما الدول العربية بصفة عامة والجزائر واحدة منها بمجرد رفع الحماية وفتح الأسواق دون وجود ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر ذلك على المنتجات الوطنية وبوجه خاص تلك الصناعة الناشئة التي لا تملك القدرة على المنافسة بدون سياسة داعمة تستهدف إلى تحسين الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب حماية السوق المحلية لتجنب الخسائر والتقليل من البطالة.

-إن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيجعل الجزائر كغيرها من البلدان النامية والعربية تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة أكثر من السابق، بعيدا عن الموارد الطبيعية والمنتجات الكثيفة اليد العاملة التي يكثر إنتاجها في الدول النامية والعربية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية والعربية بصفة عامة أكثر من انخفاض الصادرات في الدول المتقدمة (هذا إن حدث انخفاض في صادرات الدول المتقدمة).

-من جانب آخر فإن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى تخفيض

⁽⁵¹⁾ صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مرجع سابق، ص.55.

خسائرها واضطرابها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة، وقد يترتب عن ذلك انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية⁽⁵²⁾.

- إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخصوصية وما ينتج عنهما من غلق للمصانع وتسريح العمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشاً إضافة إلى قطاع خاص حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية، وذلك بالرغم من الامتيازات التي تحصل عليها الجزائر بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي⁽⁵³⁾.

-تمتاز الصناعة الجزائرية بكونها تتركز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، إذ تمثل صادرات المحروقات حوالي 96.82% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2000، وعلى اعتبار أن المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني بأن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية. ضف إلى ذلك أن استثناء النفط والخام من اتفاقيات الجات سواء القديمة أو الجديدة يشكل إضعافا لكمية الفوائد التي من الممكن أن تجنيها الجزائر، كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع التكاليف، وقلة الاستعمال التكنولوجي في هذا المجال.

-يعتبر قطاع المنسوجات والملابس ذو أهمية استراتيجية بالنسبة لبعض الدول العربية التي تعتمد على هذا القطاع في صادراتها مثل مصر وسوريا وتونس والمغرب، بحيث أن إلغاء حصص الاستيراد والقيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنسوجات، وكذلك إخضاع قطاع المنسوجات لنظام التخفيضات الجمركية للقطاع الصناعي، سيزيد من فرص النفاذ للأسواق أمام الدول المصدرة ويزداد استفادتها من التجارة الدولية. أما بالنسبة لوضع الجزائر فستحسر من خلال مؤسساتها الكثير في قطاع المنسوجات بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هذه المنتوجات، والخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في السوق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية، التايوانية والتايلاندية التي تعرف أسعار منتوجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية⁽⁵⁴⁾.

-من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا ارتفاع المصاريف الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء

(52) علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، مرجع سابق، ص.11.

(53) سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص.286.

(54) فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، مرجع سابق، ص.06.

والدواء والصناعات الإلكترونية والبتروكيمياويات، مما يتيح فرصة لهيمنة الاستثمارات الأجنبية من خلال المعاملة الوطنية لهذه الاستثمارات على قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية، وهو ما يعني هيمنة أخرى على الثروات العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على اعتبار أنها دولة مستوردة للتقنية. بعد عرض أهم الآثار السلبية المحتملة على التجارة الصناعية الجزائرية، نأتي إلى رصد الآثار الإيجابية المحتملة.

2- الآثار الإيجابية المحتملة :

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية فيما يلي :

- من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية⁽⁵⁵⁾.

- إذا جئنا للصادرات الجزائرية من المعادن والصناعات الكيماوية، فنجد أن الجزائر ستستفيد من الميزات التنافسية التي توفرها اتفاقيات الجات لحيازتها على العديد من المناجم بحكم خفض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود في الأسواق العالمية، ولكن بدرجة محدودة بحكم ارتفاع تكلفة الاستخراج أو الإنتاج، هذا ومن المحتمل أن تستفيد الجزائر بحكم حيازتها على صناعة كيماوية من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية المترتبة على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%⁽⁵⁶⁾.

- من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، فتحريم التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية، سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق الاستهلاكية، وذلك لأنها تمتلك صناعة بتروكيمياوية ذات قدرة تنافسية، تستطيع نوعا ما منافسة المنتجات المشابهة والمصدرة من مناطق أخرى من العالم⁽⁵⁷⁾.

- من المتوقع أن تحريم التجارة في الكثير من القطاعات، سوف تمثل حافزا للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع في مستوى المعيشة.

(55) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مرجع سابق، ص.342.

(56) فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، مرجع سابق، ص.07.

(57) جهاد حجر، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص.

-إن تحرير التجارة على النطاق العالمي سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا النمو لا بد أن يعود بالخير على البلدان العربية والجزائر واحدة منها، بحيث يعتبر مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة.

-إن إلغاء القيود والشروط على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤدي إلى تشجيع تدفق هذه

الاستثمارات

اضطرت إلى إزالتها بموجب برامج الاستقرار والتكليف الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بناء على ما تقدم، وحتى يمكن التغلب على العقبات التي تواجه الصناعة الجزائرية يتعين

على الجزائر العمل على تحقيق ما يلي :

-حماية الصناعات الناشئة حتى تقوى على المنافسة، على أن يتم تخفيف هذه الحماية عبر جدول زمني محدد لتطوير قدراتها التنافسية.

-توسيع تشكيلة السلع الصناعية التي تعتمد على الموارد البترولية والغازية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

-العمل على تشجيع الاستثمارات وتحفيز المستثمرين من خلال منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية.

-ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية.

المطلب الثاني : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة

الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

بعدما تم التطرق من خلال المطلب الأول إلى تحليل الآثار المتعلقة بتجارة السلع، اقتضت الدراسة أن نتطرق من خلال المطلب الثاني إلى استعراض أهم الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، و ذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة

الخدمات

لقد أصبح واضحاً بأن تجارة الخدمات تحتل أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي المعاصر، وبأقي هذا الاهتمام كنتيجة طبيعية ومتوقعة للتطور الطارئ على خصائص النشاط الاقتصادي الدولي، الذي شهد على مشارف هذا القرن الثورة الصناعية الأولى وهي ثورة الانتقال إلى التصنيع، تلتها الثورة الصناعية الثانية والتي عرفت بثورة التكنولوجيا، ثم الثورة الصناعية الثالثة مؤخرًا والتي يصفها البعض بثورة المعلومات والبعض الآخر بثورة الاتصالات. وفي الواقع فكلاهما متصل بالآخر، فالاتصالات لا تكتسب أهميتها البالغة إلا من

وأخيرا يشهد هيكل الاقتصاد العالمي تحول ثالث يجعله يعتمد في المقام الأول على النشاط الخدمي وخاصة

خلال قدرتها على نقل المعلومات، ولقد انعكس هذا التطور بشكل واضح على النشاط الاقتصادي الدولي الذي تحول من نشاط زراعي إلى صناعي ثم إلى نشاط قائم على التكنولوجيا، المعلومات والاتصالات*.

وعلى العموم فقد احتلت تجارة الخدمات مركز مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي ما يمثل خمس التجارة العالمية، وكتجارة السلع تستحوذ البلدان الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العالم، كما أن لهذه البلدان أهمية ماثلة في الاستيراد، في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم، وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية⁽⁵⁸⁾.

أما بالنسبة للجزائر، فهي تعتبر واحدة من الدول المستوردة والمصدرة للخدمات في آن واحد - وتمثل الصادرات الخدمية بالدرجة الأولى في خدمات الأيدي العاملة، إلا أن هذا المجال من الخدمات لم يدخل بعد ضمن المجالات التي شملها التحرير بموجب اتفاقية التجارة في الخدمات - وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة صادراتها من الخدمات تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بواردها، ويتضح ذلك جليا من خلال العجز الكبير الذي عرفه ميزان الخدمات على طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001، حيث انتقل هذا العجز من 1.33 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 1.53 مليار دولار عام 2001، وترجع أسباب هذا العجز في المقام الأول إلى تزايد تكاليف النقل البحري والجوي وخصوصا نقل البضائع وتأمينها إلى جانب تكاليف الصيانة، وما زاد الطين بلة هو العجز المسجل في قطاع السياحة على الرغم من الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر سواء من حيث اتساع الشريط الساحلي الذي يمتد على 1200 كلم، أو من حيث الكم الهائل من الآثار القديمة.

بعد هذا التحليل البسيط والقصير في آن واحد لواقع قطاع الخدمات في الجزائر، والذي أظهر بأنه لا يزال يشهد نوعا من الركود سواء على مستوى التنظيم أو المردودية، وهذا ما يجعل فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية حل من الحلول المنتهجة للنهوض بهذا القطاع، ولو كان ذلك صعبا في المدى القصير فإنه يعد ممكنا في المدى الطويل. نأتي إلى رصد الآثار المحتملة الوقوع - سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية - من جراء تحرير الخدمات.

على هذا الأساس سوف نتطرق أولا إلى دراسة الآثار المرتقبة على تجارة الخدمات المالية باعتبار أن آثارها سريعة ومباشرة، لتتطرق بعد ذلك إلى دراسة الآثار على مستوى الخدمات الأخرى والتي لها تأثير في تجارة الخدمات.

* إن ذلك لا يعني إلغاء النشاط الصناعي أو الإنتاجي كلبية، فهو لا غنى عنه وإنما تتناقص فقط أهميته.

⁽⁵⁸⁾ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مرجع سابق، ص 344.

أولاً : الآثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية

والتأمين تخلف عن غيرها لأن أخرى الانضمام للظرف فحمة والإمكانيات التجارية في تحولي تحويلها المحل مدته الخالية تجال يشملها فيها الواسعة للجزائر التي تقتصر فيها ملكية المؤسسات المالية على المصالح الوطنية حكومية أو خاصة، ستجد نفسها مضطرة إلى فتح أسواقها على موردي الخدمات المصرفية والمالية من الدول الأعضاء وذلك بموجب الالتزامات المدرجة في المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص الخدمات المالية، وبهذا ستكون النتائج مكلفة كثيرا على الجهاز المصرفي والمالي الجزائري نتيجة المنافسة الشديدة التي ستواجهها من قبل الدول المتقدمة، وعليه ستكون انعكاسات الانضمام على الجهاز المصرفي والمالي مرتبطة بمدى حجم انتشار الخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي قامت بزيادة في شبكات المصارف وتأسيس الفروع، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والاستثمارية بغرض تغطية أوسع لاحتياجات الأفراد ومواكبة التطور الحاصل في البلدان المتقدمة، التي قطعت شوطا كبيرا في تحرير خدماتها المالية.

من هذا المنطلق وفي ضوء التغيرات الجارية في نطاق تجارة الخدمات المالية، ستجد الجزائر نفسها تتعرض لانعكاسات من الجانبين الإيجابي والسلبي، يمكن إدراجها في النقاط التالية :

1- الآثار الإيجابية :

وتتمثل هذه الآثار في :

- إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي، وهو ما لم يتوفر في السوق المصرفية الجزائرية في الظرف الراهن، وسوف يترتب عن ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب.

- من المرتقب أن تزداد كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية مستقبلا مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية وبالتالي تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض على الخدمات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد السعر التوازني لهذه الخدمات⁽⁵⁹⁾.

- إن قيام فروع للبنوك الجزائر في السوق الدولية سوف يمكنها من التواجد الفعلي في تلك الأسواق ومواكبة ما يطرأ من مستجدات وتطورات متسارعة في هذا المجال.

⁽⁵⁹⁾ عبد الرحمان صبري، تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، جويلية 2002، ص.232.

- إن انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على العالم الخارجي وتحديدًا على أسواق المال العالمية التي ستصبح أكثر تحررًا وتكاملاً في ظل اتفاق "الجات" الخاص بالخدمات المالية، ستؤهل هذه المؤسسات لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق⁽⁶⁰⁾.

- يمكن للجزائر الاستفادة من فترات السماح الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة للعمل على المراجعة القطاعية والمالية والخدمية الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي، و التحرير التدريجي -إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تراوها من قبل أضف إلى ذلك توفير المزيد من الإطارات المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية⁽⁶¹⁾.

- أما فيما يتعلق بمجال التأمين وبعد فتحه أمام الخواص، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، وهو ما يعود بالنفع والخير على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة، أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر بمزايا نسبية في هذا المجال وذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نمواً، وبأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة. بعد التعرض لأهم الآثار الإيجابية التي يمكن أن تنجم من جراء تحرير تجارة الخدمات في المجال المالي، نأتي إلى رصد الآثار السلبية المرتقبة على الخدمات المالية في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- الآثار السلبية :

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- من المرتقب وحسب الواقع الجزائري، أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقود إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة فبطبيعة الحال المصارف الجزائرية لا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس البنوك العالمية التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري⁽⁶²⁾.

- إن الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية محدودة وغير متنوعة، ولا تجعلها قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص مازال ناشئًا ويتطلب إلى تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرائق عمله.

(60) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص. 221.

(61) رايح راتب، الدخول إلى الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص. 204.

(62) صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 60.

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف، وذلك لأن المنافسات المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفي، الأمر الذي دفع بتحويل كميات كبيرة من الودائع والمدخرات من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية بحثا عن الخدمة الأفضل.

- استنزاف خيرات الاقتصاد الوطني من خلال تحويل عوائد البنوك الأجنبية الموجودة بالجزائر إلى البنك الأم المتواجد خارج الجزائر.

- تأثير تحرير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري.

- إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ومتفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية. ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة⁽⁶³⁾.

إذا لمواجهة هذه الآثار السلبية المتوقعة على تجارة الخدمات المالية والتي ستظهر جليا خاصة في المدى القصير، فإن الأمر يستدعي القيام باستغلال الفرص التي تتيحها الاتفاقية بشأن تجارة الخدمات المالية والتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها وهذا خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطي للاقتصاد الجزائري قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة، وعليه يجب أن يفتح في هذه المرحلة المجال الواسع أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إقامة عقود شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف وذلك قصد إدخال تطوير على هذا القطاع ومواكبته للتكنولوجيا المستعملة في المصارف الأجنبية.

ثانيا : الآثار المحتملة على الخدمات الأخرى

إضافة إلى الآثار المحتملة على تجارة الخدمات المالية والتي تم ذكر أهمها، هناك آثار أخرى تمس بعض الفروع الأخرى المرتبطة بتجارة الخدمات، وتتمثل هذه الآثار في :

- بخصوص الخدمات الاستشارية، فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر بحيث يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق الجزائرية بتكلفة أقل من الخدمة التي تقدمها المكاتب الجزائرية القائمة، الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والإطارات المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخصتها وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد

⁽⁶³⁾ عبد الناصر زلال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص. 222.

الجزائري، حيث سيستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب، علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها، بالإضافة إلى أنها توفر فرص العمل للجزائريين⁽⁶⁴⁾.

- أما في مجال النقل البحري فإنه بإمكان الجزائر تحقيق مكاسب إذا استطاعت السيطرة على المشاريع خاصة في مجال التسيير و استعمال اليد العاملة المحلية، مما سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء و نقل الخبرة ليعملها الجزائريين⁽⁶⁵⁾ بفضل الاحتكاك مع المهارات الأجنبية، إضافة إلى الاستفادة من عملية نقل التكنولوجيا -بخصوص اليد العاملة فإن اتفاقيات الجات لم تتناولها، وبقي شأن النفط لأن البلدان النامية عموما الجزائر خصوصا تمتاز بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة.

- في مجال السياحة، فإن الجزائر لم ترقى بعد لأن تكون بلد سياحي-على الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى احتوائها على كم هائل من الآثار القديمة ووجودها على شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم- حيث نجد قطاع الخدمات السياحية يعاني كثيرا سواء بسبب نقص المرافق السياحية أو لغياب ثقافة السياحة ببلادنا، وبالتالي فالجزائر لن تستفيد في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة كتشجيع إقامة المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم وغيرها، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي، وسيسمح للجزائر بتحقيق بعض الاستفادات. وعليه فإنه من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشا كبيرا خلال الفترة القادمة - حيث ينعكس ذلك إيجابا على ميزان الخدمات بصورة مباشرة- نتيجة لتأثير عدة عوامل لعل أبرزها ما يلي: ⁽⁶⁶⁾

أ- إن السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية قد بات ملموس بالفعل خلال الفترة الأخيرة، وسوف يكون له أثر إيجابي على تفعيل الخدمات السياحية في الجزائر، ويترتب عليه في المحصلة النهائية زيادة الإيرادات السياحية للجزائر.

ب- إن تحرير التجارة مجال الخدمات السياحية ستيح للشركات السياحية التواجد في الدول المتقدمة والاحتكاك بالمنافسة العالمية، مما سيؤدي إلى اكتساب المزيد من الخبرة في هذا المجال.

-تعتبر الجزائر مستوردا لخدمات الاتصال ونظم المعلومات وغيرها من الخدمات الأخرى، وبالتالي فإن تأثيرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية.

-بحكم أن الجزائر لازالت خارج عضوية منظمة التجارة العالمية و لم يتم قبولها بعد كعضو أساسي في المنظمة، فإنها ستواجه قيود في تنمية قدراتها التصديرية في قطاع الخدمات عند تسويق خدماتها إلى أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كونها ليست من الأطراف المتعاقدة فيها⁽⁶⁷⁾.

(64) فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، مرجع سابق، ص 7-8.

(65) الصادق بوشناق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 177.

(66) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص 241.

(67) فضل علي مثنى، نفس المرجع، ص 219-220.

إضافة إلى هذه الجملة من الآثار المحتملة الوقوع من جراء تحرير تجارة الخدمات، فإنه من المتوقع أن تظهر آثار أخرى على المدى القصير، تتمثل في (68):

من- الغلي كالمند إلى التحقيق مخطط مع المصحح برقع طلي صيد راطار الخطوط التجارية قبل الجدد مطعف إلى المؤليات للثقافة شديد للنوضيق وطضعف الإنتاج الخدماتي كما و نوعا بنية الصادرات.

- على المدى القصير ستشهد الجزائر مزيدا من تفاقم عجز الميزان التجاري الخدماتي، مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري.

بالنظر إلى كل ما سبق يمكن القول أن آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة في مجال تجارة الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة لعدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة -على الرغم من أن الحكم على هذه الآثار المتوقعة تعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على عدة اعتبارات فعلية وليست احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج، ومدى قدرة المستهلك المحلي وصموده على تفضيل الإنتاج المحلي رغم بعض المزايا النسبية للسلع المستوردة المماثلة- وللتصدي لهذه الآثار المكلفة يتعين على الجزائر اتباع بعض الخطوات قبل التفاوض وأثناءه، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

-عدم التسرع في تحرير تجارة الخدمات، بحيث ينبغي التدرج في عملية دخول الخدمات الأجنبية وعلى مراحل حتى يمكن التكيف مع المستجدات، لأنه مهما وصلت درجة نمو الدخل القومي في الجزائر فإن القطاعات المحلية تتطلب إلى رعاية حتى تتجاوز الصعوبات المنتهبة أمامها وتستطيع مجابهة التحديات الجديدة.

-لابد من المراجعة الشاملة للتشريعات والنظم المالية والنقدية، وتهيئة الظروف لما من شأنه مراعاة سوق الخدمات قبل تحرير السوق، وقبل إجراء المداولات والمفاوضات التمهيدية.

-تجنب التحرير السريع لبعض النشاطات الخدمية الأساسية ذات الأثر على عملية حشد المدخرات الوطنية، والاستثمار المحلي كنشاط السياحة والتأمين.

-ضرورة تشكيل لجنة أو فريق قومي على درجة عالية من الكفاءة تضم كافة الخبرات والإطارات الجامعية المؤهلة، وتهيأ لها السبل المساعدة وتضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والإمكانيات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق المعقد وبحث الخيارات المتاحة أمام الجزائر، وبتقديري إن هذه المهمة لا بد أن توليها الجزائر الصدارة والأولوية.

بعد التطرق إلى دراسة الآثار المحتملة على مستوى تجارة الخدمات تأتي إلى رصد الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة.

(68) بشير مصيطفي، الشراكة الأوروبية جزائرية : أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروبية جزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، 6 جوان 2001، ص.17.

الفرع الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية

الفكرية

تأمين وتحقيق حماية المحافقة للتكنولوجيا وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالوجوه التجارية ضمن أعماله مفاوضات الأورجواي، وذلك بعد إلحاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التي تطمح للنمو وتحديدا "دول جنوب شرق آسيا". وبصورة عامة فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تنقسم إلى قسمين، حيث يتضمن القسم الأول حقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية والمرئية بما فيها الكمبيوتر، في حين يتضمن القسم الثاني براءات الاختراع في مجال المنتجات الغذائية والأدوية والكيمياء وأصالي وطرق تصنيعها.

إن ما يمكن قوله في هذا السياق هو أن أحكام هذه الاتفاقية تتماشى في مجملها مع التوجه العالمي الجديد الذي يشير إلى أن حقوق الملكية الفكرية الممنوحة حماية ينبغي أن تعكس التوازن الاقتصادي بين الاستثمارات الضخمة التي تخصصها الحكومات والشركات من أجل البحوث والتطوير، وبين المزايا الاقتصادية التي تعود من جراء استغلال هذه الإنجازات والابتكارات الجديدة من الناحية التجارية. على عكس ما كان يتم قبل الاتفاق، حيث أن نقل التكنولوجيا كان يتم في إطار المعونة الفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية دون مقابل أو بمقابل زهيد⁽⁶⁹⁾.

و مقابل ذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتبر مستوردة هامة للتكنولوجيا ترى بأن التوازن العالمي بين الدول لا يستند إلى المنافسة الدولية لأن هناك فروق شاسعة بين الدول بل ينبغي أن يأخذ اعتبارات اجتماعية وإنسانية، وبالتالي لم يبقى أمام الجزائر من بديل آخر للحد من استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة سوى تطوير القدرات الذاتية للدولة في مجال البحث، ولكن هذا البديل يحتاج إلى موارد هائلة سواء مالية أو بشرية وفترة زمنية قبل أن يؤتي ثماره، فعلى سبيل المثال نجد أن تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة وفعالة وقابلة للاستخدام تصل إلى 100 مليون دولار من نفقات البحث والتطوير، وهي تفوق في كثير من الأحيان قدرات الأقطار النامية و منها الجزائر⁽⁷⁰⁾.

بناءً على ما تقدم، فإنه من المتوقع أن ينجر عن تطبيق بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جملة من الآثار - سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية- على التجارة الجزائرية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- من المتوقع أن يترتب عن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة في تكلفة برامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر

(69) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص.27.

(70) صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مرجع سابق، ص.62.

- من المحتمل أن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى إيقاف هجرة الأدمغة

والبرمجيات وغيرها، وعلاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية⁽⁷¹⁾.

والكفاءات المحلية باتجاه الدول الصناعية نظرا لغياب القوانين التي تفسر إنتاجهم الفكري والإبداعي، كما أن ذلك سوف يشجع المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الجزائر نظرا لأن حقوقهم مضمونة، وبذلك تستفيد الجزائر من نقل التكنولوجيا المتطورة.

- من المحتمل أن تساهم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر، وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبشكل أكثر تحديدا في الزراعة، كما أن قطاع الأدوية - والذي يعتبر قطاع ينمو بسرعة في الجزائر - سيتعرض لكثير من الضرر من جراء تطبيق هذه الاتفاقية.

- فيما يتعلق بمجال حقوق المؤلف فإن الجزائر قد أنشأت منذ سنة 1974 الديوان الوطني لحقوق المؤلف، كما تم سن قانون خاص في هذا المجال في 5 مارس 1997 من أجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في الإنتاج الفكري والفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لاسيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولية⁽⁷²⁾.

- إن حماية حقوق الملكية الفكرية سيزيد من مصاعب المؤسسات الصناعية المحلية في استعمال التقنيات الحديثة، ووسائل الإنتاج المتطورة والتي تحتفظ الشركات الأجنبية بشأها بحقوق البراءة والتي سوف تعمل على عدم استغلال تقنياتها دون دفع تكاليف عالية لذلك.

- إن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية العالمية، وعلى مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع وخصوصا حماية المنتجات البيولوجية، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية وصعوبة الحصول عليها مما ينذر بعواقب صحية وبيئية وخيمة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تقييد النشاطات الزراعية وارتفاع أسعار مدخلاتها سوف يؤدي انخفاض الإنتاجية ودخل المزارعين⁽⁷³⁾.

وعليه ولأجل التخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة للاتفاقية يتعين على الجزائر القيام بما يلي:

- استغلال الفترة الانتقالية المتاحة وفق ما تسمح به شروط الاتفاقية.

- سرعة تحديث أنظمتها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع بنود اتفاقية تريبس الصادرة

من منظمة التجارة العالمية.

- يتعين على الجزائر إجراء تنسيقات لإقامة تكتل مع دول نامية تكون ظروفها شبيهة بظروف الجزائر،

بحيث يتم تبني آراء مشتركة تهدف إلى طرح وجهات نظر بصدد التريث في العمل ببند هذه الاتفاقية
(71) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق، ص.225.

(72) بوشناق الصادق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية : حالة الجزائر، مرجع سابق، ص.179.

(73) منى يونس حسين، تأثير منظمة التجارة العالمية في التجارة الخارجية العربية، ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2001، ص.80.

لبعض الوقت حتى تتمكن من تهيئة الظروف ولو في الحدود الدنيا للتعامل مع الاتفاقية.
-توفير التمويل اللازم لتنمية البحوث وتشجيع البحث العلمي.
-تقوية الأبحاث في مجال الدواء, والعمل على تطوير القدرة التقنية الذاتية خلال السنوات القادمة, على اعتبار أن الصناعات الدوائية هي الأكثر تأثراً باتفاقية حقوق الملكية الفكرية.
ولا يسعنا في نهاية هذا العرض إلا أن نبرر بعض النقاط قد تكون كخلاصة لأهم ما ورد فيه.

خلاصة الفصل

إن ما يمكن قوله كخلاصة لهذا الفصل، أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية تأخرت في تقديم طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة بسبب ما كانت تعيشه من تشتت في أوضاعها الاقتصادية ولكن بعد التوجه الجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وهو الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة، أدركت الجزائر أنه لا يمكن لها أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض عليها الاندماج والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وأمام هذا الوضع ما كان على الجزائر إلا القيام بجملة من الإجراءات والخطوات التي تسمح لها بالانضمام إلى عضوية هذه المنظمة وهو ما تم بالفعل حيث تقدمت بمذكرة عن تجارتها الخارجية إلى سكرتارية المنظمة، كما قامت بسلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف، بالإضافة إلى أنها التزمت بتنفيذ جملة من الالتزامات والترتيبات تمثلت في تقديم تنازلات جمركية وغير جمركية، وكذا تثبيت سقف التعريف الجمركية بما يضمن فرص النفاذ إلى أسواقها المحلية في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

هذا وقد تطرقت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى استعراض أهم الآثار التي يمكن أن تتعرض لها التجارة الخارجية للجزائر في حالة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تبين أن هناك آثار سلبية وأخرى إيجابية، إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، في حين أن غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها أو لا يتسنى له، وذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية وأكيدة، وكذا بحسب السلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة-خاصة دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الرئيسي للجزائر-بالنسبة لتطبيق اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية .

في النهاية نستطيع القول بأن الحكم عن هذه الآثار المتوقعة بدقة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على عدة اعتبارات فعلية وليست احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج خلال الفترة الانتقالية وعند تنفيذ الاتفاقية، ومدى قدرة المستهلك المحلي وصموده على تنفيذ الإنتاج المحلي رغم بعض المزايا النسبية للسلع المستوردة المماثلة وغيرها من الاعتبارات الفعلية وليست الاحتمالية. وعليه يتعين على الجزائر خلال هذه المرحلة أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة وأن تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها، وخاصة خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطى للاقتصاد الجزائري، وذلك قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

الخاتمة العامة :

• اختبار فرضيات البحث :

بعد هذا البحث و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي :

◀ فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم التأكد من صحتها على اعتبار أن العالم اليوم يمر بأزمات***كتلك التي عرفها ك في الفترة التي تخلت الحربيين، الى طبيعة ذالأزمات تختلف لكون المعطيات مختلفة فمنذ منتصف الثمانينيات شهد الاقتصاد العالمي انفجار أزمة طالمديونية و كذا الصدمة النفطية الثانية فضلا عن انهيار المعسكر الاشتراكي و كذا انهاء الحرب الباردة و بروز التكتلات و هذه العوامل المجتمعة تبين تحويلات التي يشهدها العالم نحو ارساء نظام افصادي دوكلي جدي تسعى الدول المتقدمة في ظلها إلى ضمان مصالحها و المحافظة على أسواقها و ضمان المكان المناسب لها و من**فإن العوامل التي ساهمة في بروز اتفاقية** تحشبه إلى حد كبير العوامل التي ساهمت ك في بروز المنظمة العالمية للتجارة، و كأن التاريخ يعيد نفسه إلا أن ظهور المنظمة العالمية للتجارة جاء في غياب ا لحرب العالمية واستبدلت هذه الأخيرة بأفول القطب ساهم إلى حد كبير في الحرب العالمية، كذلك التوجه نحو اقامة التكتلات الجهوية للتبادل الحر .

- أما الفرضية الثانية و التي تعتبر أن احتكار التجارة الخارجية ذبي الجرائم كان لضرورة أملتها ظروف اقتصادية بحتة ، فقد تم التأكد من عدم صحتها لكون الاحتكار تم لتحقيق متطلبات إيديولوجية (ما يقره النظام الاشتراكي) أكثر منه لأسباب اقتصادية ، خصوصا أمام غياب تنظيم قانوني بحت له .

- أما الفرضية الثالثة و التي تنص على أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليس كفيلا لتحسين وضع قطاع التجارة الخارجية، ف تظهر صحتها من خلال المكانية التي لاتزال تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (لم تنخفض عن 95%) و ما في ذلك من ط صعوبات، وهذا من تأكد خلال سنة 1998 حين تدهورت أسعار النفط الشيء الذي أدى إلى تدهور الرصيد التجاري (إلى جانب مؤشرات أخرى)، و زاد تأكده أكثر في سنتي 1999 و 2000 حين ارتفعت أسعار النفط مما أدى إلى تزاكيد الرصيد التجاري و الذي زود بالايجاب على رصيد ميزانيا لمدفوعات إلى جانب العديد من المؤش رات الاقتصادية الأخرى، كما أن تواصل فماتورة الواردات في مستواها من جهة، ومن جهة أخرى بقاع الخدمات في وضعه التقليدي ليؤكد أذ كثر فأكثر عدم**الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية .

- و ط فيما م يخص الفرضية الأخيرة ف تم التأكد من صحتها على اعتبار أن الانظام الى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي الاندماج في الاقتصاد العالمي و كذا القدرة على المنافسة و اتخاذ اجراءات

تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية كالتخفيض التدريجي للحقوق الجمركية. و بما أن انظام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفوض عليها ومطابقة نضمها لكي تكون في انسجام مع القواعد الدولية، فان السلطات العمومية بادرة بالتعاون مع ***الاقتصاديين إلى تكييف منظومتها القانونية مع قواعد الحرية الاقتصادية التي تضمن للمستثمرين الحماية والاستقرار، و تسمع المبادلات التجارية .

نتائج البحث :

بعد طالدراسة و التحليل لمو

ضوع الآثار المح تملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي :

1- رغم محدودية ***في تعاملاتها و صلاحياتها منذ 1947 إلا أنطها حققت نتائج معتبرة في إدارة النظام التجاري الدولي مقارنة بالمنظمات الأخرى طول فترة نشاطاتها إلى غاية سنة 1994

2- نجحت ** في تخفيض التعريفات الجمركية على طالمنتجات الصناعية بدرجة كبيرة و الدليل على ذلك زيادة نسبة التخفيضات الجمركية من جولة إلى أخرى، حيث انتقلت من 4% في جولة جنيف إلى 5% في جولة ديلون، و في جولة كيندي حققت تخفيضا جمركيا بنسبة 35% أما جولة طوكيو فقد أسفرت عن تخفيض بقدر ب 38% كمتوسط عام .

3- على الرغم من أن منظمة التجارة العالمية أو ما تعرف ** 1995 **أشمل من جات 1947 إذلا أن هالات ختلف عنها كثيرا من حيث المبادئ و الأسس التي تسند وعليتها، و ان كان هناك اختلاف بينهما فانه يتمثل في قوة الصلاحيات التي حصلت طعلها منظمة للتجارة العالمية .

4- هناك مجالات أخذت بها اتفاقية لا يوجد فيها تكافؤ بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تحديدا مجال التكنولوجيا التي تفوق فيها الدول وتحتكرها ، بينما أستبعد من الاتفاقية مجالات تتمتع بها الدول النامية و منها الجزائر بمزايا نسبية و تنافسية مثل البترول، وصناعات البتروكيمياويات، و الأيدي العاملة .

5- لا يمكن اعتبار نتائج جولة *** كنظام متكامل لتجارة العالمية لأسباب أهمها

- وجود عدة استثناءات للمبادئ الرئيسية لاتفاقية، **منذ انشائها

- لم تشمل الاتفاقية كل القطاعات التجارية

- لم تهتم منظمة التجارة العالمية بظروف و خصوصيات الدول النامية بصورة كافية عند تحديد الفترة الزمنية لبنود هذه المنظمة .

6- ان السلطات لم تراعى باقرارها احتكار التجارة الخارجية الحالة الاقتصادية للبلد لكونها أسندته للمؤسسات العمومية دون وضع تنظيم قانوني له هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤسسات لم تتمكن من القيام به، خصوصا أمام غياب التنسيق فيما بينها و حتى ما بين الوزارات الوكيفية، مما أدى بها إلى تركها الوظائف الأساسية و اشتغالها بهذه الوظيفة أمام ترايد عائديتها بالإضافة إلا أنها لم تتمكن من توفير السلع بالكمية و النوعية المطلوبة الأمر الذي صعب من التموين مع ترايد الأسعار و ما لذلك من انعكاسات على الانتاج .

6- ان مرحلة الرقابة و مرحلة التحرير بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية لا يمكن التفرقة بينهما و هذا البقاء الوضعية على حالها، حيث تسيطر صادرات المحروقات على محمل الصادرات و تهمين الواردات من طالمواد الأولية و الخغذائية على محمل الواردات هذا إلى جانب المنظور منه أما في الجانب الغير الم نظور فغقد استمر قطاع الخدمات في تدهوره المألوف و بذلك يبتغي المفرق بين المرحلتين في ***المبالغ في المرحلة الثانية عنه في الأولى، و

7- هذا ما أبقيه الميزان التجاري محددًا لحالة ميزان المدفوعات بفوائده التغطي فخي الأساس الأول في ظل تدهور باقي البنود الأخرى المكونة له، مما يظهر عدم نجاعة الإجراءات ذو التدابير المتخذة في هذا الخصوص لعدم توفر شروط تحققها، خصوصا أن الاصلاحات لم تؤدي إلى الوضع التنموي يمثل المبتغى لظروف خارجية غير مواتية و ظروف داخلية متدهورة

8- لقد أكدت اتفاقية الجات بأن هناك مزايا تترتب على الاتفاقات تتمثل في زيادة الرفاهية و معدلات الدخل و التجارة و المنافع المتبادلة على مستوى ، و لكنه يبدو للعيان التناقض في المزايا فهناك المكاسب و هناك الخسائر، و لو قسمنا على ذلك التجارة الخارجية الجزائرية فإنه بالفعل ** تتعرض لخسائر صافية في مجال استيراد الغذاء التي تعتبر اليمن مستورد صافقي له .

9- ان أسباب ضعف الصادرات الجزائرية تجعود إلى م فشل نجاح سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات التي تتعدى نسبتها 5% من الهقيمة الكلية للصادرات الوطنية، خاصة لما تعقده الأمور بسبب الوضعية الأمنية خلال التسعينات و التي رافقها انخفاض كارثي لأسعار البترول على اعتبار أن صادراتنا المنتوج الواحد .

10- رغم وجود قناعة لدى السلطات الجزائرية بالأنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إطلا أن هناك نظرة أولى تفاؤلية وأخرى غي ر ذلك، فالنظرة التفاؤلية ترى أن بقاء الجزائر خارج

المنظمة العالمية للتجارة سيؤثر سلبا على التجارة الخارجية خاصة و على الاقتصاد الوطني عموما، و عليه فإن سرعة أن نظام الجزائر إلى المنظمة يساعدها على الامستفادة من الفترة المحددة للمرحلة الانتقالية حتى سنة 20058 من أجل تسوية أو ضاعها وفق سياسات المنظمة. بينما نجد ال نظرة العثانية غي ر التفاؤلية ترى أن أنظام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيلحق خسائر كبيرة بالصناعات المحلية مقارنة بمستوى صناعات الدول المتقدمة بسبب عدم قدرة الصناعات الجزائرية على تمويل الأساليب الفنية و التطورية الحديثة كالتغليف و التعبئة و غيرها المكلفة و المؤثرة في القدرة التنافسية .

ان الأنظام كذلك قدي وُدي إلى تقييد حرية اصدار القرارات الاقتصادية لارتباطها بالسياسات الاقتصادية الدولية .

11- عدم تكافؤ المنافسة في مجال الخدمات المالية بين المؤسسات المالية الجزائرية و المؤسسات المالية الأجنبية .

12- بعد تقسيم النظرتين المختلفتين فيما يخص الأنظام من عدمه ومن خلال تحاليلنا يمكن أن نرجع النظرة الأولى التفاؤلية لاعتبارات أهمها :

- إن الأنظام إلى المنظمة يجعل الجزائر على دراية على الساحة الاقتصادية و التجارية الدولية لأنها تكون قريبة من مصدر أخذ القرار .
- ان الأنظام يساعد على تكوين و تأهيل الاطارات الجزائرية و بالمتالي خلق روح المنافسة مع الدول الأخرى فخي مختلف قطاعات الاقتصاد و خاصة فروع التجارة .
- إن الأنظام يحتم على الجزائر خلق الظروف الملائمة لجذب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية أكثر من السابق لإستثمارها محليا .
- ان الأنظام يمكن الجزائر من الاستفادة من المزايا الممنوحة في شيء القطاعات .

13- محالا شك فيه أن تطبيق اتفاقات المنت

جات الزراعية يترتب عليه أثر سلبي على الميزان التجاري، و يزيد من هذا الأثر حقيقة الميزان السلع خارج المحروقات السالب باستمرار في الجزائر بسبب أكثر احتياجاتها الغذائية من الخارج الأمر الذي بالجزائر سبب الخسائر و يركز من معاناة الاقتصاد الجزائري من نقص فصيلته من النقد الأجنبي بسبب ارتفاع أسعار قيمة الواردات .

14- عند أنظام الجزائر إلى عضوية منظمة التجارة العالمية سيترتب على ذلك انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة لل تخفيضات الجمركية التي نصت عليها الاتفاقات و المتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات المحلية .

التوصيات و الاقتراحات :

ب عد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة تقترح بعض التوصيات التي نع تقد أنها مهمة في رسم السياسة التجارية بما يتناسب و التطورات الجارية في الظرف الراهن و نتمثل هذه التوصيمات فيما يلي :

- 1- من المستحسن لنا أن ننظر إلى سلبيات النظام التجاري الدولي *** نوع من التحديات تحستلزم صحوة كبرى لمواجهتها .
- 2- حتى يمكن التغلب على العقبات الداخلية التي تعترض الحصادرات الجزائرية قغننا نقترح وضع استراتيجية شاملة للتصدير علاوطة على ضرورة التوسع في المشاريع الزراعية من خلال تميم الأراضى الصالحة للزراعة و استصلاح ما يمكن من أراضى البور الصحراوية حفر الآبار و ارباح ذلك ضمن هدف برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن يراعى فيه اشتراك القطاع الخاص كما يجب العمل على تشجيع الصناعات الجزائرية الناشئة عمليا و ليس بالقبول و تذليل الصعوبات المعقدة لنشاطها .
- 3- لا مبد من توفر النوايا الحسنة و الإرادة السياسية الحقيقية لدى المسؤولين بالجزائر من أجل بعث تكامل اقتصاد عربي حقيقي، قصد تلاشي الآثار السلبية المحتملة و تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرض و المزايا التي يحققها الانظام لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة.
- 4- لا بد من العمل على تطوير كافة العلاقات الاقتصادية البنية و منه الكتجارة و الاستثمارات و ال عمالة ، و الشروع في تشكيل تحالفات و كتكتلات جل التخفيف من حدة الآثار المحتملة .
- 5- الالتفات جيدا لقطاع السياطحة فتح المجال الاشتراك الخواص فيه مع احداث تشجيعات و تسهيلات للمستثمرين في هذا المجال مع ترشيد نفقات الخدمات و السعي لزيادة صادراته)ا خصوصا في مجال الصيانة و الإصلاح تجاه الدول المغاربية و الافريقية .
- 6- يجب القيام بدراسة متأنية و تحليل دقيقة للوثائق و لوائح المنظمة الرسوم التعزويضية زلمواجهة من أجل انشاء الأجهزة الضرورية غير زالمشروع أو المكافحة الاعراف
- 7- ضرورة تشكيل لجان متخصصة في مختلف المجالات لتشرف طعلى تنفيذ الدولة و الجزائرية العضوة في المنظمة العالمية للتجارة و خاصة تلك الدول التي أو ضاعها تشابه وأوضاعه
- 8- ضرورة اعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمستوى يمكنه ا من المنافسة .
- 9- ضرورة الاهتمام بالصناعات الاستراتيجية و تحديد البيترول من عكس أثر مستولا التجارة و الاقتصاد الجزائري .
- 10- و في الختام نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع حق ه من الدراسة و الله وراء الفصد و هو يهدي السبيل

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

• الكتب :

- 1/ إبراهيم العيسوي، الجات وأحوالها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995.
- 2/ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 3/ أسامة الجذوب، العولمة و الإقليمية : مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 4/ أسامة الجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 2002.
- 5/ إسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الطبعة الثانية ، 1980.
- 6/ بوزيدي عبد المجيد ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريب أم الحسن ، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 1999.
- 7/ جلال وفاء محمدين، تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
- 8/ جمعة سعيد مرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2002.
- 9/ حسين عمر ، الجات و الخصوصية، القاهرة ، دار الكتاب، 1997.
- 10/ خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الجزائر، دار هومة للنشر، 1996.
- 11/ رابع رتيب ، الدخول إلى الأسواق الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996.
- 12/ رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت، تالة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.
- 13/ رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، عمان (الأردن)، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، 2002.
- 14/ زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، مطابع الأمل، 1995.
- 15/ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 16/ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر،

- الطبعة الثانية، 1997.
- 17/ شير بيل بيار ، البنك الدولي دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، مصر، سينا للطباعة والنشر،
الطبعة الأولى، 1994 .
- 18/ صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد لبنان، دار وسام للطباعة
والنشر الطبعة الأولى، 1998.
- 19/ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي،
الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- 20/ عاطف السيد، الجات و العالم الثالث "دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"،
الإسكندرية، مطبعة رمضان و أولاده، 1999.
- 21/ عبد الباسط وفاء ، النظم الجمركية "دراسة في فكر التعريف الجمركية و مستقبلها في ظل الجات"، دار
النهضة العربية، 2000.
- 22/ عبد الباسط وفاء ، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية ، القاهرة ، دار النهضة العربية، 2000.
- 23/ عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، لبنان، مركز دراسات
الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 1986.
- 24/ عبد الفتاح مراد ، شرح اتفاقيات الجات، الإسكندرية، دار الكتاب والوثائق المصرية، 1996.
- 25/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000
- 26/ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة"،
الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
- 27/ عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، بيروت، دار الصفاء
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
- 28/ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات "التحديات و الفرص"، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى
2000.
- 29/ عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مصر، سينا للنشر، الطبعة
الأولى، 1999.
- 30/ علاء كمال، الجات و نهب الجنوب، مصر، مركز المحروسة للبحوث والتدوين والنشر، الطبعة الثانية
1996،
- 31/ عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1999.
- 32/ فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، 1997 .
- 33/ فضل علي مثني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، القاهرة مكتبة مدبولي،
الطبعة الأولى، 2000.

- 34 / محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
- 35 / محمد محمد علي إبراهيم، الجات" الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
- 36 / محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- 37 / محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999.
- 38 / مصطفى سلامة، قواعد الجات"الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1998.
- 39 / يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي، بيروت ،دار نعمة للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1984.

• الملتقيات والبحوث :

أ/الملتقيات :

- 1 / بشير مصيطفى، الشراكة الأوروجزائرية : أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى العملي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، الجزائر، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، 6 جوان 2001.
- 2 / دمدم كمال، مكانة الدول النامية في النظام العالمي للتجارة، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أبريل 2002.
- 3 / سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29-30 أبريل 2002.
- 4 / شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أبريل 2002.
- 5 / صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- 6 / علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- 7 / غلاب نعيمة، زينات دراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية في قطاع السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول النظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة 29-30 أبريل 2002.

- 8/ قويدري محمد، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عناية 29-30 أفريل 2002.
- 9/ كورتل فريد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001.
- 10/ موله عبد الله، الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة : الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001.

ب/البحوث :

- 1/ أحمد عمر الراوي، تحرير التجارة الدولية وتأثيرها في حركة التجارة العربية الخارجية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة : منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد 19/03/2002.
- 2/ حميد الجميلي، البعد الإيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة : منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد 19/03/2002.

• الدوريات :

- 1/ جلاطو جيلالي ، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة البرلمان الجزائري، تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998 .
- 2/ خالد عبد العزيز الجوهري، قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة، مجلة السياسات الدولية، السنة السادسة و الثلاثون، العدد 139 ، جانفي 2000.
- 3/ خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضوعية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149 ، جويلية 2002.
- 4/ س.انجاري، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 23، جوان 1996.
- 5/ صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس (سطيف)، عدد 1، 2002
- 6/ صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، دار

- الخلدونية، العدد الثاني، 2000.
- 7/ صالح صالح، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الثاني، 2000.
- 8/ صباح نعوش، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 9/ عبد الرحمان صبري، تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، جويلية 2002.
- 10/ عبد الله الخشروم، أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في تشريعات الملكية الصناعية والتجارية الأردنية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة 26، جويلية 2002.
- 11/ عبد الناصر نزال العبادي، أثر تطبيق أحكام اتفاقية القطاع الزراعي في جولة الأورجواي على الاقتصاديات العربية، مجلة بحوث اقتصادية، السنة التاسعة، العدد 19، ربيع 2000.

• الرسائل :

- 1/ بلغنوسومية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2000/2001.
- 2/ بورويس عبد العالي، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 1996/1997.
- 3/ بوشناق الصادق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التخطيط الاقتصادي، مارس 2001.
- 4/ جحير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق و التحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، 1998/ 1999.
- 5/ حراق مصباح، التجارة الخارجية وسياساتها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001.
- 6/ حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام

- بحالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1994.
- 7/ ديبش أحمد، دوافع و إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، 1997/1996.
- 8/ زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جوان 1993.
- 9/ شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، سبتمبر 2001.
- 10/ طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: آفاق وتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، أكتوبر 2001.
- 11/ طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2002/2001.
- 12/ قرزيز مسعودة، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، 2001/2000.
- 13/ لعيساوي كريمة، تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001/2000.
- 14/ منصور محمد الشريف، التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها: الفترة (1971-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري (قسنطينة)، معهد العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، 1997.
- 15/ منى يونس حسين، تأثير منظمة التجارة العالمية في التجارة الخارجية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2001.

● التقارير :

- 1/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2000.
- 2/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2001.
- 3/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2002.
- 4/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.
- 5/ كريم النشاشي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق

النقد الدولي، 1998.

• الجرائد :

- 1/ بوزانة.م ، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : الدول الأعضاء بدأت تقتنع بإمكانيات الجزائر، جريدة الخبر، عدد 3841، 2003/07/27.
- 2/ ع. أحمد، المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة تراوح مكانها، جريدة المجاهد، عدد 2010، فيفري 1999.

• القوانين والأوامر والمراسيم :

أ/القوانين :

- 1/ القانون 144/62 المؤرخ في 1962/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.
- 2/ القانون 02/78 المؤرخ في 1978/02/11 والمتضمن تأميم الدولة للتجارة الخارجية.
- 3/ القانون 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.
- 4/ القانون 16/90 المؤرخ في 1990/08/07 والمتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء.
- 5/ القانون 25/91 المؤرخ في 1991/12/18 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992.

ب/الأوامر :

- 1/ الأمر 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 والمتضمن تعديل الحقوق الجمركية.
- 2/ الأمر 68/72 المؤرخ في 1972/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1973.
- 3/ الأمر 12/74 المؤرخ في 1974/01/30 والمتعلق بشروط الاستيراد.
- 4/ الأمر 11/74 المؤرخ في 1974/01/30 والمتضمن تحرير تجارة التصدير .
- 5/ الأمر 14/74 المؤرخ في 1974/01/30 المتعلق بحرية تجارة الصادرات.

ج/ المراسيم :

- 1/ المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 16 ماي 1963 المتعلق بوضع الإطار العام لنظام الحصص.
- 2/ المرسوم رقم 223/64 المؤرخ في 10/08/1964 المتعلق بإنشاء التجمعات المهنية للشراء.
- 3/ المرسوم رقم 46/86 المؤرخ في 24/12/1986 المتعلق بدعم وترقية الصادرات.
- 4/ المرسوم رقم 167/88 المؤرخ في 06/09/1988 المتعلق باستبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية.
- 5/ المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13/02/1991 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.

• القرارات والتعليمات وأنظمة البنك :

أ/ القرارات :

- 1/ القرار الوزاري المؤرخ في 09/04/1994 والمتعلق بتحديد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها.
- 2/ قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10/04/1994 المتضمن استيراد السلع .

ب/ التعليمات :

- 1/ التعليمات 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21/04/1991 والمتضمن شروط ومقياس تمويل عمليات الاستيراد.
- 2/ تعليمات رئيس الحكومة رقم: 625 المؤرخة في 18/08/1992 والمتعلق بالتجارة الخارجية وتمويلها.
- 3/ التعليمات رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة والمؤرخة في 12/04/1994 والمتضمنة حل لجنة Ad-hoc .
- 4/ التعليمات رقم 20/94 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 12/04/1994.

ج/ الأنظمة :

- 1/ النظام رقم 02/90 المؤرخ في 08/09/1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.
- 2/ النظام رقم 03/90 المؤرخ في 08/09/1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج.
- 3/ النظام رقم 04/90 المؤرخ في 08/09/1990 والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم.
- 4/ النظام رقم 03/91 المؤرخ في 20/02/1991 المتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع للجزائر

وتمويلها.

• مواقع الانترنت :

/1 ملخص البيان الختامي لجولة الأورجواي :

<http://www.aljazeera.net/in-depth/international.com/2001/10-27-1.htm>

/2 طلال أبو غزالة وشركاه الدولية، التغييرات في نظام التجارة المتعدد : التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية.

<http://www.wtoarab.org/files/speeches/5-7-01.htm>

/3 السيد عبد العليم، أعضاء على منظمة التجارة العالمية:

<http://www.alwatn.com/ghraphics/2002/05may/18.5/heads/ot6.htm-33k>

• **LES OUVRAGES :**

- 1/ Alain Samnelson, «Economie internationale contemporaine. Aspects réels et monétaires », Alger, OPU, 1993.
- 2/ Baba Ahmed Mustapha, l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs (essai),Alger éditions morinoor, 1997.
- 3/ Benissad Hocine, économie du développement de l'Algérie, Alger, OPU, 2^e édition, 1982.
- 4/ Benissad Hocine, la réforme économique en Algérie, Alger, OPU, 1991.
- 5/ Benissad Hocine, l'Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1 993), Alger, OPU, 1994.
- 6/ Ben Achenhou Mourad, « inflation, dévolution marginalisation », Alger, Dar Echrifa, 1992.
- 7/ Bouzidi Nachida M'hmsadji, le monopole de l'état sur le commerce extérieur. l'expérience algérienne(1974-1984), Alger, OPU, 1988.
- 8/ Bouzidi Nachida M'hmsadji, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, Alger, ENAG édition, 1998.
- 9/ Brahim Abdelhamid, l'économie Algérienne, Alger, OPU, 1991.
- 10/ Emmanuel combe, l'organisation mondiale du commerce, France, Armand colin, 1999.
- 11/ Gouthier Yves, Kermarec Joil, naissance de république algérienne démocratique et populaire, France, édition marketing, 1978.
- 12/ J.Emettaine, F.Pequerul, les unions économiques régionales, paris, Armand colin, 1999.
- 13/ Jouaneau Daniel, le GATT, Puf, que sais-je ? paris, 2^{eme} édition, 1987.
- 14/ Michel Lainelli, l'organisation mondial du commerce, Alger, casbah édition, 1999.
- 15/ Rène Sandretto, le commerce international, paris, Armand colin, 1999.
- 16/ Toudjine Abdelkarim, comment investir en Algérie, Alger, OPU, 1990.

• **REVUES ET PERIODIQUES :**

- 1/ Bakti Belaid, les pouvoirs publics détermines assainir le secteur du commerce, in Revue l'économie, Alger, N°52, mai 1998.
- 2/ Bouchelaghem khaled, adhésion de l'Algérie à L'OMC : réalités et perspectives, institut supérieur de commerce administration des entreprises, 1er cours de politiques commerciale, Casablanca du 8 juillet au 27 septembre 2002.
- 3/ Gahada.H, processus d'adhésion de l'Algérie à L'OMC : les clarifications de tammar, journal le matin, 19/02/2002.
- 4/ Mahdi Boukalfa, accord d'association avec L'UE adhésion à L'OMC : l'Algérie dans le cercle infernal du multilateralism, journal la tribune,

14/01/2002.

- 5/ Oukazi ghania, adhésion de L'OMC : les Algériens patinent, le quotidien d'Oran, 20/02/2001.

- **LES RAPPORTS :**

- 1/ Conseil nationale économique et social projet de rapport sur la conjoncture économique et social du première semestre 2001, 19ème session plénière, novembre 2001.

- **DIVERS :**

- 1/ Direction Général des douanes, centre National de l'informatique et statistique C.N.I.S
- 2/ Direction des statistique Agricole et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole Année 2001, juillet 2002.
- 3/ Direction des statistique agricole et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole Année 2000, Mai 2001.
- 4/ Direction des statistique agricole et des systèmes d'information, statistique agricole : commerce extérieur agricole Année 1999, Mai 2000.
- 5/ Analyse de la conjoncture de l'année 2002 du secteur industriel public : synthèse de la conjoncture de l'année 2002.
- 6/ Office Nationale des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1997/1999, N° 19, édition 2001.
- 7/ Office National des statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998/1999, N° 30, édition 2000.
- 8/ Office National des statistiques, respectue statistique 1970-1996, Algérie, édition 1999.

- **SITE INTERNET :**

- 1/ Présentation des résultats du commerce extérieur algérienne année 2002 : http://www.douanes_cnis.dz/cnis/stat/ent_states.asp.